تاريخ
قانون اليمن القديم
قبل الإسلام

الدكتور سهيل حسين الفتلاوي

منشورات جامعة صنعاء
١٩٩٢/١٩٩٣

بسم الله الرحمن الرحيم

تاريخ

قانون اليمن القديم

قبل الإسلام



منشورات جامعة صنعاء

تاريخ قانون اليمن القديم

قبل الإسلام

الدكتور سهيل حسين الفتلاوي

١٩٩٢/١٩٩٣

الطبعة الأولى [illegible]/١٩٩٢ م

منشورات جامعة صنعاء

[illegible]

دار الفكر المعاصر

لبنان - بيروت

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿لقد كان لسبأ في مسكنهم آية جنتان عن يمين وشمال، كلوا من رزق ربكم واشكروا له بلدة طيبة ورب غفور﴾ (سبأ ٣٤/١٥)

صدق الله العظيم

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿لقد كان لسبإٍ في مسكنهم آيةٌ جنتان عن يمينٍ وشمالٍ، كلوا من رزق ربكم واشكروا له بلدةٌ طيبةٌ وربٌ غفورٌ﴾ [سبأ ١٥]

صدق الله العظيم

الطبعة الأولى [illegible]

منشورات جامعة سبها

الناشر

دار الفكر المعاصر

لبنان - بيروت

المقدّمة

تعتمد البحوث المتعلقة بدراسة تاريخ النظم القانونية على ما يقدمه علماء التاريخ والآثار من الاكتشافات الخاصة بالقوانين القديمة . وقد برع علماء التاريخ والآثار في اكتشاف المدونات القانونية القديمة التي نظمت حياة الإنسان قبل آلاف السنين .

وقد كان نصيب كل من العراق ومصر وافراً من الاكتشافات والبحوث والدراسات ، فوضعت المئات من البحوث والكتب العلمية تبحث عن تاريخ النظم القانونية في حضارتي وادي الرافدين والنيل ، والتي أثبتت للعالم أجمع مدى تطور النظم القانونية والسياسية والاجتماعية في الشرق بصورة عامة والعرب بصورة خاصة . والتي لا زالت تحظى باهتمام علماء التاريخ والآثار والجامعات والمؤسسات المعنية في الدول المتقدمة .

ومما ساعد على اهتمام علماء الغرب في التنقيب والبحث في النظم القانونية في كل من حضارتي وادي الرافدين والنيل ، هو خضوع هذين البلدين للاستعمار مبكراً ، وما رافق ذلك من نهب آثارهما الثمينة ونقلها إلى متاحف أوربة ، الأمر الذي يسر للعلماء فرص تحليل وترجمة النصوص التشريعية القديمة . ومما شجعهم على الاستمرار في عملهم النتائج المذهلة التي اكتشفوها ، والتي غيرت المعتقدات التي كانت سائدة ، والتي كانت تعد القانون الروماني (٧٥٤) قبل الميلاد أقدم التشريعات الإنسانية . غير أن ما أثبتته الاكتشافات الأثرية في وادي الرافدين والنيل ، أن أرض العرب شهدت أقدم النظم القانونية المكتوبة ، والتي سبقت القانون الروماني بآلاف السنين ، وتقدمت عليه صياغةً وأسلوباً وشمولاً لجميع متطلبات الحياة .

وإذا كانت الاكتشافات الأثرية التي توصل إليها العلماء في وادي الرافدين قد أثبتت هذا الإنجاز الحضاري المتقدم في هذا الجزء الصغير من الوطن العربي الواسع بفضل الظروف التي يسرت هذه الاكتشافات ، فإن الأجزاء الأخرى من الوطن العربي وخاصة اليمن لا تقل تطوراً عن حضارة وادي الرافدين ، بل إن الاكتشافات الأثرية التي جرت في العراق أثبتت وجود حضارة عريقة في

اليمن وعلاقات متطورة بين حضارتي العراق واليمن قبل آلاف السنين ، وخضوع إحداها للأخرى حسب الظروف والأحوال ، وهو أمر لابد من أن يترك أثره في كل من الحضارتين .

يضاف إلى ذلك ، فإن علماء الأجناس - وإن اختلفوا في مسألة هل أن أصل أهل العراق من اليمن ؛ أو أن أصل أهل اليمن من العراق ؟ اتفقوا على الأصل المشترك لهما . وهذا يعني أن وحدة العرق أو الأصل والعادات والتقاليد والظروف ، لابد من أن تترك آثاراً تدل على وحدة الحضارة أو التقارب بين الحضارتين على الأقل ، وأن الهجرة من أرض إلى أخرى تقتضي أن ينقل المهاجر حضارته وعاداته وتقاليده وقوانينه معه . فإذا كان أهل العراق هاجروا من اليمن ، فإن أول النظم القانونية التي حكمت العراق كانت من أصل يمني ، والعكس صحيح أيضاً .

وإذا كان العراق أوفر حظاً في تسارع العرب إلى اكتشاف آثاره وترجمة تشريعاته القديمة إلى عدة لغات ، فإن حضارة اليمن القديمة لاتزال بعيدة عن متناول الباحثين ، وإن التشريعات القانونية القديمة لم تر النور ، ولم تحظ بالعناية المطلوبة . وتلك مهمة ينبغي أن يتولاها أبناء اليمن بمساعدة المؤسسات العلمية العربية المختصة . وهي مهمة وطنية وقومية وإنسانية . لأن حضارة اليمن هي حضارة العرب التي أسهمت في تطور البشرية . لاسيما وأن حضارة اليمن امتد نفوذها إلى مناطق متعددة من العالم وتركت بصمات قوانينها في تلك المناطق .

وعندما حاولت وضع دراسة في تاريخ القانون اليمني ، لم أجد مصدراً واحداً متخصصاً في هذا الموضوع الأمر الذي دفعني إلى دراسة التاريخ اليمني العام قبل الإسلام ، وتلك مسألة ليست بالسهلة . إذ تطلب ذلك مراجعة العديد من الكتب التاريخية ، واستخلاص الأحكام القانونية من خلال الوقائع والأحداث . وقد توصلنا من خلال ذلك إلى تشابه أو تطابق النظم القانونية في اليمن القديم مع النظم القانونية في العراق القديم . الأمر الذي دفعنا إلى تثبيت هذا التشابه والتطابق بينهما

ولابد من القول إن هذه الدراسة تعد الأولى في تاريخ القانون اليمني قبل الإسلام وإنها بالتأكيد غير شاملة لجميع الموضوعات المطلوبة ، ولهذا فإن المطلوب من علماء الآثار والقانون إكمالها وتصحيح الأخطاء الواردة فيها إن وجدت ، وإضافة ما يتوصل إليه العلماء من اكتشافات أثرية . وبذلك نقدم للجميع خدمة إنسانية للعلم ، ولأمتنا العربية المجيدة ، ولبلدنا الأصل اليمن الحبيب .

والله الموفق

المؤلف

الفصل الأول

تاريخ الدولة في اليمن القديم ومؤسساتها القانونية

تتكون الدولة من ثلاثة أركان ، هي الإقليم والشعب والحكومة . وتعد الدولة مؤسسة قانونية متكاملة فهي التي تتولى تشريع القانون وتطبيقه وتنفيذه .

ولما كان القانون يتوجه إلى مجتمع معين ، فإنه يتأثر بتكوين هذا المجتمع واتجاهاته وأسلوب حياته .

ويتكون الشعب اليمني من مجموعة من القبائل لها خصائصها المتميزة ، ومؤسساتها الاقتصادية والدينية الخاصة بها .

ولهذا يتضمن هذا الفصل دراسة موقع القانون اليمني القديم في الحضارات القديمة ، وتاريخ الدولة اليمنية والنظام القبلي ، والمؤسسات الدينية والاقتصادية ، وذلك في المباحث الآتية :

المبحث الأول

موقع القانون اليمني في الحضارات القديمة

يتجه علماء تاريخ القانون ، إلى أن (القانون الروماني) يعد أعظم تراث عرفه العالم ، ولا يزال يدرس في جميع جامعات العالم ، ولا يوجد بين العلماء في الوقت الحاضر من ينكر الفائدة التاريخية والفائدة القانونية التي تعود على رجال القانون والباحثين في العصر الحديث من دراسة تاريخ هذا القانون ونظمه وإجراءاته ، وأنه من العسير استيعاب الشرائع العصرية والقوانين الحديثة وفهمها على حقيقتها دون الرجوع إلى مصادرها التاريخية . فالقانون الروماني هو المصدر التاريخي الذي أخذت عنه أغلب الشرائع الحديثة والأصل الذي تفرعت عنه . وقد ذهبوا إلى أن القانون الروماني أصبح عنصراً من عناصر الحضارة الغربية الحديثة ، وأنه قانون عالمي يمثل وحدة الإنسانية المتحدة .. ، وأن الفائدة القانونية من وراء دراسة هذا القانون فهي ترجع إلى أن غالبية الشرائع الحديثة قد اقتبست أحكامها عن القانون الروماني »[1] .

وتعود الفترة الأولى للقانون الروماني إلى العصر الملكي من سنة ٧٥٤ حتى ٥٠٩ قبل الميلاد ، والفترة الثانية في العهد الجمهوري من سنة ٥٠٩ إلى ١٣٠ قبل الميلاد[2] .

ويعود إنشاء مدينة روما إلى ٧٥٤ قبل الميلاد . وتقول الروايات : إن أول قانون وضع هو قانون الألواح الاثني عشر وهو نظام الدعاوي التنفيذية ونظام الأسرة والتصرفات القانونية التي وضعت في سنة ٤٥٠ قبل الميلاد ، ثم ظهر قانون البريتوري في سنة ٣٦٧ قبل الميلاد ، وهي مهمة جديدة للقضاء بإصدار حكم بعد الاستماع إلى ادعاءات الأطراف المتنازعة[3] .

---

(1) راجع الدكتور محمود عبد المجيد مغربي ، الوجيز في تاريخ القوانين ، بيروت ١٩٩٩ م ، ص ٢٠

(2) الدكتور محمود عبد المجيد مغربي ، مصدر سابق ، ص ٢١

(3) المصدر السابق ، ص ٨٢

ثم ظهر قانون الشعوب Jus gentium ، الذي منح الأجانب حماية خاصة في حق الزواج والتعامل بصورة أقل مما هو معترف به للرومان[4] .

وقد دونت القوانين الرومانية في عهد الإمبراطور (جوستنيان) الذي تولى الحكم (٥٢٧ حتى عام (٥٦٥) بعد الميلاد ووضعها في مجموعات حملت اسمه (مجموعات جوستنيان) من أجل تيسير الاطلاع عليها وحفظ هذا القانون باعتباره تراثاً عالمياً غنياً يحقق عظمة وعبقرية أولئك الذين استطاعوا بعلم القانون ، كما يعتقد علماء تاريخ القانون[5] .

وبناء على ذلك ، فإن القانون الروماني ، عند علماء الغرب ، يعد من أقدم القوانين الغربية ، وأساسها حتى الوقت الحاضر .

وبغض النظر عما يحمله القانون الروماني من تعسف واستغلال وتفرقة بين الأحرار والعبيد والوطني والأجنبي ، واعتماده الشكلية غير المنطقية في إجراء التصرفات القانونية ، وكونه معبراً عن السلطة الحاكمة وحمايته للطبقة المتنفذة وعدم مراعاته الجوانب الإنسانية في التعامل ، نقول إن الوطن العربي قد عرف النظم القانونية المتطورة قبل أن تعرفه روما بعشرات القرون ، بصورة أكثر عدلاً وإنسانية ، وأوسع نطاقاً .

فقد ظهرت الحضارة في العراق القديم منذ الألف الخامس قبل الميلاد ، وظهرت الكتابة في أواخر الألف الرابع قبل الميلاد ، فقد قامت الحضارة السومرية والبابلية والآشورية[6] . وظهرت نظم قانونية متطورة منها المراسيم الملكية القديمة والرسائل الرحمية التي تعود إلى تاريخ إنشاء عهد الدول والأحلاف والمعاهدات والوثائق اليومية والقوانين المكتوبة مثل قانون (أورنمو) سنة ٢١١٣ ـ ٢٠٩٥ قبل الميلاد ، وهو مؤسس سلالة أور الثالثة . وقانون (لبت عشتار) سنة ١٩٣٤ ـ ١٩٢٤ قبل الميلاد ، وهو خامس ملوك أسرة إيسن ، وقانون (أشنونا) في نهاية الألف الثالث قبل الميلاد ، وقانون (حمورابي) أشهر ملوك العهد البابلي القديم ، وسادس حكام سلالة بابل الأولى وهي من أشهر القوانين القديمة في العالم في الألف الثاني قبل الميلاد ، والتي تتكون من

---

(4) المصدر السابق ، ص ٩٠

(5) الدكتور محمود عبد المجيد مغربي ، مصدر سابق ، ص ٩٥

(6) يرجع للتفاصيل الدكتور عامر سليمان ، القانون في العراق القديم ، العراق ، الموصل ١٩٧٧ ، ص ٣٣

المبحث الأول

موقع القانون المهني في الحضارات القديمة

يتجه علماء تاريخ القانون، إلى أن (القانون الروماني) يعد أعظم تراث عرفه العالم، ولا يزال يدرس في جميع جامعات العالم، ولا يوجد بين العلماء في الوقت الحاضر من ينكر القيمة التاريخية والفائدة القانونية التي تعود على رجال القانون والباحثين في العصر الحديث من دراسة تاريخ هذا القانون ونظمه وإجراءاته، وأنه من العسير استيعاب الشرائع العصرية والقوانين الحديثة وفهمها على حقيقتها دون الرجوع إلى مصادرها التاريخية. فالقانون الروماني هو المصدر التاريخي الذي أخذت عنه أغلب الشرائع الحديثة والأصل الذي تفرعت عنه. ولقد ذهبوا إلى أن القانون الروماني أصبح عنصراً من عناصر الحضارة الغربية الحديثة، وأنه قانون عالمي يمثل وحدة الإنسانية المتحضرة ...، وأن الفائدة القانونية من وراء دراسة هذا القانون تعني ترجع إلى أن غالبية الشرائع الحديثة قد اقتبست أحكامها من القانون الروماني[1].

وتعود الفترة الأولى للقانون الروماني إلى العصر الملكي من سنة ٧٥٤ حتى ٥٠٩ قبل الميلاد، والفترة الثانية في العهد الجمهوري من سنة ٥٠٩ إلى ١٣٠ قبل الميلاد[2].

ويعود إنشاء مدينة روما إلى ٧٥٤ قبل الميلاد، وتقول الروايات: إن أول قانون وضع هو قانون الألواح الاثني عشر وهو نظام الدعاوى الشخصية ونظام الأسرة والتصرفات القانونية التي وضعت في سنة ٤٥٠ قبل الميلاد، ثم ظهر قانون البريتوري في سنة ٣٦٧ قبل الميلاد، وهي مهمة تدوينها للقضاء وإصدار حكم بعد الاستماع إلى ادعاءات الأطراف المتنازعة[3].

---

(١) راجع الدكتور مجيد عبد الحميد [illegible] - الوجيز في تاريخ القانون - [illegible] - ص [illegible]

(٢) الدكتور مجيد عبد الحميد [illegible] - مصدر سابق - ص [illegible]

(٣) المصدر السابق - ص [illegible]

ثم ظهر قانون الشعوب Jus gentium، الذي منح الأجانب حماية خاصة في حق الزواج والتعامل بصورة أقل مما هو معترف به للرومان[4].

وقد دونت القوانين الرومانية في عهد الإمبراطور (جوستنيان) الذي تولى الحكم (٥٢٧) حتى عام (٥٦٥) بعد الميلاد ووضعها في مجموعات حملت اسمه (مجموعات جوستنيان) من أجل تيسير الاطلاع عليها وحفظ هذا القانون باعتباره تراثاً عالمياً غنياً ينطق بعظمة وعبقرية أولئك الذين اشتغلوا بعلم القانون، كما يعتقد علماء تاريخ القانون[5].

وبناء على ذلك، فإن القانون الروماني، عند علماء الغرب، يعد من أقدم القوانين الغربية، وأساسها حتى الوقت الحاضر.

وبغض النظر عما يتصف به القانون الروماني من تعسف واستغلال وتفرقته بين الأحرار والعبيد والوطني والأجنبي، واعتماده الشكلية غير المنطقية في إجراء التصرفات القانونية، وكونه معبراً عن السلطة الحاكمة وحمايته الطبقة المتنفذة وعدم مراعاته الجوانب الإنسانية في التعامل، نقول إن الوطن العربي قد عرف النظم القانونية المتطورة قبل أن تعرفه روما بعشرات القرون، بصورة أكثر عدلاً وإنسانية، وأوسع نطاقاً.

فقد ظهرت الحضارة في العراق القديم منذ الألف الخامس قبل الميلاد، وظهرت الكتابة في أواخر الألف الرابع قبل الميلاد، فقد قامت الحضارة السومرية والبابلية والآشورية[6]. وظهرت نظم قانونية متطورة منها المراسيم الملكية القديمة والرسائل الرسمية التي تعود إلى تاريخ إنشاء هذه الدول والأحلاف والمعاهدات والوثائق الوجيه والقوانين المكتوبة مثل قانون (أورنمو) سنة ٢١١١ - ٢٠٩٥ قبل الميلاد، وهو مؤسس سلالة أور الثالثة، وقانون (لبت عشتار) سنة ١٩٣٤ - ١٩٢٤ قبل الميلاد، وهو خامس ملوك أسرة إيسن، وقانون (أشنونا) في نهاية الألف الثالث قبل الميلاد، وقانون (حمورابي) أشهر ملوك العهد البابلي القديم، وسادس حكام سلالة بابل الأولى وهي من أشهر القوانين القديمة في العالم في الألف الثاني قبل الميلاد، والتي تتكون من

([illegible]) المصدر السابق - ص [illegible]

([illegible]) الدكتور مجيد عبد الحميد [illegible] - مصدر سابق - ص [illegible]

([illegible]) راجع التفاصيل الدكتور عامر سليمان - القانون في العراق القديم - العراق - الموصل [illegible] - ص [illegible]

(٢٨٢) مادة قانونية ، وتتكون من ثلاثة أجزاء رئيسة : المقدمة والمتن والخاتمة ، وكتبت بأسلوب أدبي رائع أقرب إلى الشعر[٣] .

وإذا كان من الثابت أن أصل أهل العراق جاؤوا من اليمن وأنهم نقلوا حضارة اليمن للعراق فإنه من الطبيعي أن تكون قوانين اليمن أقدم من قوانين العراق التي تمتد إلى الألف الخامس قبل الميلاد ، وهي أقدم قوانين في تاريخ البشرية ، وبذلك نقول إن تاريخ القانون في اليمن تمتد إلى أصول سحيقة في التاريخ ، وإن اتساع الدول التي حكمت اليمن واحتلالها لمناطق كبيرة من العالم خلال خمسة القرون التي سبقت التاريخ الميلادي إنما يعبر عن مراحل تطور الدولة والقانون في اليمن في أوج مراحله . أما القرون التي سبقت ذلك ، فإنها شهدت تطوراً كبيراً تبعاً لتطور النظم السياسية القائمة في ذلك ، والتي لا تقل بطبيعة الحال عن التطور القانوني والسياسي في العراق القديم وفي مصر ، خاصة عندما كانت اليمن الحضارة الأولى في الجزيرة العربية .

وتشير المصادر الآشورية والبابلية إلى العلاقات التي تربطها مع حضارة اليمن القديم في الألف الثالث قبل الميلاد ، كما أن مصادر التوراة أشارت إلى حضارة اليمن قبل الميلاد بقرون متعددة .

كما ظهرت حضارات متعددة في اليمن قبل الميلاد بقرون متعددة ، كالدولة المعينية ١٣٠٠ - ٦٣٠ ق.م ، ودولة قتبان في القرن السادس قبل الميلاد ، ودولة سبأ ٨٠٠ - ١١٥ ق.م ، ودولة حمير ١١٥ ق.م - ٦٢٨ م . وقد ظهرت فيها أنظمة قانونية متطورة ، مما يشير إلى أن هذه الأنظمة لم تصل إلى هذه الدرجة إن لم تكن أصولها قد امتدت إلى الآف السنين .

وبذلك ، فإن ما طبق من قواعد قانونية في اليمن يسبق القانون الروماني الذي لم يتجاوز عمره التاريخي ٧٥٤ قبل الميلاد وهو إنشاء مدينة روما .

غير أن موضوع تاريخ القانون في اليمن لم يحظ بدراسات علمية كما هو الحال بالنسبة للدراسات العلمية التي شملت تاريخ القانون الروماني والعراقي والمصري ، وبقية الدول الأخرى ، للأسباب الآتية :

---

(٣) راجع للتفصيل : الدكتور عامر سليمان ، مصدر سابق ، ص [illegible]

١ - إن الدول القديمة في اليمن توزعت على جميع أراضي اليمن ، الأمر الذي يتطلب إجراء التحري عن الآثار في جميع أرجاء اليمن ، وهي مسألة في غاية الصعوبة .

٢ - صعوبة المواصلات في اليمن حيث الجبال الوعرة التي تعرقل الوصول إلى مناطق الآثار .

٣ - لم يتمكن الاستعمار البريطاني من التغلغل إلى داخل البلاد ، وإنما اقتصر احتلاله على المناطق الجنوبية الأمر الذي لم يتمكن فيه الوصول إلى هذه الآثار والاطلاع عليها كما فعل ذلك بالنسبة للعراق .

٤ - إن طبيعة النظام القبلي في اليمن وتمسكه بتراثه وعدم اطمئنان علماء الآثار على توفير الأمن لأعمالهم لم تشجعهم على التحري عن آثار اليمن خلال القرنين الماضيين وبداية القرن الحالي .

٥ - إن غموض تاريخ اليمن بالنسبة لعلماء التاريخ القديم لم تشجع المستشرقين بالتوجه إلى اليمن والبحث عن آثاره .

٦ - لم تلق آثار اليمن التاريخية الرعاية اللازمة في الماضي من قبل مؤسسات الآثار الوطنية والعربية ، فلا تزال حضارة اليمن ذلك العالم المجهول الذي لم يكتشف بعد .

المبحث الثاني

تاريخ الدولة في اليمن القديم

ترتبط دراسة تاريخ النظام السياسي بدراسة النظام القانوني ، ذلك أن النظام السياسي لأي دولة ماهو إلا انعكاس للنظام القانوني فيها . فالنظام القانوني هو الذي يحدد نظام الحكم وضعه وحدود ممارسته وشكل الدولة ومؤسساتها السياسية .

ولما كانت اليمن قد مرت بأنظمة سياسية مختلفة ، انشأت فيها الدول المتعددة عبر العصور ، فإن هناك سمات عامة للتاريخ السياسي لليمن ، وبناء على ذلك سنتناول دراسة التاريخ السياسي العام لليمن ، وتاريخ الدول التي حكمت اليمن وخصائصها التي تتميز بها عن سواها الأخرى ، وذلك في المطالب الآتية :

المطلب الأول

تاريخ اليمن السياسي القديم

اختلفت الآراء في تسمية بلاد اليمن[8] ، فقيل إنها نسبة إلى أول من قطنها من العرب ، وهو يعرب الذي لقبه أبوه بـ (أيمن) ، وقيل إنها من اليمن مباشرة بمعنى الخير والبركة على أساس أنها أخصب بلاد العرب ، ولذا سماها الهمداني باليمن الخضراء . وهناك تفسير آخر يقول إنها حيث اليمن نسبة إلى الجهة اليمنى ، وذلك نسبة لمن يتجه من مكة إلى الشام . والثابت من النقوش الأثرية القديمة أن التسمية ترجع إلى عصور قديمة قبل الإسلام إذ يظهر اسم (يمنت) إلى جانب اسم حضرموت[9] .

---

(8) وورد اليمن في التاريخ أيضاً بما يسميه اليونان Arabia Felix ، أي العربية السعيدة ، ولعلّ ترجمة اليمن من البركة تعني حرفياً بالنظر إلى البادية الشمالية فإنهم يرمزون بها لبلاد العرب العامرة أو الخضر .
راجع : جرجي زيدان ، العرب قبل الإسلام ، بيروت ١٩٧٦ م ، ص ١٣٩

(9) الدكتور سعد زغلول عبد الحميد ، في تاريخ العرب قبل الإسلام ، دار النهضة العربية ، بيروت ١٩٧٦ م ، ص ٩٩

ويرى بعض الباحثين أن تاريخ اليمن يرتبط بتاريخ بابل ، على أساس أن مؤسس الدولة البابلية الأولى أو دولة حورابي صاحب القوانين الشهيرة كان من الساميين ، وأن قومهم الذين كانوا يتكلمون لغة سامية كانت لغة قريبة من اللغة الحميرية كتبوها بالحروف السمارية ، ربما أتوا بها من الجزيرة العربية ، حيث توجد بعض قواعد الإعراب والكلمات المتشابهة بين اللغتين[10] .

وعلى الرغم من اختلاف علماء التاريخ في أصل أهل اليمن والعراق ، فالبعض يرى أن أصل أهل العراق من اليمن هاجروا من اليمن إلى العراق ، والبعض يرى أن أصل أهل اليمن من العراق هاجروا من العراق إلى اليمن ، وآخرون يرون أن أصل أهل اليمن من العراق ، ثم عادوا للعراق[11] ، و[illegible] صحة أي من هذه النظريات لا تخرج عن وحدة الأصل بين أهل اليمن وأهل العراق ، الأمر الذي نجده في التشابه الكبير بينهما في النظام الاجتماعي والقبلي والسياسي والحضاري ، ولا تزال نرى حتى الوقت الحاضر التشابه الكبير بينهما في العادات والتقاليد والتنظيم الاجتماعي .

وقد وصلت بعض الدول في اليمن من القوة والسلطة لدرجة أنها استطاعت أن تمدّ نفوذها إلى العراق والهند وأذربيجان وإفريقية والصين ، وتركوا آثارهم في هذه المناطق[12] ، وأن قوة دول اليمن ومدّ سلطانها إلى مناطق واسعة من العالم لابدّ أن تكون الأحكام القانونية في اليمن قد تأثرت وأثرت في المجتمعات الأخرى .

وقد ثبت من النقوش الآشورية في العراق القديم (٧٤٤ - ٧٢٧) قبل الميلاد أن هذه الدول امتد نفوذها إلى عدد من المدن اليمنية من بينها سبأ[13] ، وهذا يعني أن قوانين العراق القديم قد طبقت في هذه المدن اليمنية وأثرت فيها .

وقد اعترف علماء التاريخ ، بأن اليمن سابقة في قدمها على مصر وبابل ، وأنها البلاد التي هاجر منها إلى مصر أسلاف الفراعنة ، وحملوا معهم العلم والحكمة والزراعة والصناعة ، ومنها ما جاورها من بلدان الجزيرة والبحر الأبيض المتوسط في سورية وآسيا الصغرى واليونان وإيطاليا وشمال إفريقية ، فاليمن هي مصدر الحضارات ، وموطن السامية الأول[14] .

---

(10) الدكتور سعد زغلول عبد الحميد ، مصدر سابق ، ص ٩٨

(11) وللتفاصيل يراجع : الدكتور ناجي معروف ، أصالة الحضارة العربية ، ط ٢ ، بيروت ١٩٧٥ م ، ص ٩٩

(12) تاريخ ابن خلدون ، الجزء الثاني ، ص ٥٠

(13) الدكتور لطفي عبد الوهاب يحيى ، العرب في العصور القديمة ، بيروت ١٩٧٩ م ، ص ٢٥٧

(14) زيد بن علي عنان ، تاريخ اليمن القديم ، الطبعة السلفية ، ص ٢٦

ويصل النسابة عرب اليمن كبشكري العروبة ويرسي أسوقها على الرغم من أن يعرب بن قحطان كان أول من هاجر من بابل إلى اليمن قبل إخوته وفي عمومته الذين ساروا في الحر ... كان أول من تكلم منهم باللسان العربي . وأن يعرب بن قحطان كان أول من حيا قومه بتحية الملك في اليمن . وأنه هو الذي نصب إخوته حكاماً على البلاد . فولى هذا أرض ساحل ... حضرموت أرض الحبشة وعهد إلى ناثم بعمان . وولى ابنه عبد شمس المعروف بسبأ[١]

وكان لهذا الاستمداد الحضاري بين حضارة أهل اليمن وحضارة وادي الرافدين الدور الكبير في ترسيخ القيم العربية الأصيلة في كل من اليمن والعراق ، والتي لا تزال معالمها شاخصة في الشعر حتى الوقت الحاضر .

ويرى علماء التاريخ أن أهل اليمن مؤسسو التمدن في اليمن أتوا به من بابل ، أو ... منزل قبلها . فقد كانت المملكة تضم مؤلفة من قصور أو معابد . ولكل منها شيخ أو ملك صاحب القصر أو المعبد . وفي المعبد هيكل أو معبود . وينسب القصر إلى صاحبه أو إلى المعبود . ونشأت من أصحاب تلك القصور أو المعابد رجال جمعوا في حوزتهم وأخضعوا وأسسوا الدول الكبرى كالمعينية والسبئية والقتبانية والحميرية . على أن هذه الدول تغلب عليها الصفة التجارية ، فإذا ما مدت سلطانها إلى خارج اليمن فإن الهدف هو الاستعمار التجاري[٢]

ولقد استقل المجتمع اليمني بظروف خاصة أملتها الظروف الطبيعية من أرض ومناخ . وامتاز ... جعلت المجتمع المتحضر أكثر ما نجد في أي مجتمع حضري آخر في شبه الجزيرة العربية . فقد استغل اليمنيون بلادهم وأرضهم استغلالاً حسناً في سبيل تكييف حياتهم لجعلها أكثر سعادة ورفاهية ، فاستغلوا الأرض ، واستخرجوا المعادن ، ومارسوا تربية الحيوانات ، وأقاموا القصور والحصون ، واستوردوا الآلات من العراق وبلاد الشام وافريقيا ، وسخروا لاستغلال الأرض ، وأقاموا الأبنية ، وأدوا الأعمال بحذق ومهارة ، حتى أنتجوا الحضارة التي لم نجد مثيلاً لها في بقية أنحاء شبه الجزيرة العربية .

وقد عرف اليمنيون قبل الإسلام بالمهارة والحذق والبراعة ، فكانت السيوف اليمانية وبسط

---

[١] الدكتور ... عبد الحميد ، مصدر سابق ، ص ١٣ .

[٢] جرجي زيدان ، مصدر سابق ، ص ١٥٥ .

اليمن ، ومنها ... والأسلحة التي ذاع صيتها في أقطاب البلاد . كما نجد لهم ذكراً في الصياغة والأحجار الكريمة والعطور وغير ذلك من المنتجات اليدوية القديمة[١]

وبذلك ، يمكن القول إن الحضارة في اليمن تعد قديمة قدم التاريخ نفسه . فهي إن لم تكن أسبق حضارات الشرق قاطبة وأعرقها الحقيقية ، فإنها على الأقل قد عاصرت حضارات الشرق ، وأثرت فيها وتأثرت بها . غير أن المشكلة ليست بخصوص التاريخ اليمني كما يرى بعض الكتاب ، بل إن المشكلة هي عدم توجه علماء الآثار واكتشافهم للآثار القديمة في اليمن وتحليل الكتابات القديمة .

خصائص التاريخ السياسي العام في اليمن

ويمكن أن نحدد خصائص التاريخ السياسي العام في اليمن بما يأتي :

١ . إن التاريخ السياسي العام في اليمن يعد جزءاً من التاريخ العربي لشبه الجزيرة العربية ، ويتأثر بتأثيرها .

٢ . تعد حضارة اليمن من أولى الحضارات البشرية التي كان لها الدور الكبير في إغناء البشرية في إقامة أنظمة حكم متطورة .

٣ . إن طبيعة أهل اليمن التي تميل إلى التجارة ساعدت على نقل حضارة اليمن إلى الأمم القريبة من اليمن والبعيدة عنها ، كما أنهم نقلوا من حضارات الأمم الأخرى ما يمكن الاستفادة منه في اليمن .

٤ . امتاز النظام السياسي العام بالتوجه نحو الترف وجمع المال وبناء القصور إلى جانب بناء القلاع والسدود .

٥ . امتداد حضارة اليمن إلى حضارات أخرى ، إما بسبب التوسع الحربي أو العلاقات التجارية المتطورة . كما انتشرت تجارة اليمن ليس بين اليمن والأمم الأخرى فحسب ، بل بين الأمم الأخرى ذاتها . حيث كان التجار اليمنيون يتاجرون بين الأمم الأخرى ، وهذا يدل على قدرة تجار اليمن وإمكانياتهم ، والفضل الذي يتمتعون به من الأمم الأخرى .

---

[١] الدكتور حسين الحاج حسن ، حضارة العرب في عصر الجاهلية ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، بيروت ١٩٨٩ م ، ص ٦٩ . كذلك ... ، مصدر سابق ، ص ٦١ .

٦ - إن طبيعة النظام السياسي والاجتماعي في اليمن متعددة الجوانب ، فإلى جانب امتهان أهل اليمن الزراعة الصعبة وبناء السدود وإقامة مشاريع الري المتطورة ، فقد اشتهروا بالصناعة والتعدين والتجارة والنقل البحري والبري عبر الصحراء .

المطلب الثاني

أنواع الدول التي حكمت اليمن

لما كانت اليمن موطن الحضارات القديمة في الشرق ، وهي الموطن الأصلي للسامية ، فإنه من الصعوبة دراسة تاريخ الدول التي حكمت اليمن منذ بداية التاريخ . ولهذا فإننا سندرس الدول التي حكمت اليمن والتي عاصرت الحضارات الأخرى كحضارة بلاد الرافدين أو النيل .

ومن أهم الدول التي حكمت اليمن خلال هذه الفترة ، الدولة المعينية ودولة قتبان ودولة سبأ والدولة الحميرية ودولة القريين :

أولاً - الدولة المعينية Minaei ١٣٠٠ - ٦٣٠ ق.م

ظهرت دولة معين في منطقة الجوف ، وهي منطقة سهلة تمتد بين نجران وحضرموت .

وهنالك جدل بين علماء الآثار حول تحديد تاريخ دولة معين ، ويرى بعضهم أن هذه الدولة ظهرت قبل ظهور الكتابة المعينية ، غير أنه من المرجح أن تكون هذه الدولة في حدود القرن الثالث عشر أو العاشر قبل الميلاد ، وحكمها عدة ملوك .

وأشهر المدن المعينية هي مدينة (قرنو) والتي عرفت بمعين . ومن المدن المهمة الأخرى هي مدينة (يثيل) وتعرف (براقش) وهي من المراكز الدينية المهمة عند المعينيين ، وفيها معبد الإله (عثتر) . كذلك مدن (نشق) ، و (رشن) و (هرم) و (نشن)[١٨] .

وقد دلت النقوش التي عثر عليها في شبه الجزيرة العربية وخارجها ، وخاصة في مدينة (أور والوركاء) في العراق على انتشار المعينيين خارج بلادهم . كما اكتشف في جزيرة ديلوس اليونانية كتابات معينية تدل على وجود جالية معينية في هذه الجزيرة . كما عثر في الجيزة في مصر على تابوت منقوش

(١٨) الدكتور السيد عبد العزيز سالم ، دراسات في تاريخ العرب قبل الإسلام ، الإسكندرية ، الجزء الأول ، ص ١٠١

ومكتوب عليه بالخط المسند وبلغة معينية . كما أن رجلاً معينياً (زيد - أيل زيد) يشتغل بالكهانة في أحد المعابد المصرية كان يستورد المر وقصب الطيب من بلاده للمعبد ويصدر إليها على السفن التجارية التي يمتلكها بضائع من مصر[١٩] .

وحكمت هذه الدولة خمس سلالات من الملوك ، وكان حكمهم دينياً ووراثياً ، وقد يشارك الابن أباه في الحكم ، وإن مملكة معين تتألف من مقاطعات يحكمها نائب من الملك يعرف (كبير) وكان للمعبد أهمية كبيرة في اقتصاد الدولة[٢٠] .

ويرى الباحثون أن أصل المعينيين من عمالقة العراق الذين كانوا في أعالي جزيرة العرب قبل ظهور دولة (حمورابي) بعدة قرون . فلما ظهرت دولة بابل واقتبست ديانة السومريين وشرائعهم وأنظمتهم وسائر أحوالهم الاجتماعية ، كان المعينيون في جملة القبائل التي نالت حظاً من ذلك كله ، وتنوعت لغتهم بالحضارة ومخالطة السومريين أو الأكديين ، وغيرهم من سكان العراق . فلما ذهبت دولة العرب في العراق ، نزح المعينيون في جملة القبائل التي نزحت ، وقد تعودت الحضارة فلم يعد يطيب لها التجوال في البادية ، فالتمست مقراً تقيم فيه ، فنزلت اليمن وتوطنت الجوف ، وشادت القصور والمعابد على مثال ماعرفته في بابل . واضطروا إلى الكتابة لتدوين حساباتهم التجارية أو المذكرات السياسية ، وكانت كتاباتهم أقرب إلى الحروف المسمارية ، وهي في الأصل لغة عامية بالنسبة إلى لغة بابل المدونة ، ثم تطورت إلى الحرف المسند . وتنوعت اللغة فزادت بعداً عن لغة بابل ، ولكنها ما زالت تشترك معها في علامة خاصة دون سائر اللغات السامية وهي (السين) ضمير الغائب[٢١] ، كذلك تشابه الأسماء والمعبودات وأسس الاعتقاد وطرق العبادة . ووفق الباحثون في أنقاض معين وغيرها من أطلال المعينيين إلى العثور على كثير من أسماء الملوك والمعبودات مما يؤيد أصلها البابلي[٢٢] .

(١٩) الدكتور مصطفى أبو ضيف أحمد ، دراسات في تاريخ العرب ، الإسكندرية ١٩٨٢ م ، ص ٣٩

(٢٠) الدكتور منذر عبد الكريم البكر ، دراسات في تاريخ العرب قبل الإسلام تاريخ الدول الجنوبية في اليمن ، جامعة البصرة ، ١٩٨٠ م ، ص ١٢٩ . كذلك يراجع زيد بن علي عنان ، مصدر سابق ، ص ٥١

(٢١) فيقولون مثلاً (بيتس) في القول (بيته) والسين دخيلة على الأصل السامي . فلعل البابليين اقتبسوها من السومريين في جنوب العراق .
يراجع : جرجي زيدان ، مصدر سابق ، ص ١٥٦

(٢٢) جرجي زيدان ، مصدر سابق ، ص ١٥٧

وبناء على ذلك ، يرى الباحثون أن حضارة الدولة المعينية تشبه حضارة البابليين[٣٣] ومن الطبيعي أن يكون لهذا التشابه الأثر الفعال في تشابه القوانين بينها .

ثانياً ـ دولة قتبان Kattabaina

يعد وادي بيحان من صميم أرض قتبان . وهي أرض خصبة بفضل مائيها من عيون ولا تزال آثار نظم الري القديمة تشاهد في هذه المنطقة حتى اليوم .

وأهم مدن بيحان (بيحان القصب) وهي المدينة الرئيسية وهي مدينة جميلة وخضراء وتعرف بحصن عبد الله . أما بيحان السفلى فهي عبارة عن امتداد لبلاد بيحان وتسمى أيضاً بلاد السادة والأشراف .

واشتهر القتبانيون بإنتاج البخور واللبان .

وقد اختلف علماء الآثار في ظهور هذه الدولة ونهايتها ويرى بعضهم أنها ظهرت في القرن السادس قبل الميلاد وانتهت في القرن الأول قبل الميلاد عندما احتلتها مدينة (تمنع) .

وكان حكام قتبان يلقبون بلقب (مكرب) الذي تلقب به حكام سبأ أيضاً وهو لقب ديني يعني الكاهن ، ومن قدماء حكام قتبان المكرب (سمه علي وتر) وابنه (هوف عم يهنعم) .

وقد عرفت الكتابة في هذه الدولة في العصور الأولى حيث يبدأ السطر الأول من جهة اليمين إلى اليسار ، ويبدأ السطر الثاني من اليسار إلى اليمين وهكذا .

وقد كانت مملكة قتبان تابعة إلى مملكة سبأ في عهد المكرب القتباني (وروال) الذي حكم عام (٤٥) قبل الميلاد .

ومن المدن المهمة في هذه الدولة (تمنع) وهي العاصمة ، وتتكون من ثلاث طبقات من السكان . وقد تعرضت المدينة لحريق هائل نتيجة الصراع المرير بين قتبان وحضرموت . كذلك من مدنها الشهيرة مدينة (ذي غيلان) وتعرف اليوم بـ (حجر بن حميد) وقد اكتشف فيها كتابات قتبانية كثيرة . وكذلك مدينة (حريب) التي اشتهرت بالنقود التي تحمل اسمها ، وكذلك مدينة (يرم) التي وردت في نص يعود إلى أيام الملك (يدع أب أذيبان شهر) عندما شق طريقاً

(٣٣) الدكتور ناجي معروف ، مصدر سابق ، ص ٨١

في جبلاً طوله ٣ ـ ٤ أميال وعرضه ١٠ ـ ١٢ قدماً يربط هذه المدينة بمدينة حريب .

والإله قتبان هو (عم) وبه يتسمى ذلك الشعب إذا كانوا يعبرون عن أنفسهم (ولد عم) ومن الآلهة القتبانية الأخرى الإله (عثتر)[٣٤] .

ثالثاً ـ دولة سبأ Sabaei ٨٠٠ ـ ١١٥ ق.م

كان اسم سبأ يعني قوم ، واسم مملكتهم التي ظهرت في الجنوب الغربي من بلاد العرب . والقرآن الكريم أول مصدر يعتد به في الحديث عن هذه المملكة ، ثم يأتي ذكرهم بشيء من التفصيل عند الإخباريين العرب . كما ورد اسمها في التوراة .

وقد وصفت أرض سبأ بأرض الجنان . وأن أهلها كانوا تجاراً أثرياء يرودون الشام ومصر بالطيب ، ويصدرون إليها الذهب والأحجار الكريمة[٣٥] .

وتحدد المصادر الأغريقية حدود مملكة سبأ ، من الشمال مملكة معين ، ومن الجنوب الغربي قتبان ، ومن الشرق حضرموت ، وتمتد أرضها إلى الساحلين الغربي والجنوبي . وقد ورد ذكر مملكة سبأ في النصوص التاريخية السومرية إلى الألف الثالث قبل الميلاد .

وقد مرت مملكة سبأ بعدة أدوار تاريخية ، ويعتقد علماء التاريخ أن مملكة سبأ ظهرت في غرب الشمال ، ثم تحركوا إلى الجنوب . وربما كان ذلك في العهد الآشوري للمناطق الشمالية .

كان الحكام الأوائل لسبأ يلقبون بـ (مكرب) واستعمل هذا اللقب بصورة مستمرة .

وأشهر المدن السبئية فهي مدينة (صرواح) وكانت عاصمة دولة سبأ في عهد المكاربة . ثم مدينة (مأرب) التي أصبحت عاصمة في عهد ملوك سبأ ، وهي المدينة التجارية الرئيسية للسبئيين ، وكانت مدينة مسورة لحمايتها من الأعداء .

أما الآلهة المشهورة التي عبدت فهي الإلهة (المقه) والإله (تالب ريام)[٣٦] .

(٣٤) الدكتور منذر عبد الكريم البكر ، مصدر سابق .

(٣٥) الدكتور السيد عبد العزيز سالم ، مصدر سابق ، ص ١٠٩ . كذلك الدكتور مصطفى أبو ضيف أحمد ، مصدر سابق ، ص ٢٩

(٣٦) الدكتور منذر عبد الكريم البكر ، مصدر سابق ، ص ٢١٢

ويذكر الباحثون أن سبب انقضاء هذه الدولة انفجار سد مأرب ونزوح القبائل إلى الرو

والمناطق الأخرى ، دفعة واحدة في بداية التاريخ الميلادي[37] . وقد قامت دولة حمير أو الدولة

الحميري ١١٥ ق.م - ٥٢٥ ب.م ، والحميريون فرع من السبئيين ، وحمير عند العرب ابن سبأ

واتخذوا من (ريدان) عاصمة لهم ، ولما ملكوا حضرموت قيل (ملك سبأ وريدان وحضرموت

وكلما ملكوا بلداً أضافوا اسمه إلى ألقابهم[38] .

وكانت بعض العقوبات متشابهة بين قوانين بابل واليمن ، مثل عقوبة الزنى والتي عقوبتها

القتل ذبحاً أو غرقاً ، وجريمة افتراء الزوجة على زوجها وعقوبتها الإغراق في الماء ، وجريمة خطأ الطبيب

الطبيب إذا عالج المريض بسكين وتلفت العين بها قطعت يداه بنفس السكين ، وسقوط البيت

على ساكنه ، حيث يقتل البناء ، وإذا لم يقتل أحد من جراء السقوط يعيد البناء البناء[39] .

رابعاً - دولة حمير ١١٥ ق.م ٦٢٨ م

بدأت الدولة الحميرية سنة ١١٥ قبل الميلاد ، بعد انتقال عاصمة السبئيين إلى ريدان

(ظفار) . والحميريون فرع من سبأ ، وحمير عند العرب ابن سبأ . وتختلف دولة حمير عن دولة

سبأ بأنها أقرب منها إلى الدولة الفاتحة ، فقد نبغ عدد من ملوكها ، ففتحوا الممالك وحاربوا الفرس

وغيرها . وتنتهي دولة حمير بذي نؤاس سنة (٥٢٥) ميلادية ، بعد أن حكمت ٦٤٠ سنة

ويطلق على ملك حمير ملك (سبأ وريدان وحضرموت) . وقد قامت دولة حمير بعدة

حروب ، ووصلت إلى مناطق بعيدة وفتحت العديد من الدول[30] .

وكان الحميريون يسكنون المدن اليمنية الواقعة على ساحل البحر الأحمر ، واتخذوا مدينة ظفار

عاصمة لهم وتقع داخل بلاد اليمن ، وكانت تسمى ريدان[31] .

وقد ورث الحميريون عن المعينيين والسبئيين ثقافتهم وتجارتهم ، واشتهروا بالتجارة ، وكانت

---

(٣٧) زيد بن علي عنان ، مصدر سابق ، ص ٦٠

(٣٨) جرجي زيدان ، مصدر سابق ، ص ١٦٥

(٣٩) الدكتور سعد زغلول عبد الحميد ، مصدر سابق ، ص ٩٨

(٣٠) زيد بن علي عنان ، مصدر سابق ، ص ٦٥

(٣١) الدكتور ناجي معروف ، مصدر سابق ، ص ٨٨

الأحباش وثيقة . ويعزو المؤرخون العرب فتوحات كثيرة للحميريين وقعت في أوربة

الهند والصين وأفريقيا تشبه الفتوح الإسلامية ، غير أنها لم تثبت بعد عن طريق الآثار أو عن

طريق المدونات الأجنبية ، ومع ذلك فهي ليست مستبعدة إذا قيست بفتوح العرب المسلمين في

آسيا وأوربا[32] .

وقد قيل إن دولة حمير أول من وطئت أرض فارس وخراسان ، وبنت سمرقند وبعض بلاد

أذربيجان وهادنتها ملوك الهند ، ثم وصلت إلى الصين[33] .

خامساً - دولة القريين

يذكر المؤرخون دولة عربية أخرى اسمها القريين ، تميزت بأنها أغنى بلاد العرب ، يملك أهلها

الرياش الفاخرة ، ويتمتعون بكل أسباب الرخاء والترف ، ويكثرون من آنية الذهب والفضة

والفرش الثمينة ، ويزينون جدران منازلهم بالعاج والذهب والحجارة الكريمة ، وسبب غناهم هو

تجارتهم مع دولة بابل والدول الأخرى بالقوافل والبحر ، ولهم سفن كبيرة تسير في المحيط الهندي

ومراكب تسير في الأنهار يصلون بها إلى بابل . ويرى الباحثون أن أصل أهل هذه الدولة من

بابل[34] .

المطلب الثالث

خصائص الدولة في اليمن

تتميز الدول التي حكمت اليمن بخصائص تفردها عن خصائص الدول الأخرى التي حكمت في مناطق أخرى ، سواء تلك التي سبقت دول اليمن ، أو التي عاصرتها أو التي جاءت بعدها . ومن مراجعة تاريخ دول اليمن يمكن أن نستخلص خصائص دول اليمن بما يأتي :

١ - تمسك دول اليمن بالنظام القبلي ، فعلى الرغم من تطور هذه الدول واتساع نفوذها لتشمل مناطق متعددة في العالم ، فإن النظام القبلي بقي هو الأساس في إدارة الدولة وقيادتها والنظام

---

(٣٢) الدكتور ناجي معروف ، مصدر سابق ، ص ٨١

(٣٣) جرجي زيدان ، مصدر سابق ، ص ١٦٦

(٣٤) جرجي زيدان ، مصدر سابق ، ص ١٨١

ويجعل النسابة عرب اليمن كبتكري العروبة ومرسخي أصولها على الرغم من أن يعرب بن قحطان كان أول من هاجر من بابل إلى اليمن قبل إخوته وبني عمومته الذين ساروا في أثره ، وأنه كان أول من تكلم منهم باللسان العربي . وأن يعرب بن قحطان كان أول من حيا قومه بتحية الملك في اليمن ، وأنه هو الذي نصب إخوته حكاماً على البلاد . فولى عاداً أرض بابل وولى حضرموت أرض الحبشة وعهد إلى ناعم بعمان ، وولى ابنه عبد شمس المعروف بسبأ[15] .

وكان لهذا الامتداد الحضاري بين حضارة أهل اليمن وحضارة وادي الرافدين الدور الكبير في ترسيخ القيم العربية الأصيلة في كل من اليمن والعراق ، والتي لاتزال معالمها شاخصة في البلدين حتى الوقت الحاضر .

ويرى علماء التاريخ أن أهل اليمن مؤسسو التمدن في اليمن أتوا به من بابل ، أو نسجوه على منوال تمدنها . فقد كانت المملكة عندهم مؤلفة من قصور أو محافد ، يملك كلاً منها شيخ أو أمير صاحب القصر أو المحفد . وفي للعبد هيكل أو معبود ، وينسب القصر إلى صاحبه أو إلى ذلك المعبود . ونشأ من أصحاب تلك القصور أو المحافد رجال جمعوا في حيرانهم وأخضعوهم وأنشأوا الدول الكبرى كالمعينية والسبأية والقتبانية والحميرية . على أن هذه الدول تغلب عليها الصفة التجارية ، فإذا مامدت سلطانها إلى خارج اليمن فإن الهدف هو الاستعمار التجاري[16] .

وقد استقل المجتمع اليمني بظروف خاصة أملتها الظروف الطبيعية من أرض ومناخ . وامتاز بصفات المجتمع المتحضر أكثر مما نجده في أي مجتمع حضري آخر في شبه الجزيرة العربية . فقد استغل اليمنيون فكرهم وأيديهم استغلالاً حسناً في سبيل تكييف حياتهم لجعلها أكثر سعادة ورفاهية ، فاستغلوا الأرض ، وأنتجوا المعادن ، ومارسوا تربية الحيوانات ، وأقاموا القصور والحصون ، واستوردوا الآلات من العراق وبلاد الشام وافريقيا ، وسخروا استغلال الأرض ، وأقاموا الأبنية ، وأدوا الأعمال بحذق ومهارة ، حتى أنتجوا الحضارة التي لم نجد مثيلاً لها في بقية أنحاء شبه الجزيرة العربية .

وقد عرف اليمنيون قبل الإسلام بالمهارة والحذق والبراعة ، فكانت السيوف اليمانية وسط

---

(15) الدكتور سعد زغلول عبد الحميد ، مصدر سابق ، ص ١٧٢

(16) جرجي زيدان ، مصدر سابق ، ص ١٨٤

اليمن ، وبرودهم وأسلحتهم التي ذاع صيتها في أقطاب البلاد ، كما نجد لهم ذكراً في الصياغة والأحجار الكريمة والعطور وغير ذلك من المنتجات اليدوية الفنية[17] .

وبذلك ، يمكن القول إن الحضارة في اليمن تعدّ قديمة قدم التاريخ نفسه . فهي إن لم تكن أسبق حضارات الشرق قاطبة وأصولها الحقيقية ، فإنها على الأقل قد عاصرت حضارات الشرق ، أثرت فيها وتأثرت بها . غير أن المشكلة ليست بغموض التاريخ اليمني كما يرى بعض الكتاب ، بل إن المشكلة هي عدم توجه علماء الآثار واكتشافهم للآثار القديمة في اليمن وتحليل الكتابات القديمة .

خصائص التاريخ السياسي العام في اليمن

يمكن أن نحدد خصائص التاريخ السياسي العام في اليمن بما يأتي :

١ ـ إن التاريخ السياسي العام في اليمن يعدّ جزءاً من التاريخ العربي لشبه الجزيرة العربية ويتأثر بتأثيرها .

٢ ـ تعدّ حضارة اليمن من أولى الحضارات البشرية التي كان لها الدور الكبير في إغناء البشرية في إقامة أنظمة حكم متطورة .

٣ ـ إن طبيعة أهل اليمن التي تميل إلى التجارة ساعدت على نقل حضارة اليمن إلى الأمم القريبة من اليمن والبعيدة عنها ، كما أنهم نقلوا من حضارات الأمم الأخرى مايمكن الاستفادة منه في اليمن .

٤ ـ امتاز النظام السياسي العام بالتوجه نحو الترف وجمع المال وبناء القصور إلى جانب بناء القلاع والسدود .

٥ ـ امتداد حضارة اليمن إلى حضارات أخرى . إما بسبب التوسع الحربي أو العلاقات التجارية المتطورة . كما امتازت تجارة اليمن ليس بين اليمن والأمم الأخرى فحسب ، بل بين الأمم الأخرى ذاتها . حيث كان التجار اليمنيون يتاجرون بين الأمم الأخرى . وهذا يدل على قدرة تجار اليمن وإمكانياتهم ، والفضل الذي يتمتعون به من الأمم الأخرى .

---

(17) الدكتور حسين الحاج حسن ، حضارة العرب في عصر الجاهلية ، المؤسسة العامة للدراسات والنشر ، بيروت ١٩٨٩ م ، ص ٢٦ . كذلك يراجع زين بن علي خان ، مصدر سابق ، ص ٢١

٦ - إن طبيعة النظام السياسي والاجتماعي في اليمن متعددة الجوانب ، فإلى جانب ممارسة أهل اليمن الزراعة الصعبة وبناء السدود وإقامة مشاريع الري المتطورة ، فقد اشتهرت اليمن بالصناعة والتعدين والتجارة والنقل البحري والبري عبر الصحراء .

المطلب الثاني

أنواع الدول التي حكمت اليمن

لما كانت اليمن موطن الحضارات القديمة في الشرق ، وهي الموطن الأصلي للسامية ، فإنه من الصعوبة دراسة تاريخ الدول التي حكمت اليمن منذ بداية التاريخ . ولهذا فإننا سندرس الدول التي حكمت اليمن والتي عاصرت الحضارات الأخرى كحضارة بلاد الرافدين أو النيل .

ومن أهم الدول التي حكمت اليمن خلال هذه الفترة ، الدولة المعينية ودولة قتبان ودولة سبأ والدولة الحميرية ودولة الغربين .

أولاً - الدولة المعينية Minaei ١٣٠٠ - ٦٣٠ ق.م

ظهرت دولة معين في منطقة الجوف ، وهي منطقة سهلة تمتد بين نجران وحضرموت .

وهناك جدل بين علماء الآثار حول تحديد تاريخ دولة معين ، ويرى بعضهم أن هذه الدولة ظهرت قبل ظهور الكتابة المعينية ، غير أنه من المرجح أن تكون هذه الدولة في حدود القرن الثالث عشر أو العاشر قبل الميلاد ، وحكمها عدة ملوك .

وأشهر المدن المعينية هي مدينة (قرنو) والتي عرفت بمعين ، ومن المدن المهمة الأخرى هي مدينة (يثيل) وتعرف (براقش) وهي من المراكز الدينية المهمة عند المعينيين ، وفيها معبد الإله (عثتر) . كذلك مدن (نشق) ، و (رش) و (هرم) و (نشن)[١٨] .

وقد دلت النقوش التي عثر عليها في شبه الجزيرة العربية وخارجها ، وخاصة في مدينة (أور والوركاء) في العراق على انتشار المعينيين خارج بلادهم . كما اكتشف في جزيرة بحر إيجه كتابات معينية تدل على وجود جالية معينية في هذه الجزيرة . كما عثر في الجيزة في مصر على تابوت منقوش

---

(١٨) الدكتور السيد عبد العزيز سالم ، دراسات في تاريخ العرب قبل الإسلام ، الإسكندرية ، الجزء الأول ، ص ١٠١

ومكتوب عليه بالخط المسند وبلغة معينية . كما أن رجلاً معينياً (زيد - أيل زيد) يشتغل بالكهانة في أحد المعابد المصرية كان يستورد المر وقصب الطيب من بلاده للمعبد ويصدر إليها على السفن التجارية التي يمتلكها بضائع من مصر[١٩] .

وحكمت هذه الدولة خمس سلالات من الملوك ، وكان حكمهم دينياً ووراثياً ، وقد يشارك الابن أباه في الحكم ، وإن مملكة معين تتألف من مقاطعات يحكمها نائب من الملك يعرف (كبير) وكان للمعبد أهمية كبيرة في اقتصاد الدولة[٢٠] .

ويرى الباحثون أن أصل المعينيين من عمالقة العراق الذين كانوا في أعالي جزيرة العرب قبل ظهور دولة (حورابي) بعدة قرون . فلما ظهرت دولة بابل واقتبست ديانة السومريين وشرائعهم وأنظمتهم وسائر أحوالهم الاجتماعية ، كان المعينيون في جملة القبائل التي نالت حظاً من ذلك كله ، وتنوعت لغتهم بالحضارة ومخالطة السومريين أو الأكديين ، وغيرهم من سكان العراق . فلما ذهبت دولة العرب في العراق ، نزح المعينيون في جملة القبائل التي نزحت ، وقد تعودت الحضارة فلم يعد يطيب لها التحول في البادية ، فالتمست مقراً تقيم فيه ، فنزلت اليمن وتوطنت الجوف ، وشادت القصور والمعابد على مثال ماعرفته في بابل . واضطروا إلى الكتابة لتدوين حساباتهم التجارية أو المذكرات السياسية ، وكانت كتاباتهم أقرب إلى الحروف المسمارية ، وهي في الأصل لغة عامية بالنسبة إلى لغة بابل المدونة ، ثم تطورت إلى الحرف المسند ، وتنوعت اللغة فزادت بعداً عن لغة بابل ، ولكنها مازالت تشترك معها في علامة خاصة دون سائر اللغات السامية وهي (السين) ضمير الغائب[٢١] ، كذلك تشابه الأسماء والمعبودات وأسس الاعتقاد وطرق العبادة . ووفق الباحثون في أنقاض معين وغيرها من أطلال المعينيين إلى العثور على كثير من أسماء الملوك والمعبودات مما يؤيد أصلها البابلي[٢٢] .

---

(١٩) الدكتور مصطفى أبو ضيف أحمد ، دراسات في تاريخ العرب ، الإسكندرية ١٩٨٢ م ، ص ٣٧

(٢٠) الدكتور منذر عبد الكريم البكر ، دراسات في تاريخ العرب قبل الإسلام تاريخ الدول الجنوبية في اليمن ، جامعة البصرة ، ١٩٨٠ م ، ص ١٦٦ . كذلك يراجع زيد بن علي عنان ، مصدر سابق ، ص ٥١

(٢١) فيقولون مثلاً (يش) في القول (يشه) والسين مبنية على الأصل السامي . فلعلّ البابليين اقتبسوها من السومريين في جنوب العراق .
يراجع : جرجي زيدان ، مصدر سابق ، ص ١٥٦

(٢٢) جرجي زيدان ، مصدر سابق ، ص ١٥٧

٦ - إن طبيعة النظام السياسي والاجتماعي في اليمن متعددة الجوانب ، فبالى جانب ممارسة أهل اليمن الزراعة الصعبة وبناء السدود وإقامة مشاريع الري المتطورة ، فقد اشتهرت اليمن بالصناعة والتعدين والتجارة والنقل البحري والبري عبر الصحراء .

المطلب الثاني

أنواع الدول التي حكمت اليمن

لما كانت اليمن موطن الحضارات القديمة في الشرق ، وهي الموطن الأصلي للسامية ، فإنه من الصعوبة دراسة تاريخ الدول التي حكمت اليمن منذ بداية التاريخ . ولهذا فإننا سندرس الدول التي حكمت اليمن والتي عاصرت الحضارات الأخرى كحضارة بلاد الرافدين أو النيل .

ومن أهم الدول التي حكمت اليمن خلال هذه الفترة ، الدولة المعينية ودولة قتبان ودولة سبأ والدولة الحميرية ودولة القرنين :

أولاً - الدولة المعينية Minaei ١٣٠٠ - ٦٣٠ ق.م

ظهرت دولة معين في منطقة الجوف ، وهي منطقة سهلة تمتد بين نجران وحضرموت .

وهناك جدل بين علماء الآثار حول تحديد تاريخ دولة معين . ويرى بعضهم أن هذه الدولة ظهرت قبل ظهور الكتابة المعينية . غير أنه من الراجح أن تكون هذه الدولة في حدود القرن الثالث عشر أو العاشر قبل الميلاد ، وحكمها عدة ملوك .

وأشهر المدن المعينية هي مدينة (قرنو) والتي عرفت بمعين . ومن المدن المهمة الأخرى هي مدينة (يثيل) وتعرف (براقش) وهي من المراكز الدينية المهمة عند المعينيين . وفيها معبد الإله (عثتر) . كذلك مدن (نشق) ، و (رشن) و (هرم) و (نشن)[١٨] .

وقد دلت النقوش التي عثر عليها في شبه الجزيرة العربية وخارجها ، وخاصة في مدينة (أور والوركاء) في العراق على انتشار المعينيين خارج بلادهم . كما اكتشف في جزيرة بحر إيجه كتابات معينية تدل على وجود جالية معينية في هذه الجزيرة . كما عثر في الجيزة في مصر على تابوت منقوش

(١٨) الدكتور السيد عبد العزيز سالم ، دراسات في تاريخ العرب قبل الإسلام ، الإسكندرية ، الجزء الأول ، ص ١٠١

ومكتوب عليه بالخط المسند ولغة معينية . كما أن رجلاً معينياً (زيد - أبل زيد) يشتغل بالكهانة في أحد المعابد المصرية كان يستورد المر وقصب الطيب من بلاده للمعبد ويصدر إليها على السفن التجارية التي يمتلكها تاجر من مصر[١٩] .

وحكمت هذه الدولة خمس سلالات من الملوك ، وكان حكمهم دينياً ووراثياً ، وقد يشارك الابن أباه في الحكم . وإن مملكة معين تتألف من مقاطعات يحكمها نائب من الملك يعرف (كبير) وكان للمعبد أهمية كبيرة في اقتصاد الدولة[٢٠] .

ويرى الباحثون أن أصل المعينيين من عمالقة العراق الذين كانوا في أعالي جزيرة العرب قبل ظهور دولة (حمورابي) بعدة قرون . فلما ظهرت دولة بابل واقتبست ديانة السومريين وشرائعهم وأنظمتهم وسائر أحوالهم الاجتماعية ، كان المعينيون في جملة القبائل التي نالت حظاً من ذلك كله ، وتنوعت لغتهم بالحضارة ومخالطة السومريين أو الأكديين ، وغيرهم من سكان العراق . فلما ذهبت دولة العرب في العراق ، نزح المعينيون في جملة القبائل التي نزحت ، وقد تعودت الحضارة فلم يطب لها التحول في البادية ، فالتمست مقراً تقيم فيه ، فنزلت اليمن وتوطنت الجوف ، وشادت القصور والمعابد على مثال ما عرفته في بابل . واضطروا إلى الكتابة لتدوين حساباتهم التجارية أو المذكرات السياسية ، وكانت كتاباتهم أقرب إلى الحروف المسمارية ، وهي في الأصل لغة عامية بالنسبة إلى لغة بابل الدولة ، ثم تطورت إلى الخط المسند . وتنوعت اللغة وابتعدت بعداً عن لغة بابل ، ولكنها مازالت تشترك معها في علامة خاصة دون سائر اللغات السامية وهي (السين) ضمير الغائب[٢١] ، كذلك تشابه الأسماء والمعبودات وأسس الاعتقاد وطرق العبادة . ووفق الباحثون في أنقاض معين وغيرها من أطلال المعينيين إلى العثور على كثير من أسماء الملوك والمعبودات مما يؤيد أصلها البابلي[٢٢] .

(١٩) الدكتور مصطفى أبو ضيف أحمد ، دراسات في تاريخ العرب ، الإسكندرية ١٩٨٢ م ، ص ٣٦

(٢٠) الدكتور منذر عبد الكريم البكر ، دراسات في تاريخ العرب قبل الإسلام تاريخ الدول الجنوبية في اليمن ، جامعة البصرة ، ١٩٨٠ م ، ص ١٦٦ . كذلك يراجع زيد بن علي عنان ، مصدر سابق ، ص ٤٦

(٢١) فيقولون مثلاً (يشن) في القول (يته) والسين محبة على الأصل السامي . فلعل البابليين اقتبسوها من السومريين في جنوب العراق .

يراجع : جرجي زيدان ، مصدر سابق ، ص ١٥٦

(٢٢) جرجي زيدان ، مصدر سابق ، ص ١٥٧

وبناء على ذلك ، يرى الباحثون أن حضارة الدولة المعينية تشبه حضارة البابليين[٣٣] . ومن الطبيعي أن يكون لهذا التشابه الأثر الفعال في تشابه القوانين بينها .

ثانياً - دولة قتبان Kattabaina

يعد وادي بيحان من صميم أرض قتبان . وهي أرض خصبة تحصل ماءها من عيون . ولا تزال آثار نظم الري القديمة تشاهد في هذه المنطقة حتى اليوم .

وأهم مدن بيحان (بيحان القصب) وهي المدينة الرئيسية وهي مدينة جميلة وخضراء وتعرف بحصن عبد الله . أما بيحان السفلى فهي عبارة عن امتداد لبلاد بيحان وتسمى أيضاً بلاد السادة والأشراف .

واشتهر القتبانيون بإنتاج البخور واللبان .

وقد اختلف علماء الآثار في ظهور هذه الدولة وبدايتها ويرى بعضهم أنها ظهرت في القرن السادس قبل الميلاد وانتهت في القرن الأول قبل الميلاد عندما احتلتها مدينة (تمنع) .

وكان حكام قتبان يلقبون بلقب (مكرب) الذي تلقب به حكام سبأ أيضاً وهو لقب ديني يعني الكاهن ، ومن قدماء حكام قتبان المكرب (سمه علي وتر) وابنه (هوف عم يهنعم) .

وقد عرفت الكتابة في هذه الدولة في العصور الأولى حيث يبدأ السطر الأول من جهة اليمين إلى اليسار ، ويبدأ السطر الثاني من اليسار إلى اليمين وهكذا .

وقد كانت مملكة قتبان تابعة إلى مملكة سبأ في عهد المكرب السبائي (ورول) التي حكم عام (٥٥) قبل الميلاد .

ومن المدن المهمة في هذه الدولة (تمنع) وهي العاصمة ، وتتكون من ثلاث طبقات من السكان . وقد تعرضت المدينة لحريق هائل نتيجة الصراع المرير بين قتبان وحضرموت . كذلك من مدنها المشهورة مدينة (ذي غيلان) وتعرف اليوم بـ (حجر بن حميد) وقد اكتشف بها كتابات قتبانية كثيرة . وكذلك مدينة (حريب) التي اشتهرت بالنقود التي تحمل اسمها ، وكذلك مدينة (يرم) التي وردت في نص يعود إلى أيام الملك (يدع أب أديان شهر) عندما شق طريقاً

(٣٣) الدكتور ناجي معروف ، مصدر سابق ، ص ٨٤

جبلياً طوله ٣ - ٤ أميال وعرضه ١٠ - ١٢ قدماً يربط هذه المدينة بمدينة حريب .

وإله قتبان هو (عم) وبه يسمى ذلك الشعب إذا كانوا يعبرون عن أنفسهم (ولد عم) ومن الآلهة القتبانية الأخرى الإله (عثتر)[٣٤] .

ثالثاً - دولة سبأ Sabaei ٨٠٠ - ١١٥ ق.م

كان اسم سبأ يعني قوم ، واسم مملكتهم التي ظهرت في الجنوب الغربي من بلاد العرب .

والقرآن الكريم أول مصدر يعتد به في الحديث عن هذه المملكة ، ثم يأتي ذكرهم بشيء من التفصيل عند الإخباريين العرب . كما ورد اسمها في التوراة .

وقد وصفت أرض سبأ بأرض الجنان . وأن أهلها كانوا تجاراً أثرياء يرودون الشام ومصر بالطيب ، ويصدرون إليها الذهب والأحجار الكريمة[٣٥] .

وتحدد المصادر الإغريقية حدود مملكة سبأ ، من الشمال مملكة معين ، ومن الجنوب الغربي قتبان ، ومن الشرق حضرموت ، وتمتد أرضها إلى الساحلين الغربي والجنوبي . وقد ورد ذكر مملكة سبأ في النصوص التاريخية السومرية إلى الألف الثالث قبل الميلاد .

وقد مرت مملكة سبأ بعدة أدوار تاريخية ، ويعتقد علماء التاريخ أن مملكة سبأ ظهرت في عرب الشمال ، ثم تحركوا إلى الجنوب . وربما كان ذلك في العهد الآشوري للمناطق الشمالية .

كان حكام الأوائل لسبأ يلقبون بـ (مكرب) واستعمل هذا اللقب بصورة مستمرة .

وأشهر المدن السبئية هي مدينة (صرواح) وكانت عاصمة دولة سبأ في عهد المكربية . ثم مدينة (مأرب) التي أصبحت عاصمة في عهد ملوك سبأ ، وهي المدينة التجارية الرئيسية للسبئيين ، وكانت مدينة مسورة لحمايتها من الأعداء .

أما الآلهة المشهورة التي عبدت فهي الإلهة (المقه) والإله (تالب ريام)[٣٦] .

(٣٤) الدكتور سليمان عبد الكريم البكر ، مصدر سابق .

(٣٥) الدكتور السيد عبد العزيز سالم ، مصدر سابق ، ص ١٠٩ . كذلك الدكتور مصطفى أبو ضيف أحمد ، مصدر سابق ، ص ٢٩

(٣٦) الدكتور سليمان عبد الكريم البكر ، مصدر سابق ، ص ٢٢

ويذكر الباحثون أن سبب انقضاء هذه الدولة انفجار سد مأرب ونزوح القبائل إلى العراق والمناطق الأخرى، دفعة واحدة في بداية التاريخ الميلادي[27]. وقد قامت دولة حمير أو العصر الحميري ١١٥ ق.م - ٥٢٥ ب.م، والحميريون فرع من السبئيين، وحمير عند العرب ابن سبأ، واتخذوا من (ريدان) عاصمة لهم، ولما ملكوا حضرموت قيل (ملك سبأ وريدان وحضرموت) وكلما ملكوا بلداً أضافوا اسمه إلى ألقابهم[28].

وكانت بعض العقوبات متشابهة بين قوانين بابل واليمن، مثل عقوبة الزنى والتي عقوبتها القتل دعماً أو غرقاً، وجريمة افتراء الزوجة على زوجها وعقوبتها الإغراق في الماء، وجريمة خطأ الطبيب إذا عالج المريض بسكين وتلفت العين بها قطعت يده بنفس السكين، وسقوط البيت على ساكنه، حيث يقتل البناء، وإذا لم يقتل أحد من جراء السقوط يعيد البناء البناء[29].

رابعاً - دولة حمير ١١٥ ق.م ٦٢٨ م

بدأت الدولة الحميرية سنة ١١٥ قبل الميلاد، بعد انتقال عاصمة السبئيين إلى ريدان (ظفار)، والحميريون فرع من سبأ، وحمير عند العرب ابن سبأ. وتختلف دولة حمير عن دولة سبأ بأنها أقرب منها إلى الدولة الفاتحة، فقد نبغ عدد من ملوكها، فتحوا الممالك وحاربوا الفرس وغيرها. وتنتهي دولة حمير بذي نواس سنة (٥٢٥) ميلادية، بعد أن حكمت ٦٤٠ سنة.

ويطلق على ملك حمير ملك (سبأ وريدان وحضرموت). وقد قامت دولة حمير بعدة حروب، ووصلت إلى مناطق بعيدة وفتحت العديد من الدول[30].

وكان الحميريون يسكنون المدن اليمنية الواقعة على ساحل البحر الأحمر، واتخذوا مدينة ظفار عاصمة لهم وتقع داخل بلاد اليمن. وكانت تسمى ريدان[31].

وقد ورث الحميريون عن المعينيين والسبئيين ثقافتهم وتجارتهم، واشتهروا بالتجارة، وكانت

(27) زيد بن علي عنان، مصدر سابق، ص ٦٠

(28) جرجي زيدان، مصدر سابق، ص ١٦٥

(29) الدكتور سعد زغلول عبد الحميد، مصدر سابق، ص ٩٨

(30) زيد بن علي عنان، مصدر سابق، ص ٦٥

(31) الدكتور ناجي معروف، مصدر سابق، ص ٨٨

علاقتهم بالأحباش وثيقة. ويعزو المؤرخون العرب فتوحات كثيرة للحميريين وقعت في أورية والهند والصين وأفريقيا تشبه الفتوح الإسلامية، غير أنها لم تثبت بعد عن طريق الآثار أو عن طريق المدونات الأجنبية، ومع ذلك فهي ليست بمستبعدة إذا قيست بفتوح العرب المسلمين في آسيا وأوربا[32].

وقد قيل إن دولة حمير أول من وطئت أرض فارس وخراسان، وبنت سمرقند وبعض بلاد الروم، وأذربيجان وهادنتها ملوك الهند، ثم وصلت إلى الصين[33].

خامساً - دولة القريين

يذكر المؤرخون دولة عربية أخرى اسمها القريين، تميزت بأنها أغنى بلاد العرب، يلبس أهلها الرياش الفاخرة، ويتمتعون بكل أسباب الرخاء والترف، ويكثرون من آنية الذهب والفضة والفرش الثمينة، ويزينون جدران منازلهم بالعاج والذهب والحجارة الكريمة، وسبب غناهم هو اتجارهم مع دولة بابل والدول الأخرى بالقوافل والبحر، ولهم سفن كثيرة تسير في المحيط الهندي ومراكب تسير في الأنهار يصلون بها إلى بابل. ويرى الباحثون أن أصل أهل هذه الدولة من بابل[34].

المطلب الثالث

خصائص الدولة في اليمن

تتميز الدول التي حكمت اليمن بخصائص تفردها عن خصائص الدول الأخرى التي حكمت في مناطق أخرى، سواء تلك التي سبقت دول اليمن، أو التي عاصرتها أو التي جاءت بعدها. ومن مراجعة تاريخ دول اليمن يمكن أن نستخلص خصائص دول اليمن بما يأتي:

١ - تمسك دول اليمن بالنظام القبلي، فعلى الرغم من تطور هذه الدول واتساع نفوذها لتشمل مناطق متعددة في العالم، فإن النظام القبلي بقي هو الأساس في إدارة الدولة وقيادتها والنظام

(32) الدكتور ناجي معروف، مصدر سابق، ص ٨١

(33) جرجي زيدان، مصدر سابق، ص ١٦٩

(34) جرجي زيدان، مصدر سابق، ص ١٨١

الاجتماعي لشعبها ، في الوقت الذي نجد أن الدول التي حكمت بلاد الرافدين والنيل ابتعدت عن النظام القبلي ، وحلّ محله طبقات المجتمع من أحرار وعبيد .

وقد كان من نتيجة تمسك الدول القديمة التي حكمت اليمن بالنظام القبلي ، أن سادت الأخلاق والتقاليد القبلية على نظام الحكم في الدولة ، فأصبحت الدولة قبيلة كبيرة تضم عدة قبائل .

٢ ـ عدم تعصب الدول في اليمن لعبادة آلهة معينة ، فقد عبدت اليمن عدة آلهة ، ودخلوا عدة أديان كاليهودية والمسيحية والحنفية ، وقد ساعد تمازج هذه الأديان مع بعضها في أرض واحدة وشعب واحد على تداخل التقاليد والأعراف الدينية مع بعضها ، فاقتبس أهل اليمن من جميع هذه الأديان مما أثر ذلك في اختلاف القوانين المنظمة لسلوك المجتمع . وهذا خلاف ماجرى في الدول الآشورية والبابلية ، وفي وادي الرافدين والفراعنة في مصر . فعلى الرغم من الأسر البابلي الذي نقل جميع اليهود إلى بابل سنة (٥٩٧) قبل الميلاد . ونشوء الديانة اليهودية في مصر ، فإن كلاً من الدولتين المذكورتين لم تتأثر بالديانة اليهودية ، كما أنها أيضاً لم تتأثر بالديانة المسيحية .

٣ ـ اتسمت دول اليمن بالطابع التجاري أكثر من غيرها من دول الشرق . فلم يكن الطابع العام لدول اليمن طابعاً حربياً بحتاً كما هو الحال في دول الشرق الأخرى . فقد اعتمدت اليمن أسلوب التجارة مع دول العالم ، وهذا مادفعها لإقامة علاقات دولية متطورة وأحلاف مع الدول الأخرى من أجل تأمين تجارتها وطرق مواصلاتها ، ولم تلجأ دول اليمن للحرب إلا لغرض التجارة ، حيث إنها لم تكن بحاجة إلى أرض زراعية لخصوبة أرضها ووفرة مياهها .

أما بالنسبة للدول التي حكمت وادي الرافدين والنيل ، فلم يكن طابعها تجارياً ، بقدر ما كان هدفها توسعياً لاحتلال مناطق عديدة من أجل زيادة مواردها وسيطرتها .

٤ ـ تميزت دول اليمن بالاستقرار قياساً للدول الأخرى ، ذلك أن طبيعة الأرض اليمنية الصعبة وابتعادها عن الدول المتنافسة ، جعلها أكثر استقراراً من دول الرافدين التي تجاور الدولة الفارسية والبيزنطية ، والفراعنة في مصر الذين ـ يجاورون الرومان واليونان ، وما نشب بينهم من حروب دامية دامت قروناً طويلة ، غالباً ماتأتي على تهديم حضاراتهم ونهاية حكمهم .

وعلى الرغم من صعوبة الأرض اليمنية وبعدها عن الدول القوية الأخرى ، إلا أنها شهدت في

فترات صراع دولي ، وخاصة قيام الحبشة باحتلالها ، غير أن هذا الاحتلال قد تم القضاء عليه من قبيل اليمنيين أنفسهم ، وما عدا ذلك ، فإن اليمن احتفظت باستقلالها وسيادتها .

٥ ـ إن تمسك اليمني بقبيلته وحبه لها جعلته لا يمنح الولاء إلا لها ، فإذا مادخلت القبيلة بحلف مع قبيلة أخرى ، أو انضوت تحت سلطة دولة عربية ، فإن الولاء يبقى للقبيلة ، ولا يأتمر اليمني إلا بما تأمره القبيلة . وقد كان تمسك اليمني بقبيلته ورغبة القبيلة بالحفاظ على استقلالها ، عائقاً في إقامة دولة عربية كبيرة تستمر لقرون طويلة ، كالدولة الفرعونية والدولة الفارسية والدولة الرومانية والدولة اليونانية .

٦ ـ إن نشوء الدولة في اليمن يتم عن طريقين :

الأول : تحالف مجموعة من القبائل في كيان سياسي واحد ، وغالباً مايتم هذا التحالف نتيجة وجود أخطار خارجية تهدد قبائل اليمن جميعاً ، فعند إزالة الخطر الخارجي ، يتفكك الحلف وترجع القبائل إلى حالتها السابقة ، أو تتحول الدولة الواحدة إلى عدة دول صغيرة تتنافس مع بعض .

الثاني : سيطرة قبيلة أو تحالف مجموعة قبائل ، وسيطرتها على القبائل الأخرى بالقوة . ولما كان من طبائع العربي أن يأنف من الخضوع بالقوة ، فإنه يبقى في حالة ترقب مستمرة ، فإذا ماضعفت الدولة أو دخلت حرباً مع دولة أخرى ، فإن القبيلة المسيطر عليها ، غالباً ماتحرر نفسها من الهيمنة التي تفرضها عليها قبيلة أخرى ، وقد تتحالف القبائل المسيطر عليها مع بعضها أو مع قبائل أخرى للقضاء على الدولة .

المبحث الثالث

النظام القبلي وخصائصه في اليمن القديم

تعد القبيلة أول نظام سياسي تعرفه اليمن . فعلى الرغم من قيام دول وسقوطها وقيام دول أخرى ، فإن النظام القبلي بقي مستقراً في اليمن منذ أزمان سحيقة في تاريخ اليمن حتى الوقت الحاضر .

ونتناول في هذا المبحث النظام القبلي كوحدة سياسية وقانونية ، وخصائص هذا النظام ، وذلك في المطلبين التاليين :

المطلب الأول

النظام القبلي كوحدة سياسية وقانونية

تعد القبيلة وحدة سياسية وقانونية تتمتع باستقلال يتحدد مداه تبعاً لنظام الدولة القائم .

وتتكون القبيلة من الرابطة القبلية بين أفراد القبيلة ، ورئيس القبيلة . وهو ما سنتناوله في الفقرتين الآتيتين :

أولاً . الرابطة القبلية

تتألف القبيلة من بيوت ، يختلف عددها باختلاف حجم القبيلة ، وباختلاف المواسم .

والقبيلة عند علماء اللغة : جماعة من الناس يرجعون في نسبهم إلى أب واحد . والقبائل هي من قبائل الرأس لاجتماعها ، أو من قبائل الشجرة وهي أغصانها . تنتمي كلها إلى أصل واحد وجذر راسخ ، ولها نسب واحد مشترك يتصل بأب ، هو أبعد الآباء الجد الأكبر للقبيلة .

والرابطة التي تجمع بين أفراد القبيلة وتربط شملها هي رابطة الدم ، أي النسب ، والنسب عندهم هو القومية في المجتمع البدوي . والقبيلة هي الحكومة الوحيدة التي يفهمها العرب ، والتي

ينضوون في ظلها ، وينفذون قراراتها دون نقد أو اعتراض ، وتستوفي كافة مقومات الدولة[٣٥] .

إن النظرة الخاصة للقبيلة هي التي حملت أهل الأنساب والأخبار على إطلاق لفظة القبيلة على الحضر أيضاً .

وقد فهم العربي الدولة أنها دولة القبيلة ، دولة اللحم والدم والنسب الذي يربط بين أفراد الدولة ويجمع شملهم ، والنسب هو دين الدولة عندهم وقانونها المقرر والمعترف به . وإن حدود أرض القبيلة تتوسع وتتقلص بتقلص وتوسع نفوذ القبيلة .

وأصغر وحدة في القبيلة هي الأسرة أي (البيت) فهي نواة القبيلة وبذرتها ، ومن نموها ظهرت شجرة القبيلة . ولكل قبيلة جد تنتمي إليه وتتفاخر به . وقد يكون هذا الجد إنساناً حقيقياً وقد يكون حلفاً من عدة قبائل ، وقد يكون اسم إله عبد فنسب عبادة إليه ، وقد يكون اسم حيوان أو نبات .

والمصالح السياسية للقبائل لا تقيم وزناً للإخوة والنسب ، فإذا ما اختلفت المصلحة ، يحصل الانفصال . ولا تجد القبيلة عند ذلك من غضاضة في ترك قبيلة وإحياء تحالف جديد مع قبيلة أخرى[٣٦] .

وتتميز قبائل اليمن بصفات غير متوافرة في بقية أجزاء الوطن العربي ، ومن هذه الصفات الصفة الزراعية التي اتسمت بها قبائل اليمن مما جعلها أكثر استقراراً من بقية القبائل العربية الأخرى . ومما ساعد على تنظيم العلاقات بين قبائل اليمن والتداخل بينها ، اختلاف طبيعة الأرض الزراعية . فبعض القبائل اليمنية تنتج نوعاً من الطيوب والتوابل ، وبعضها ينتج الحبوب ، والأخرى تنتج الخضروات ، مما جعل بعضها يكمل البعض الآخر ، ومما ساعد على الترابط والتداخل بين قبائل اليمن بصورة أكثر مما كان لدى القبائل العربية الأخرى[٣٧] .

ويبقى الفرد متمتعاً بعطف قبيلته وحمايتها ما دام قائماً بواجباته المترتبة عليه ، شاعراً بعظم التبعة ، فإذا اقترف جرماً أو قام بعمل يناف شرفه أو شرف القبيلة ، فقد حماية قبيلته له ، وهام

---

(٣٥) الدكتور لطفي عبد الوهاب يحيى ، العرب في العصور القديمة ، دار النهضة العربية ، بيروت ١٩٧٩ م ، ص ٣٦٣

(٣٦) الدكتور حسن الحاج حسن ، حضارة العرب في عصر الجاهلية ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، بيروت ١٩٨٩ م

(٣٧) الدكتور لطفي عبد الوهاب يحيى ، مصدر سابق ، ص ٣٥٥

على وجهه طريداً يلتمس رجلاً من قبيلة أخرى ، أو قبيلة بعيدة . وتعد هذه الفترة من حياة الفرد شر فترة في حياته ، ولا يهدأ الطريد بال إلا إذا وجد له حليفاً أو جاراً يتعهد بحمايته والدفاع عنه . ويقال للرجل الذي تغضب عليه قبيلته وتحرمه عطفها (الخليع) . ويسقط عن القبيلة كل واجب يترتب عليها إذا ما قام بعمل يستحق إدانة . كما تسقط عن القبائل التي قد تتعرض للخليع بشر كل تبعة تقع عليها من نتائج الاعتداء عليه . فخلع قبيلته الأصلية له وتبرؤها منه ، فلا يطالبون بثأره . وقد يقال للخليع (الرجل اللعين) . وتعلن القبيلة عن خليعها ليكون ذلك معلوماً عند أفراد القبيلة أو القبائل الأخرى[38].

ثانياً . رئيس القبيلة

وتشكل القبيلة وحدة سياسية واجتماعية ، ويوصف نظام الحكم فيها بأنه نظام رئاسي يقوم على قاعدة شعبية قوامها كل أفراد القبيلة.

وحاكم القبيلة هو شيخ القبيلة . والأساس الذي يقوم عليه حكمه ليس الوراثة ، وإنما هو الاختيار الذي قد يكون انتخاباً أو إجماعاً من القبيلة . ويعد التماسك الأسري هو الأساس لحفظ كيان القبيلة . وصفة شيخ القبيلة مستوحاة من حاجة القبيلة ومن ظروفها الأساسية ، فالسن له دور دون شك في الاختيار ، إذ أنه المؤشر إلى التجربة والحكمة في مجتمع كانت العلاقات القبلية فيه تتعرض للغارات الشديدة ، كذلك ينبغي أن يتصف شيخ القبيلة بالشجاعة والحلم والكرم والثروة والحرص على مصلحة القبيلة وأفرادها[39].

ويحدث في بعض الأحيان أن يكون شيخ القبيلة الجديد ابناً للسابق ، ولكن هذا لا يعني ابتعاداً عن النظام الانتخابي أو الاختياري أو اقتراباً من النظام الوراثي . وإنما هو ناتج عن توفر الصفات المطلوبة بالابن . ويرفض شيخ القبيلة الذي يأتي بعد أبيه ، أن يكون أخذ الرئاسة بالوراثة وينكر هذا الاتهام ، ويدعي بأن قبيلته هي التي سودته عليها ، مشيراً إلى صفاته التي جعلت قبيلته تختاره لسيادتها[40].

---

(38) الدكتور جواد علي ، تاريخ العرب قبل الإسلام ، بغداد ١٩٥٠ م ، ص ٣٣٦

(39) الدكتور لطفي عبد الوهاب يحيى ، مصدر سابق ، ص ٢٥٩

(40) الدكتور لطفي عبد الوهاب يحيى ، مصدر سابق ، ص ٢٦٠

وقد يحدث أن تعطى القبيلة سيادة القبيلة لامرأة ، ولم يكن هذا الأمر غريباً في قبائل اليمن قبل الإسلام .

ورئيس القبيلة سيد كالملك في مملكته ، وهو المرجع عن أتباعه في السلم والحرب ، يقصده أصحاب الحاجات من أبناء القبيلة . كما يحق لهذا الرئيس أن يجمع شمل عدة قبائل ويترأسها ويحسب نفسه ملكاً عليها كالذي فعله ملوك كندة وغيرهم .

وسيد القبيلة هو رئيسها ، وهو الرئيس الفعلي ، المدبر لشؤون القبيلة . وقد يكون هناك سادات آخرون سادوا في القبيلة وعرف خبرهم في كل مكان ، وربما اشتهر اسم بعضهم أكثر من اشتهار سيد قبيلتهم ، ومع ذلك فهم لا يعدون رؤساء لقبائلهم[41].

صفات رئيس القبيلة وواجباته

يشترط في رئيس القبيلة أن يتحلى بخصال حميدة وصفات طيبة كالسخاء والنجدة والصبر والحلم والتواضع والبيان .

أما واجباته ، فإن عليه أن يساعد الضعفاء ، ويواسي المنكوبين ، ويحل في بيته الضيوف ، ويدير المناقشات في مجلس العشيرة ويتولى المفاوضات الدبلوماسية مع القبائل الأخرى ، ويفض المنازعات ويحكم في الخلافات إذا لجأ إليه المتخاصمون ، ويقود العشيرة في الحروب ويقسم الغنائم بين المحاربين .

٢ . مجلس القبيلة

لكل قبيلة مجلس هو ندوة لهم ، يستطيع كل فرد من أفراد القبيلة حضوره والتحدث فيه متى كان مجتمعاً . وليس هناك وقت محدد لاجتماعه ، ولكن من المألوف أن يجتمع المجلس يومياً عند المساء ، أو قد ينادى في الناس للاجتماع إذا ما دعت الحاجة .

ويبحث مجلس القبيلة مختلف الشؤون الخاصة فيبحثون أمور القبيلة الداخلية والخارجية والسياسية ، ولكل فرد من القبيلة الحق في إبداء وجهة نظره[42] .

---

(41) الدكتور حسين الحاج حسن ، مصدر سابق ، ص ٣٠

(42) الدكتور حسين حاج حسن ، مصدر سابق ، ص ٣١

وإلى جانب شيخ القبيلة يوجد مجلسان، يشاركانه في تصريف أمور القبيلة، الأول: مجلس أعيان القبيلة الذي غالباً ما يطلق عليه بـ (الملأ)، وهو المجلس الذي يضم الأعيان رؤساء الأسر أو الأحياء التي تتكون منها القبيلة. والنقاش داخل هذا المجلس، نقاش مفتوح للرأي وديمقراطي. أما المجلس الثاني، فهم الأفراد الذين تتكون منهم القبيلة، فحين تتأزم المناقشة في المجلس الأول يطرح موضوع النقاش على الأفراد ليدلوا برأيهم في الموضوع"[13]

والنظام القبلي في العراق القديم يتطابق بدرجة كبيرة مع النظام القبلي في اليمن. وتشير الأدلة المتوفرة أن النظام القبلي في العراق كان سائداً، وأن المجتمعات القبلية كانت تفرق بين أعضاء القبيلة الذين ينتسبون إليها وبين الغرباء من أفراد القبائل الأخرى. كما كانت تفرق بين الأحرار والعبيد داخل القبيلة الواحدة، ثم أخذت تفرق بين الأحرار أنفسهم ووضعهم في فئات وطبقات اجتماعية متمايزة تبعاً للظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تمر بها القبيلة.

فقد عرف العراق القديم إلى جانب طبقة الأحرار نظام الرقيق والأمة. ومصدر الرقيق الأول من الخارج نتيجة أسرهم في الحروب أو شرائهم، أو عجز المدينين عن الوفاء بديونهم. ويستخدم الرقيق في بناء المدن والمعابد والقصور والسفن والخدمة في المعابد والقصور[14].

المطلب الثاني

خصائص النظام القبلي

وتتميز القبائل اليمنية بالخصائص الآتية:

١ ـ ترتبط القبائل بأصولها التاريخية والتي تنحدر من قحطان الجد الأول. ومن أبناء قحطان تفرعت الصلة القرابية في اتجاه أفقي وعمودي حتى تكونت القبائل والفروع والأقسام.

٢ ـ تقوم أنساب القبائل على مبدأ الرابطة القائمة على الدم من ناحية الأب، أي لكل قبيلة أب تنحدر منه وبعده الأبناء والأحفاد والذكور، ومنهم يقوم عمود النسب. وقد تكون هذه القبيلة نواة لقبائل أخرى تتفرع عنها، ثم تنقسم كل قبيلة إلى فروع وأقسام متعددة. ويتم ذلك عن طريق الأبناء الذكور المنحدرين من الجد الأول التي تنحدر منه القبيلة.

(١٣) الدكتور لطفي عبد الوهاب يحيى، مصدر سابق، ص ٣٦٢

(١٤) الدكتور عامر سليمان، مصدر سابق، ص ١٧

٣ ـ لم تعرف قبائل اليمن نظام الانتساب للأم، كما كان عليه الحال في بعض القبائل الإفريقية.

٤ ـ لم يعرف النظام القبلي في اليمن ما يعرف بنظام وضعية المحارم كنظم (التولية) التي تعد المنتسبين إلى (توتم) واحد إخوة يحرم زواجهم من بعضهم. أو نظام المحارم بين طبقات العمر لدى مجتمع (النويرر) التي يعد أصحاب طبقة العمر الواحدة لا يصح زواج بعضهم من بعض.

٥ ـ يأخذ البناء القبلي في اليمن الشكل الهرمي، الذي يبدأ من الوحدات الأساسية الصغرى، وهي الأسرة، إلى الوحدة الكبرى، وهي القبيلة، بوصفها الوحدة الاجتماعية والاقتصادية، وبذلك فإن القبيلة ليست إلا مجموعة من الأسر.

٦ ـ يعمل كل أعضاء ووحدات القبيلة في اتجاه مشترك هو مصلحة القبيلة المشتركة. وكل عضو في القبيلة يتحمل الالتزامات والخضوع للأعراف والتقاليد السائدة في القبيلة، يقابله تحمل القبيلة المسؤولية الجماعية في حماية الفرد والوقوف إلى جانبه في حالة الاعتداء عليه من قبل القبائل الأخرى، أو من أية جهة خارجية.

٧ ـ إن قبائل اليمن في الغالب لا تكون متنقلة أو مرتحلة كما هو الحال بالنسبة للقبائل العربية الأخرى، فالقبائل اليمنية عبر القرون قبائل زراعية مستقرة ترتبط بالأرض وتسكن القرى المبنية بالأحجار أو الطين.

٨ ـ تقوم العصبية القبلية على أساس الاعتقاد بوجود النسب المستقل لكل قبيلة وبالسيادة على الأرض، وما يرتبط بتلك السيادة من حق الاستقلال في استغلال المصادر الاقتصادية فيها، باعتبارها ملكاً خاصاً للقبيلة التي عاش فيها أسلافها.

٩ ـ ينظر رجال القبيلة إلى الفئات الاجتماعية التي تقوم بالأعمال الحرفية والمهنية التي تسكن الريف والمدن، نظرة التعالي والإحساس بالتفوق الاجتماعي والسياسي. إلا أن تلك النظرة لم تشكل عائقاً في عملية التعامل والتفاعل الاجتماعي والاقتصادي بين الريف والمدينة"[15].

١٠ ـ إن القبيلة نظام سياسي متكامل، أو إنها وحدة سياسية متكاملة. فإذا كانت القبيلة

(١٥) الدكتور فضل علي أحمد أبو غانم، البنية القبلية في اليمن، دار الحكمة اليمانية، صنعاء، ١٩٩١ م، ص ٩٠

تحت كنف دولة كبيرة ، وإن التخاطب مع القبيلة يكون عن طريق رئيسها ، فهو الذي يمثلها أمام دولته .

أما إذا كانت القبيلة لا تخضع لأية دولة ، فإنها تعد وحدة سياسية مستقلة داخلياً وخارجياً حيث تختص القبيلة بإدارة شؤونها الداخلية طبقاً للطريقة التي تحددها ، كما أنها تتمتع عن إقامة علاقات خارجية مع قبائل أو دول أخرى ، ولها حق التحالف معها .

١١ - إن النظام القبلي منع إقامة نظام برلماني عن طريق الاستفتاء الشعبي كما حدث ذلك بالنسبة للرومان واليونان . ذلك أن الدولة اليمنية تتكون من مجموعة قبائل ، وكل قبيلة من هذه القبائل ممثلة لدى الدولة برئيس القبيلة . وهذا الوضع القانوني للتغير يغني عن إجراء الاستفتاء الشعبي لاختيار شخص يمثل القبيلة أمام الدولة . ذلك أن إجراء مثل هذا الاستفتاء سوف يؤدي بالتأكيد إلى اختيار رئيس القبيلة نفسه . فلا يعقل أن تعطي القبيلة ثقتها لغير رئيس القبيلة ، ولا سيما أن رئيس القبيلة لا يختار إلا طبقاً للإجراءات القبلية المعروفة .

١٢ - إن تمسك اليمني بقبيلته وعدم إعطائه الولاء إلا لقبيلته ، وتمسك القبيلة بوحدتها واستقلالها ، منع من إقامة دولة عربية كبرى في اليمن تشمل كل أطراف اليمن . فعندما تنشأ دولة في اليمن وتفرض سيادتها على القبائل ، فإن هذه السيادة تبقى نسبية أيضاً ، وتبقى القبائل الأخرى تنشد حريتها ، وقد يدفعها ذلك إلى التعاون مع قوى خارجية ، كما حدث ذلك بالنسبة لبعض القبائل اليمنية التي اعتنقت الديانة المسيحية ، حيث تحالفت هذه القبائل مع الحبشة للإطاحة بالدولة اليمنية .

١٣ - نتيجة الظروف الطبيعية في اليمن ، وتمسك كل قبيلة باستقلالها وعدم مخالطتها القبائل الأخرى ، ظهرت لهجات محلية لكل قبيلة تختلف عن القبيلة الأخرى[٤٦] . الأمر الذي قد يؤثر على اللغة العربية .

(٤٦) محمد عبد الخالق الربيعي ، دراسات في اللهجة الصنعانية ، الحلقة الثانية ، مجلة اليمن الجديد ، العدد السابع ، السنة السادسة عشر ، ذي القعدة ، العدد السابع ، السنة ١٩٨٧ م ، ص ٣٧

المبحث الرابع

التنظيم القانوني للمجتمع اليمني القديم وخصائصه

يتكون المجتمع اليمني القديم من طبقات اجتماعية تتمتع بخصائص معينة ينفرد بها عن المجتمعات الأخرى .

وعليه يتضمن هذا المبحث التنظيم القانوني للمجتمع اليمني القديم ، وخصائصه المميزة ، وذلك في المطلبين الآتيين :

المطلب الأول

التنظيم القانوني للمجتمع اليمني القديم

يتكون كل مجتمع من المجتمعات القديمة من عدة طبقات ، ولكل طبقة من هذه الطبقات تنظيم قانوني يميزها عن غيرها من الطبقات ، حيث يحدد القانون حقوق والتزامات كل طبقة .

وعلى الرغم من أن المجتمع اليمني ، مجتمع قبلي يتساوى فيه الأفراد مع بعضهم في الحقوق والواجبات ، وأن كل فرد في القبيلة يعد جزءاً منها لا يختلف عن غيره ، إلا أن المجتمع اليمني القديم لا يخلو من التمايز بين طبقة وأخرى .

ومن الطبقات الاجتماعية في اليمن القديم :

أولاً - الطبقة العليا :

يتربع على العرش الملوك ، وهم الطبقة العليا يحكمون ما يرونه مناسباً في نظرهم ، وحكمهم مبرم لا يقبل الاستئناف والتمييز ، ويكتسب أصحاب هذه الطبقة الشرف من عدة طرق ، الأول النسب ، فقد يكون الشخص من أبناء الملوك والسادة ، وهؤلاء أغنياء بطبيعة الحال فيرث عنهم المال وجاه النسب معاً . والثاني عن طريق الظفر في الحرب .

والعادة عند العرب أن الشريف لا يقتل إلا بالشريف، وجعلوا دية الملوك أعلى الديات سعراً، وقدروها بألف من الإبل ويليها رتبة دية الأشراف، وذلك تبعاً لمنزلة كل واحد منهم[47].

ثانياً- الطبقة الدنيا

أدنى الطبقات الدنيا العبيد ويطلق عليهم لفظتا: القن والمولى، والعبد: القن، وهو الذي ولد لأبوين عند سيدهما فهو وارث العبودية. وأنثى العبد أمة. وتطلق القينة على كل أمة. وقد تختص بجواري المغنيات.

ومصدر العبيد عند العرب الحرب والغزو، أو من يشترونهم من الأمم المجاورة. فيصبح العبد من متاع الأسر يستعبده أو يبيعه، بعد أن يضع في عنقه حبلاً كالدابة.

وإذا ولدت الأمة سمي أم ولد. ويقال لابنها (هجين). ويظل عبداً إلا إذا أعتقه فتعترف به قبيلته.

وقد نشأ عن كثرة العبيد تجارة عرفت بالنخاسة، حيث كان النخاسون يأتون بالعبيد من بلاد شتى ويبيعونهم في الأسواق. ومن العبيد من كان حراً، ولكنه عجز عن سداد ديونه فيبيع رقبته[48].

ثالثاً- الخدم

كان الخدم عند الملوك والأمراء، ويطلق عليهم اسم (الخول). وقد تقع هذه التسمية على العبيد والإماء. وقد يطلق على جميع هؤلاء اسم (القطين)[49].

ومن أصناف هؤلاء العبيد (القن)، وهو العبد الذي يعمل في الأرض ويباع معها. ومن العبيد من يدخل الرق بالمقامرة.

ويوجد جماعة الشذاذ وهم الذين لا يعرف لهم نسب وكذلك مقطوعو النسب، والخلعاء، كان الرجل إذا أساءه أمر من ابنه خلعه، أي تبرأ من نسبه. وقد كثر الخلعاء قبل الإسلام وأصبحوا ثلاث مجموعات:

(47) الدكتور حسين الفتاح حسن، مصدر سابق، ص ١٢٠.
(48) الأغاني، الجزء الثالث، ص ٩٠.
(49) الأغاني، الجزء السابع، ص ٢٩.

١- الخلعاء الشذاذ الذين خلعتهم قبائلهم لكثرة جرائرهم.

٢- أبناء الحبشيات السود ممن نبذهم آباؤهم ولم يلحقوهم بهم لعار ولادتهم.

٣- المحترفون للصعلكة ولم يكونوا من الفئتين السابقتين وتجمعوا وأصبحوا يشكلون قبائل[50].

وعلى الرغم من اختلاف مجموعة الصعلكة من حيث القبائل التي انحدروا منها، والأسباب التي جعلتهم من هذا المركز، ووضعهم الاجتماعي السابق، إلا أن بعض مجموعاتهم تماسكت وشكلت وحدة اجتماعية ألفها الفقر والبعد، مما جعلها تعمل لنصرة الضعفاء. وقد اختارت بعض مجموعات الصعلكة الأماكن الخصبة والعيش قرب طرق القوافل التجارية وقوافل الحجاج من أجل الإغارة عليهم وسلب أموالهم[51].

المطلب الثاني

خصائص النظام القانوني للمجتمع اليمني

يتميز النظام القانوني للمجتمع اليمني بالخصائص الآتية:

١- على الرغم من وجود الطبقات التي سبقت الإشارة إليها في مجتمع اليمن القديم، إلا أن هذا التقسيم لا يرقى إلى تقسيم الطبقات في المجتمعات الأخرى التي عاصرت الحضارة اليمنية.

فالمجتمع اليمني مجتمع قبلي تتساوى فيه الحقوق والالتزامات بين أفراده. فجميع الأفراد متساوون في المرتبة، لارتباطهم جميعاً برابطة الدم. ولا يمكن للقبيلة أن تستعبد أفرادها وتضعهم في مرتبة دنيا، بل إن الجميع في حالة واحدة. وكل فرد في القبيلة مهما كان يكون تجاه القبيلة مسؤولاً مسؤولية تضامنية عن حماية القبيلة وحماية كل فرد فيها، بغض النظر عن الحالة المالية لأفراد القبيلة. فإذا كانت القبيلة تعيش في حالة رخاء، فإن جميع أفرادها يعيشون برخاء، ويصبحون طبقة واحدة لا عدة طبقات. وإذا كانت القبيلة تعيش في حالة فقر، فإن جميع أفرادها يكونون كذلك، وهم طبقة واحدة. ذلك أن التكافل بين أفراد القبيلة لا يقتصر على الحماية والدفاع عن جميع أفرادها فحسب، بل إنه يشمل التضامن المالي بين أفراد القبيلة. فالغالب في قبائل اليمن القديم أن ملكية الأرض ملكية جماعية وأن مسؤولية أفراد القبيلة جماعية.

وبناء على ذلك، فإن التنظيم الاجتماعي في اليمن القديم، تسوده في الغالب طبقة واحدة.

(50) الدكتور شوقي ضيف، تاريخ الأدب العربي، العصر الجاهلي، دار المعارف، مصر، ص ٣٧٥.
(51) الدكتور شوقي ضيف، مصدر سابق، ص ٣٧٥.

إلا في الحالات التي سبقت الإشارة إليها ، وهي حالات لا تشكل حالة اجتماعية مؤثرة تأثيراً كبيراً في المجتمع اليمني كما هو الحال في المجتمعات الأخرى .

٢ ـ إن الطبقات الدنيا في المجتمع اليمني تتمتع بالحقوق والامتيازات المتقاربة مع أفراد القبيلة . فالمجتمع اليمني مجتمع عربي أصيل يعامل المغلوب على أمره واللاجئ إليها على قدم المساواة مع أفراد القبيلة ، ويعامله معاملة إنسانية تنطلق من أخلاق العرب . أما بالنسبة للخليع فإنه إذا عاش في كنف قبيلة أخرى فإنه يتمتع بحمايتها ولا يختلف عن أفرادها . أما إذا كان طريداً فإنه لا يخضع لأية طبقة اجتماعية أخرى ، فهو مالك نفسه لا يخضع لأحد .

٣ ـ إن نظرة العرب إلى طبقة العبيد أو الأرقاء نظرة إنسانية . وإن هؤلاء غالباً ما يحصلون على حريتهم لأسباب متعددة ، كإنجاب الأولاد أو القيام بالبطولة بالدفاع عن القبيلة ، أو الإخلاص في خدمة مالكه . كما كان إعتاق العبيد عملاً من أعمال البر والتقوى أو عملاً يتفاخر به أمام الآخرين .

وتنقسم طبقات المجتمع في بابل إلى ثلاث طبقات ، وهي طبقة الأحرار أو الأشراف ويسمى الواحد منهم (أويلو) ، وطبقة العبيد ويسمى الواحد منهم (وردو) ، وطبقة وسط بين هاتين الطبقتين وهي طبقة المساكين (مشكينو) ، وكان لكل طبقة وضعها القانوني الخاص[52] .

والرقيق في العراق القديم على نوعين ، الأول الرقيق الذي يعمل لدى الدولة ، وهو الذي يطلق عليه في اليمن بـ (الخول) أو (القطين) .

أما النوع الثاني من الرقيق فهو الذي يعمل لدى الأشخاص الذين حصلوا عليهم عن طريق الأسر أو الشراء ، وهم الذين يستخدمون لأغراض خاصة ، ويعملون في الأرض الزراعية ويباعون معها ، ويطلق عليهم في اليمن القديم بـ (القن) .

وقد منعت المادة (١٤٦) من قانون حمورابي بيع الأمة التي ولدت أولاداً لسيدها . وقد أوجبت المادة (١٧٦) من القانون المذكور حق الأمة وأولادها بشرعيتهم وانتسابهم وعتقهم من الأولاد الشرعيين واكتسابهم حريتهم وحقهم في التركة[53] .

ويشبه هذا النظام نظام (الهجين) في اليمن القديم فعندما يولد ابن الأمة ولداً تعترف به قبيلته .

---

(52) الدكتور سعد زغلول عبد الحميد ، مصدر سابق ، ص ٦٧

(53) الدكتور عامر سليمان ، مصدر سابق ، ص ٥٦

المبحث الخامس

الأديان القديمة في اليمن

من الواضح أن المؤسسات الدينية في الحضارة القديمة مؤسسات قانونية سواء أكان ذلك من حيث مشاركتها في اختيار السلطة الحاكمة أم مشاركتها في الشؤون السياسية العامة ، ثم في إصدارها التشريعات والقوانين الخاصة لتنظيم العلاقات بين أفراد المجتمع .

وتتمتع اليمن بتاريخ حضاري متميز ، وظهرت فيها العديد من الأديان الوضعية والسماوية . غير أن هذه الأديان لا تخرج عن الإطار العام للأديان في جزيرة العرب بصورة عامة ، والعراق بصورة خاصة .

ومن الأديان التي ظهرت في اليمن ، الديانة الوثنية واليهودية والمسيحية ، ونتناول هذه الأديان في المطالب الآتية :

المطلب الأول

الحنيفية

الحنيفية : وهم الذين كانوا على دين النبي إبراهيم عليه السلام قبل الإسلام ، ولم يدخل أتباع الحنيفية الديانة اليهودية أو المسيحية .

ويعود تاريخ الحنيفية إلى القرن التاسع عشر قبل الميلاد . وتروي التوراة أن النبي إبراهيم ولد في مدينة أور الكلدانية الواقعة جنوب العراق قرب مدينة الناصرية ، وخرج به أبوه (تارح) وجماعته من أور ، ليذهب به إلى أرض كنعان فجاءوا إلى حران وأقاموا فيها[54] . وقد أطلق عليهم العبرانيين لأنهم عبروا نهر الفرات[55] .

وقد استقر النبي إبراهيم مع ابنه إسماعيل عليهما السلام بمكة[56] .

---

(54) سفر التكوين الإصحاح الحادي عشر .

(55) يراجع : الدكتور صابر عبد الرحمن طعيمة ، اليهود بين الدين والتاريخ ، القاهرة ١٩٧٢ م ، ص ٣٧

(56) مصدر سابق ، ص ٥٤

والحنيفية دين التوحيد . وقيل بأن العرب كانوا على هذا الدين حتى جاء عمرو بن لحي الذي أفسد على العرب دينهم ، ونشر بينهم عبادة الأصنام بما تعلمه من وثنيي الشام[٥٧]

ويدعو التوحيد إلى عبادة الله الواحد الأحد ، ونبذ الآلهة الأخرى . وعلى الرغم من انتشار عبادة الأوثان عند العرب ، إلا أن أتباع الحنيفية من المثقفين العرب بقوا متمسكين بالتوحيد إلى ظهور الإسلام .

وإذا ما قارنا التوحيد مع الديانات الأخرى ، فإنها تكون أسمى أديان العرب على الأرض .

وقد ظهرت ملامح فكرة التوحيد في اليمن . فمنقش أراد شرحبيل يعفر بن أبي كرب أسعد ملك سبأ وذو ريدان وحضرموت ويمنات وأعرابها في الجبال والسواحل بناء السد أمر بنقش تاريخ البناء على جداره سنة ٥٦٤ ـ ٥٦٥ حميرية . وبعد ثماني سنوات وضع عند كلال نقشاً تاريخياً يذكر فيه اسم الرحمن . وقد جاء في النص الأول إله السموات والأرضين . ويذكر الثاني اسم الرحمن . ونفهم من هذه الإشارة فكرة التوحيد عند ملوك اليمن ورعاياهم[٥٨]

وكان من نتيجة حب أهل اليمن لله والبحث عن الحقيقة ، وتراثهم الروحي العريق ، أن تقبلوا الإسلام عن حب ورغبة . وكانوا في مستوى النبي الواعي لأحكامه .

وقد كان دخول أهل اليمن الإسلام بالرغبة خالصة به .

وقد سادت الحنيفية في اليمن للأسباب الآتية :

١ـ أن أتباع الحنيفية من نسل إبراهيم من ابنه إسحاق ويعقوب (بني إسرائيل) تركوا الحنيفية ، ثم أصبحوا من أتباع موسى ، ثم دخلوا اليهودية وأسسوا لهم دولة يهوذا . وهذا يعني أن أبناء إبراهيم من ابنه إسحاق قد تركوا الحنيفية مبكراً ، ثم أثر عليها .

٢ـ أن تمسك الأحناف من نسل إسماعيل عليه السلام لم يدفعهم إلى تأسيس دولة تأخذ نشر الحنيفية على عاتقها ، بل إن الحنيفية كانت دين مجتمع وليست دين دولة .

---

(٥٧) سيرة ابن هشام ، ص ٧٦

(٥٨) الدكتور جواد علي ، تاريخ العرب قبل الإسلام ، بغداد ١٩٥٠ م ، ص ٢١ . كذلك يراجع أ . ف . ل . فكرة التوحيد عند الحميريين ، دراسات تاريخ الجزيرة العربية الندوة العلمية الثانية ، الرياض ، ص ٨٠

٣ـ لم تعتمد الحنيفية أسلوب المؤسسات الدينية المؤثرة ، فلم تكن لها معابد خاصة بها ، ولم تمتلك الأراضي والأموال من أجل حماية أتباعها ، والقيام بواجباتها ، كما كانت عليه الوثنية واليهودية .

٤ـ تعدد التيارات الدينية في اليمن من الوثنية واليهودية والمسيحية .

٥ـ وكان لاعتناق نسل إسماعيل عليه السلام وخاصة من قبيلة قريش الديانة الوثنية الأثر الكبير في تراجع الحنيفية وانحسارها في الجزيرة العربية .

المطلب الثاني

الديانة الوثنية

تعني الوثنية عبادة الأوثان . والوثن كل ما له جثة معمولة من جواهر الأرض أو من الخشب أو الحجارة كصورة آدمي ، تعمل وتنصب . أما الأنصاب فهي الحجارة المنصوبة . فقد كان من لم يقدر على بناء بيت ولم يستطع من اتخاذ صنم نصب حجراً أمام الحرم مما استحسن ثم طاف به كطواف البيت ، وسموها الأنصاب . وكان الرجل إذا سافر فنزل منزلاً أخذ أربعة أحجار فنظر إلى أحسنها واتخذه رباً ، وإذا ارتحل تركه ، وإذا نزل منزلاً آخر فعل مثل ذلك .

وكانوا يذبحون الضحايا عندها ويتقربون إليها ، ليكسبوا رضاها وبركتها .

وقد أقام العرب البيوت المقدسة ، وكثيراً ما تكون فيها الأصنام والأنصاب ، ويطلق عليها بالبيت أو المسجد أو الصرح وهو بناء عالٍ[٥٩]

أما الشرك فهو أن يجعل لله شريكاً في ربوبيته وفي عبادته بالإيمان به وسواه ، وهو لا يقتصر على عبادة الأصنام .

إن الآلهة عند اليمنيين القدماء لاتحدد حمايتهم ومنحهم محصولاً جيداً ، بل هي أيضاً تمنحهم صفة الاستقرار ، فهم يقدمون القرابين والهدايا والأعشار للآلهة ، لموقع الآلهة عندهم من جميع الوجوه ، وترتبط الصلة بين الآلهة والدولة والشعب . وإن الملك يعد نفسه ممثلاً للآلهة ، كما كان يعد نفسه ابن الآلهة[٦٠]

---

(٥٩) الدكتور حسن الحاج حسن ، مصدر سابق ، ص ١٣٦

(٦٠) الدكتور لطفي عبد الوهاب يحيى ، مصدر سابق ، ص ٣٩٥

وحيث توجد اراضي للمعبد توجد قبيلة متصلة به أو بالآله . ومثل هذه الأخبار نجدها في النقوش السبئية والقتبانية ، وإلى جانب الأسر التابعة ، نجد سادة العشائر يتعاونون في استغلال أرض المعبد . أما الذين يشترون الأراضي ، فبالرغم من أنهم اشتروا هذه الأراضي من ملاكها الأولين إلا أنهم يرتبطون بالمعبد ارتباطاً قوياً ، إذ إنهم عن طريق المعبد يحصلون على امتيازات خاصة عند استئجار هذه الأراضي واستغلالها .

وقد كانت المعابد السبئية والقتبانية مراكز تجارية هامة ، إذ إنها كانت إلى جانب المحافظة على المراكز الدينية وعلى القيام بالنفقات الضرورية لمعيشة رجال الدين تقدم نشاطها الاقتصادي من أجل المحافظة على نظم المعابد الإقطاعية[11] .

وكانت المعابد تتمتع بحق التصرف . وكانت وثائق الديون بين الأشخاص توضع في المعابد من أجل منحها قوة النفاذ والاعتراف .

وفي عاصمة الدولة القتبانية تتركز إدارة المعبد . وتستطيع هذه الإدارة أن تؤثر في استغلال أراضي الدولة ، وتبحث في الحصول على جزء من دخل الأراضي .

وقد استطاعت إدارة المعبد أن تكسب هذه الحقوق عن طريق إسناد الدولة لها ، التي كانت تحامي القوى الدينية . وكانت القبائل مطالبة بدفع ضرائب للمعبد وقدرها عشر الدخل والميراث والمشتريات إلى جانب ضريبة أخرى تسدد للمعبد . وكانت في الأصل تقدم كهبة .

ويسمى أفراد طائفة المعبد لأسباب رسمية (المطعمون) ، وعلى الأشخاص الذين يدعون الاتصال بالآلهة لقب (نبي) و (حوكم) ، ويعيش هؤلاء على نفقة الدولة مما جعلها في مركز يساعدها على المطالبة بالأراضي للمعبد ومطالبة أيضاً بالدخل ، بدعوى أن هذا الدخل له سببه الأرض .

ومن الآلهة المشهورة التي استخدمها قدماء اليمن آلهة (شمس) ، وقد نقل اليمنيون هذه الآلهة إلى الحبشة ، وكذلك إلى شمال بلاد العرب .

وكان اسم (شمس) كالقوة الجاذبة التي تجذب إليها سائر أسماء الآلهة الأخرى .

وتوجد آلهة أخرى إلى جانب آلهة الشمس وهو إله (عثتر) وهو نجم الزهرة ، وإله القمر

---

(11) الدكتور لطفي عبد الوهاب يحيى ، مصدر سابق ، ص ٢٩٥

وتعد هذه الشخصيات الإلهية شخصيات قومية تعبد من قبل جميع أبناء اليمن ، كما أنها تعبد في سائر بلاد العرب . ويطلق على هذه الأنواع الثلاثة من الآلهة بـ (التثليث) ، وهي (شمس والمقه وعثتر) ، وهو تثليث فلكي أي الشمس والقمر والزهرة ، تحت أسماء وألقاب متنوعة . وتدل الأسماء على أن الإنسان اليمني لم يستطع أن يخرج عن الثالوث . وهذه المجموعة من الآلهة كانت معروفة في الحضارات القديمة التي سكنت وادي الرافدين كالبابليين والآشوريين[12] .

فالزهرة يعبر عنه في الفن البابلي والآشوري في العراق بنجمة ذات خطوط إشعاعية ، وإن الهلال معه هالة وفي حالات كثيرة يصعب على الباحث أن يتبين عما إذا كانت هذه الهالة إشارة إلى الشمس أو الزهرة . وفي النصب البابلية والآشورية تدل هذه الهالة غالباً على قرص الشمس ، وأحياناً على الزهرة ، وغالباً ما يشار إلى الكوكبين بأبعاد متساوية . وكانت صورة الشمس مضافاً إليها الهلال موجودة في اليمن . فقد عثر العلماء في الهيكل الجبلي المقدس للشمس (يام) فوق قمة جبل (أنف) في أرض همدان توجد المدن التي تحط عندها جموع الحجاج رحالها . وقلعة الملك وأمام باب القلعة يوجد حائط عليه لوحة رسمت عليها صورة الشمس . وأضيف إليها الهلال . فإذا خرج الملك من القلعة فإن نظره يقع على صورة الشمس فقط . وبمجرد رؤيته إياها ينحني أمامها[13] .

والعلاقة بين الآلهة والإنسان تعتمد على أسطورة الأسرة والقرابة . وهذه العلاقة هي علاقة الأب وأبنائه ، وهي قرابة الدم ، فالإله هو والد القبيلة ووالد الشعب . وكل من أفراد القبيلة والشعب أبناء الآلهة ، وفي القبيلة أقدم مظهر من مظاهر الخامات الإلهية حيث تجد الأسرة الآلهية تشمل سائر الأفراد . وقد كان هذا الاعتقاد أيضاً لدى العرب وخاصة القبائل التي سكنت وادي الرافدين[14] .

---

(12) ديتلف نيلسن ، تاريخ اليمن القديم ، القاهرة ١٩٥٨ م ، ص ١٩٤ ، والدكتور جواد علي ، أديان العرب قبل الإسلام ، الجزيرة العربية قبل الإسلام ، السعودية ١٩٨٤ م ، ص ١٠٩ ، كذلك راجع : مطهر علي الإرياني ، في تاريخ اليمن القديم مركز الدراسات اليمنية ، القاهرة ١٩٧٣ م ، ص ١٠

(13) ديتلف نيلسن ، مصدر سابق ، ص ١٩٧ ، والدكتور لطفي عبد الوهاب يحيى ، مصدر سابق ، ص ٢٨٢

(14) ديتلف نيلسن ، مصدر سابق ، ص ٢٢٦ ، والدكتور جواد علي ، مصدر سابق ، ص ١٠

وحيث توجد أراضي المعبد توجد قبيلة متصلة به أو بالإله . ومثل هذه الأخبار نجدها في النقوش السبئية والقتبانية . وإلى جانب الأسر التابعة ، نجد سادة العشائر يتعاونون في استغلال أرض المعبد . أما الذين يشترون الأراضي ، فبالرغم من أنهم اشتروا هذه الأراضي من ملاكها الأولين إلا أنهم يرتبطون بالمعبد ارتباطاً قوياً ، إذ إنهم عن طريق المعبد يحصلون على امتيازات خاصة عند استئجار هذه الأراضي واستغلالها .

وقد كانت المعابد السبئية والقتبانية مراكز تجارية هامة ، إذ إنها كانت إلى جانب المحافظة على المراكز الدينية وعلى القيام بالنفقات الضرورية لمعيشة رجال الدين تقدم نشاطها الاقتصادي من أجل المحافظة على نظم المعابد الإقطاعية[٦١] .

وكانت المعابد تتمتع بحق التصرف . وكانت وثائق الديون بين الأشخاص توضع في المعابد من أجل منحها قوة النفاذ والاعتراف .

وفي ناحية الدولة القتبانية تتركز إدارة المعبد . وتستطيع هذه الإدارة أن تؤثر في استغلال أراضي الدولة ، وتبحث في الحصول على جزء من دخل الأراضي .

وقد استطاعت إدارة المعبد أن تكتسب هذه الحقوق عن طريق إسناد الدولة لها ، التي كانت تحترم القوى الدينية . وكانت القبائل مطالبة بدفع ضرائب للمعبد وقدرها عشر الدخل والميراث والمشتريات إلى جانب ضريبة أخرى تسدد للمعبد . وكانت في الأصل تقدم كهبة .

ويسمى أفراد طائفة المعبد لأسباب رسمية (المطعمون) . وعلى الأشخاص الذين يدعون الاتصال بالآلهة لقب (نبي) و (حوكم) . ويعيش هؤلاء على نفقة الدولة مما جعلها في مركز يساعدها على المطالبة بالأراضي للمعبد والمطالبة أيضاً بالدخل ، بدعوى أن هذا الدخل لله سيد الأرض .

ومن الآلهة المشهورة التي استخدمها قدماء اليمن آلهة (شمس) . وقد نقل اليمنيون هذه الآلهة إلى الحبشة ، وكذلك إلى شمال بلاد العرب .

وكان اسم (شمس) كالقوة الجاذبية التي تجذب إليها سائر أسماء الآلهة الأخرى .

وتوجد آلهة أخرى إلى جانب آلهة الشمس وهو إله (عثتر) وهو نجم الزهرة ، وإله القمر

---

(٦١) الدكتور لطفي عبد الوهاب يحيى ، مصدر سابق ، ص ٢٩٥

وتعد هذه الشخصيات الإلهية شخصيات قومية تعبد من قبل جميع أبناء اليمن ، كما أنها تعبد في سائر بلاد العرب . ويطلق على هذه الأنواع الثلاثة من الآلهة بـ (التثليث) ، وهي (شمس والمقه وعثتر) . وهو تثليث فلكي أي الشمس والقمر والزهرة ، تحت أسماء وألقاب متنوعة . وتدل الأبحاث على أن الإنسان اليمني لم يستطع أن يخرج عن الثالوث . وهذه المجموعة من الآلهة كانت معروفة في الحضارات القديمة التي سكنت وادي الرافدين كالبابليين والآشوريين[٦٢] .

فالزهرة يعبر عنه في الفن البابلي والآشوري في العراق بثمانية خطوط إشعاعية ، وأن الهلال معه هالة وفي حالات كثيرة يصعب على الباحث أن يتبين عما إذا كانت هذه الهالة إشارة إلى الشمس أو الزهرة . وفي النصب البابلية والآشورية تدل هذه الهالة غالباً على قرص الشمس ، وأحياناً على الزهرة . وغالباً ما يشار إلى الكوكبين بأبعاد متساوية . وكانت صورة الشمس مضافاً إليها الهلال موجودة في اليمن . فقد عثر العلماء في الهيكل الجبلي المقدس للشمس (يام) فوق قمة جبل (أثه) في أرض همدان توجد المدن التي تحط عندها جموع الحجاج رحالها . وقلعة الملك وأمام باب القلعة يوجد حائط عليه لوحة رسمت عليها صورة الشمس ، وأضيف إليها الهلال . فإذا خرج الملك من القلعة فإن نظره يقع على صورة الشمس فقط ، وبمجرد رؤيته إياها ينحني أمامها[٦٣] .

والعلاقة بين الآلهة والإنسان تعتمد على أسطورة الأسرة والقرابة ، وهذه العلاقة هي علاقة الأب وأبنائه ، وهي قرابة الدم . فالإله هو والد القبيلة ووالد الشعب ، وكل من أفراد القبيلة والشعب أبناء الآلهة . وإن القبيلة أقدم مظهر من مظاهر الجماعات الإلهية حيث تجد الأسرة الإلهية تشمل سائر الأفراد . وقد كان هذا الاعتقاد أيضاً لدى العرب وخاصة القبائل التي سكنت وادي الرافدين[٦٤] .

---

(٦٢) ويندل فيلبس ، تاريخ اليمن القديم ، القاهرة ١٩٥٨ م ، ص ١٩٨ . والدكتور جواد علي ، أديان العرب قبل الإسلام ، الجزيرة العربية قبل الإسلام ، السعودية ١٩٨٤ م ، ص ١٠٧ . كذلك يراجع : مطهر علي الإرياني ، في تاريخ اليمن القديم ، مركز الدراسات اليمنية ، القاهرة ١٩٧٣ م ، ص ١٠ .

(٦٣) ويندل فيلبس ، مصدر سابق ، ص ١٩٧ . والدكتور لطفي عبد الوهاب يحيى ، مصدر سابق ، ص ٢٨٢

(٦٤) ويندل فيلبس ، مصدر سابق ، ص ٢٢٦ . والدكتور جواد علي ، مصدر سابق ، ص ١١٠

والاختلاف بين الآلهة اليمنية والآلهة البابلية والآشورية هو في جنس الإله . فالشمس مؤنثة ، والزهرة مذكرة عند عرب اليمن ، والشمس مذكرة ، والزهراء مؤنثة عند البابليين والآشوريين وهذا الاختلاف يرجع إلى تطورات حدثت في الديانة البابلية والآشورية[65]

وإلى جانب الآلهة الثلاثية في اليمن وجدت عبادة آلهة متخصصة مثل (ودمو) إله حراسة الحدود ، و (نلمو) إله البلاء والطلوق والنوازل والموت . و (حلفن) إله القسم والحلف . و (مصححت) وهو إله الري والماء . و (متقبط) إله الحصاد .

وقد جمع الجميع ما ينوف على مئة اسم إله . غير أن هذه الأسماء ليست في الواقع أعلاماً . وإنما هي صفات ونعوت للثالوث (القمر والشمس والزهرة) . وقد نزحت قسماً من هذه الآلهة من الشمال ونقلها اليمنيون إلى الحبشة وبلاد أخرى . وإن الهلال والقمر رمز للآلهة[66] . وكانت بعض الآلهة مصنوعة من الذهب[67]

وقد كان العرب إذا حاربوا حملوا أصنامهم معهم . وعندما ينتصر طرف على الآخر فإنه يأسر أصنامه التي معه ويسحبها . وعند الصلح تعاد إلى أصحابها[68]

ويطلق على المعبد (بت) أي بيت . وفي المعبد مستودع خزن ما يتصدق به المتصدقون وما يرد إليه من الضرائب على أموال المتعبدين للآلهة زكاة لأموالهم . ويشرف على هذه الزكاة وأخذ الأعشار ويتولى إدارة الأوقاف وموظفون يعينهم المعبد يقال لهم (أرشو) .

ويرأس المعبد (رشو) في اليمن وتقابل هذه اللفظة (شكلو) في العراق .

ولا يجوز دخول المعبد من كان نجساً . فمن يتصل بامرأة لا يجوز له الدخول للمعبد وإلا ارتكب إثماً . ولا يجوز للكاهن دخول المعبد إذا كان قد أصاب دم ذبيحة ملابسه . فعليه إزالة النجس حتى يباح له دخول المعبد[69]

---

(65) ديتلف نيلسن . مصدر سابق . ص ٢٣٢

(66) الدكتور جواد علي . مصدر سابق . ص ١١٠

(67) مطهر علي الإرياني . مصدر سابق . ص ١٨

(68) الدكتور جواد علي . مصدر سابق . ص ١١١ . والدكتور لطفي عبد الوهاب يحيى . مصدر سابق . ص ٢٩٣

(69) الدكتور جواد علي . مصدر سابق . ص ١١١

ولم يؤمن العرب قبل الإسلام بالبعث وبالحساب وبالكتاب وكان تقربهم للآلهة استعطافاً لأنهم لتمنّ عليهم بالصحة والسلامة ، وتجنبهم الأمراض ، وتدفع عنهم الأرق والإرهاق وحسد الحساد ، وإصابة العين ، وتعطيهم غلة وافرة وأمطاراً غزيرة ، وأولاداً ذكوراً أصحاء ، وتبعد عن زرعهم الجراد ، وتهلك أعداءهم ، وتنزل المرض بمن يعتدي على أملاكهم ومقابرهم . وكل هذه الأمور دنيوية وليس فيها تنويه بوجود عالم آخر يختلف عن هذا العالم[70] .

خصائص الوثنية في اليمن

تتميز عبادة الوثنية والشرك في اليمن بالخصائص الآتية :

١ ـ أن الوثنية والشرك في اليمن ليست حالة خاصة في اليمن بل إنها تشمل البلاد العربية جميعاً . خاصة في الحضارات التي عاصرت الدولة اليمنية كالدولة الآشورية والبابلية والفرعونية .

٢ ـ إن اهتمام أهل اليمن بعبادة الأجرام السماوية الشمس والقمر والزهرة يدل على إيمانهم بوجود قوة غيبية أخرى تسيطر على العالم . وإن هذه القوة تخرج عن كونها قوة مادية ملموسة وإنما قوة عليا تسيطر على البشر من بعد . لا يمكن إدراكها أو التغلب عليها .

٣ ـ أن آلهة اليمن تختلف عن الآلهة التي عبدها كل من المصريين واليونانيين والرومان . فالآلهة في اليمن وإن كانت ترتبط بنظام الحكم وإن نظام الحكم يستمد منها . إلا أن تأثيرها لم يكن بالمعنى المعروف عند الأقوام المذكورة . فقد كانت شخصية الملوك والحكام ترتبط بأشخاصهم بصورة أكثر مما كانت تستمد قوتها عن طريق الآلهة .

٤ ـ لم تتمكن المعابد في اليمن من احتواء النظام السياسي للدولة والقبيلة . بل كان تأثير المعابد على ذلك ضعيفاً قياساً إلى الدول القديمة التي عاصرت الدولة في اليمن . والتي كانت تتحكم بكل صغيرة وكبيرة للدولة . فكل قرار لا يخرج من كهنة المعبد لا يعد شرعياً .

٥ ـ أن الوثنية والشرك في اليمن كانت تقوم على أساس ضمان الاستقرار والأمان للإنسان ، ومنحه الأموال الوفيرة وتدفع عنه الشر . وهي بذلك دافع للعمل والخير والابتعاد عن الرذيلة كما يعتقدون هم بذلك .

---

(70) الدكتور جواد علي . مصدر سابق . ص ١٢٢

٦ ـ أن الآلهة في اليمن كانت عامة للناس جميعاً ، من الملوك والقبائل والأشراف والعبيد ، بينما نجد الآلهة عند الأقوام القديمة مخصصة للطبقة العليا ، وأن العبيد خارج نطاق العبادة وغير مكلفين بها . بل إن بعض الأديان كالمجوسية كانت تفرض أن يقدم آلاف من العبيد قرباناً للآلهة عندما يحقق المجوس انتصاراً على أعدائهم .

٧ ـ الوثنية في اليمن ليست إنكاراً لوجود الله تعالى بل هي واسطة للوصول إليه . ولهذا يطلق على الوثنية اليمنية بالشرك ، أي أن يجعل لله شريكاً . وهذا خلاف ما كان موجوداً لدى الأقوام الأخرى كالفراعنة واليونان والرومان والمجوسية التي كانت الآلهة فيها مخصوصة منفردة قائمة بذاتها لا يشاركها إله آخر .

٨ ـ إن أداء الطقوس الدينية في اليمن كانت تؤدى في العراء . فقد كان اليمني يعمل شكل الآلهة في أي مكان ، وبعد الانتهاء من أداء الطقوس الدينية يحملها معه في تجواله أو يتركها في مكانها ويعمل غيرها . كما كانت هذه الطقوس تؤدى في البيوت وفي السفر والترحال . بينما كانت الأقوام الأخرى ومنها اليهودية والمسيحية تؤدي طقوسها في المعابد والصوامع والكهوف البعيدة عن أنظار الناس . ولا تزال الأديان الوثنية كالبوذية في كوريا واليهودية والمسيحية تؤدى في المعابد أو في الكهوف والصوامع .

المطلب الثالث

اليهودية والمسيحية

عندما سادت الديانة الوثنية في اليمن لفترة طويلة ، كان لابد من أن تتأثر اليمن بالديانتين اليهودية والمسيحية بفعل علاقات اليمن بالدول الأخرى .

ولهذا سنتناول دراسة تاريخ الديانة اليهودية والمسيحية في اليمن وذلك في الفقرتين الآتيتين :

أولا ـ الديانة اليهودية

ظهر اليهود في فلسطين بعد أن خرج موسى وأتباعه من مصر متوجهين إلى أرض كنعان

(فلسطين) سنة ١٢٩٠ قبل الميلاد ونزلوا سيناء ، ولم يتمكن اليهود من احتلال فلسطين إلا في عهد يوشع بعد وفاة موسى عليه السلام[٣١] .

وتعود تسمية اليهود إلى (يهوذا) وهو الولد الرابع ليعقوب عليه السلام ، فلما أصبح سيد إخوته وتولى أمرهم منصباً نفسه عليهم ، وأطلقت لفظة يهوذا على أولئك الذين رضوا بأن يكونوا تحت لواء يهوذا ، وعندما نطق العرب كلمة يهوذا بدلوا الذال بالدال فصارت اليهود[٣٢] .

وقد أقام اليهود بعد ذلك كياناً لهم سموه دولة بني إسرائيل ، ودولة يهوذا . وقد حدثت حرب بين الدولتين ، ثم قام نبوخذ نصر ملك بابل بتنظيم حملة على بقايا اليهود في مملكة يهوذا واحتلها وسبى اليهود إلى بابل وأنهى الحكم اليهودي في فلسطين .

وأثناء أسر اليهود في بابل اطلع اليهود على منجزات دولة بابل في مختلف المجالات وواكبوا النهضة التشريعية والتدوين ، مما زاد في ثقافتهم وتعلمهم . الأمر الذي أدى إلى أن يقوموا بتدوين التوراة وإدخال التحريف عليه ، ثم قاموا بكتابة التلمود ، وهو شرح للتوراة ، ويطلق عليه بالتلمود البابلي .

وقد أشار القرآن الكريم إلى تحريف اليهود للتوراة بقوله تعالى : ﴿ فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ ﴾[٣٣] .

وقد أثبت العلم الحديث أن اليهود قاموا فعلاً بتحريف التوراة .

ومنذ ذلك الوقت لم يتمكن اليهود من إقامة دولة يهودية ، وقد توزع اليهود في الشتات ، ومنهم من لجأ للبلاد العربية بعد انتهاء الأسر البابلي سنة ، بعد أن قام (قورش) الأخميني ملك الفرس باحتلال بابل وإطلاق سراح الأسرى اليهود سنة (٥٣٩) قبل الميلاد[٣٤] .

---

(٣١) الدكتور أحمد سوسة ، ملامح من التاريخ القديم ليهود العراق ، مركز الدراسات الفلسطينية ، بغداد ١٩٧٨ م ، ص ١٩١

(٣٢) صابر عبد الرحمن طعيمة ، اليهود بين الدين والتاريخ ، القاهرة ١٩٧٢ م ، ص ٢٨

(٣٣) سورة البقرة ٢/٧٩

(٣٤) Il er Beaty. The Land of Canaan From Haven to Conquest. ed. by Walid Khalid, The Institute for Palestine studies Beirut 1971 .P.

وقد عرفت اليمن اليهودية قبل ظهور الإسلام[75] . وقد اختار اليهود الأماكن في الوطن العربي التي تناسب وتجارتهم غير مهتمين بالدعاية لدينهم . وكانوا لا يحاربون رأياً إلا إذا وجدوا فيه خطراً يهددهم ، لذلك حاربوا النصارى في اليمن عندما وجدوا في انتشار النصرانية خطراً يهددهم .

وليس من طبع اليهودي أن يعلم دينه وأحكام شريعته لغير اليهودي . لأن الديانة اليهودية ديانة خاصة ببني إسرائيل[76] .

وقد ذهب المستشرقون إلى القول : بأن اليهودية والنصرانية ظهرت في معتقدات أهل اليمن ولم تحدد المصادر كيفية دخولها اليمن . وليس في كتابات الجاهلية سند يفيد دخول اليهودية والنصرانية لليمن . فقد عثر على كتابة من كتابات القبور في جنوب شرقي حيفا ورد فيها (منحيم قولن حمير) أي (منحيم قيل حمير) يظهر من فحصها أن منحيم هذا كان يهودياً من حمير وقد جاء إلى فلسطين ومات فيها حوالي ٢٠٠ سنة قبل الميلاد . وقد وجد في اليمن نص (تبارك اسم رحمن الذي في السما ، وإله رب يهود) غير أن من العلماء من يشك في ذلك[77] .

أسباب عدم انتشار اليهودية في اليمن

وإذا كانت اليهودية قد دخلت اليمن قبل الإسلام ، فإن اليهودية دخلت العراق منذ الأسر البابلي ٥٩٧ و٥٨٦ قبل الميلاد ، عندما قام نبوخذ نصر باحتلال دولة إسرائيل في فلسطين ، وأخذ اليهود أسرى مع ملكهم صدقيا البالغ عددهم (٥٠،٠٠٠) نسمة إلى بابل[78] .

ورغم وجود الأعداد الكبيرة من اليهود في كل من اليمن والعراق . فإن الديانة اليهودية لم تنتشر بصورة كبيرة فيهما للأسباب الآتية :

---

(75) محمد عبد القادر محمد . اليهودية في شبه الجزيرة العربية قبل الإسلام . دراسات في تاريخ الجزيرة العربية . الرياض ، ص ٦٩

(76) الدكتور حسين الحاج حسن . مصدر سابق . ص ١٧٨

(77) الدكتور جواد علي . مصدر سابق . ص ١١٤ . كذلك يراجع لطفي عبد الوهاب يحيى . مصدر سابق . ص ٢٨٩

(78) James Pakes. A History of Jewish People. Weiden feld. London. 1962. P.13

كذلك يراجع الدكتور أحمد سوسة ، ملامح من التاريخ القديم ليهود العراق . بغداد ص ٢٠

١ ـ أن اليهودي غير مهتم بنشر ديانته . ذلك أن الديانة اليهودية ديانة خاصة ببني إسرائيل ، وهم أولاد يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم عليهم السلام[79] .

٢ ـ أن من عادات اليهود أن يعيشوا في عزلة عن الآخرين في مستوطنات خاصة بهم (جيتو) . ولا يندمجون بالآخرين من أجل أن يحافظوا على عاداتهم وتقاليدهم . وألا يدخلوا من العادات والتقاليد الأخرى التي لا تنسجم وأحكام دينهم .

وبناء على ذلك فإن اليهود في كل من اليمن والعراق لم يندمجوا بالعرب . وإنما عاشوا بشكل منعزل عنهم .

٣ ـ أن العرب في كل من العراق واليمن لم يطلعوا على اليهود وهم يمارسون أداء عباداتهم . ذلك أن جميع الأديان السماوية الأخرى لا يمارس أتباعها عباداتهم إلا في المعابد أو الصوامع أو الكهوف بعيداً عن الآخرين ، عدا الإسلام الذي تمارس عباداته في العراء .

كما أن قراءة التوراة من قبل غير اليهودي تعد جريمة . لأنهم يعتقدون أن التوراة ملك مخصوص باليهود وحدهم . فالوثني الذي يقرأ التوراة يستحق عقوبة الموت[80] .

٤ ـ إن اليهود ينظرون للعرب نظرة احتقار وعدم احترام . ويعدون العرب مخلوقاً ندم الله على خلقهم . فقد جاء في التلمود (سفر سوكاه ، ٥٢ ب ص ٢٥٠) : « هناك أربعة أشياء يندم الواحد القدوس تبارك اسمه على خلقه إياها وهي : النفي . الكلدانيون والإسماعيليون (العرب) ، ونزعة الشر » . كما عدّ التلمود العرب من المخربين . كما جاء في سفر أيوب ١٢ ، ٦ : « خيام المخربين مستريحة والذين يغيظون الله مطمئنون ... »[81] .

كما أنهم يحقدون على الكنعانيين بصورة كبيرة . فهناك العديد من النصوص في التوراة تدعو لقتل الكنعانيين وتعذيبهم منها ما جاء في سفر القضاة : « فقال يهوذا لشمعون أخيه : اصعد معي إلى قرعتي لنحارب الكنعانيين وأنا أصعد معك أيضاً إلى قرعتك ، فانطلق شمعون معه . فصعد

---

(79) للتفاصيل يراجع كتابنا : الصهيونية ، حركة استعمارية استيطانية توسعية . بغداد ١٩٩٠ م ، ص ١١

(80) الدكتور أسعد رزوق . التلمود والصهيونية ، منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الأبحاث ، بيروت ، ص ٥٠

(81) التلمود : تفسير للتوراة وضعه اليهود وهو مجموعة من الكتب والأسفار التي تحتوي على التشريعات والمجادلات والأخبار يراجع : الدكتور أسعد رزوق ، مصدر سابق ، ص ٢٦٥

وقد عرفت اليمن اليهودية قبل ظهور الإسلام[75] ، وقد اختار اليهود الأماكن في الوطن العربي التي تتناسب وتجارتهم غير مهتمين بالدعاية لدينهم ، وكانوا لا يحاربون رأياً إلا إذا وجدوا فيه خطراً يهددهم ، لذلك حاربوا النصارى في اليمن عندما وجدوا في انتشار النصرانية خطراً يهددهم .

وليس من طبع اليهودي أن يعلم دينه وأحكام شريعته لغير اليهودي ، لأن الديانة اليهودية ديانة خاصة ببني إسرائيل[76] .

وقد ذهب المستشرقون إلى القول : بأن اليهودية والنصرانية ظهرت في معتقدات أهل اليمن ، ولم تحدد المصادر كيفية دخولها اليمن ، وليس في كتابات الجاهلية سند يفيد دخول اليهودية والنصرانية اليمن . فقد عثر على كتابة من كتابات القبور في جنوب شرقي حيفا ورد فيها (منحيم قولن حمير) أي : منحيم قيل حمير (يظهر من معناها أن منحيم هذا كان يهودياً من حمير وقد جاء إلى فلسطين ومات فيه حوالي ٣٠٠ سنة قبل الميلاد ، وقد وجد في اليمن نقش [illegible] اسم الرحمن الذي في السماء ، وفيه رب يهود ، غير أن من العلماء من يشك في ذلك[77] .

أسباب عدم انتشار اليهودية في اليمن

ولما كانت اليهودية قد دخلت اليمن قبل الإسلام ، فإن اليهودية دخلت العراق منذ الأسر البابلي ٥٩٧ و ٥٨٦ قبل الميلاد ، عندما قام نبوخذ نصر باحتلال دولة إسرائيل في فلسطين ، وأخذ اليهود أسرى مع ملك مدينة القدس البالغ عددهم (٥٠,٠٠٠) نسمة إلى بابل[78] .

ورغم وجود الأعداد الكبيرة من اليهود في كل من اليمن والعراق ، فإن الديانة اليهودية لم تنتشر بصورة كبيرة فيهما للأسباب الآتية :

---

(75) محمد عبد القادر محمد ، الديانات في شبه الجزيرة العربية قبل الإسلام ، دراسات في تاريخ الجزيرة العربية ، الرياض ، ص ٩٩

(76) الدكتور حسين الحاج حسن ، مصدر سابق ، ص ١٩٨

(77) الدكتور جواد علي ، مصدر سابق ، ص ١١٤ ، كذلك يراجع لطفي عبد الوهاب يحيى ، مصدر سابق ، ص ٢٨٩

(78) James Pakes. A History of Jewish People. Weiden feld. London. 1962. P 13
كذلك يراجع الدكتور أحمد سوسة ، ملامح من التاريخ القديم ليهود العراق ، بغداد ص ٥٠

١ ـ أن اليهودي غير مهتم بنشر ديانته ، ذلك أن الديانة اليهودية ديانة خاصة ببني إسرائيل ، وهم أولاد يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم عليهم السلام[79] .

٢ ـ أن من عادات اليهود أن يعيشوا في عزلة عن الآخرين في مستوطنات خاصة بهم (جيتو) ، ولا يندمجون بالآخرين من أجل أن يحافظوا على عاداتهم وتقاليدهم ، وألا يدخلوا من العادات والتقاليد الأخرى التي لا تنسجم وأحكام دينهم .

وبناء على ذلك فإن اليهود في كل من اليمن والعراق لم يندمجوا بالعرب ، وإنما عاشوا بشكل منعزل عنهم .

٣ ـ أن العرب في كل من العراق واليمن لم يطلعوا على اليهود وهم يمارسون أداء عباداتهم ، ذلك أن جميع الأديان السماوية الأخرى لا يمارس أتباعها عباداتهم إلا في المعابد أو الصوامع أو الكهوف بعيداً عن الآخرين ، عدا الإسلام الذي تمارس عباداته في العراء .

كما أن قراءة التوراة من قبل غير اليهودي تعد جريمة ، لأنهم يعتقدون أن التوراة ملك مخصوص باليهود وحدهم ، فالوثني الذي يقرأ التوراة يستحق عقوبة الموت[80] .

٤ ـ أن اليهود ينظرون للعرب نظرة احتقار وعدم احترام ، ويعدون العرب مخلوقاً ندم الله على خلقهم ، فقد جاء في التلمود (سفر سوكاه ، ٥٢ ب ص ٢٥٠) : « هناك أربعة أشياء يندم الواحد القدوس تبارك اسمه على خلقه إياها وهي : النفي ، الكلدانيون والإسماعيليون (العرب) ، ونزعة الشر » . كما عد التلمود العرب من المخربين ، كما جاء في سفر أيوب ١٢ ، ٦ : « خيام المخربين مستريحة والذين يغيظون الله مطمئنون ... »[81]

كما أنهم يحقدون على الكنعانيين بصورة كبيرة ، فهناك العديد من النصوص في التوراة تدعو لقتل الكنعانيين وتعذيبهم منها ما جاء في سفر القضاة : « فقال يهوذا لشمعون أخيه : اصعد معي إلى ميراثي لنحارب الكنعانيين وأنا أصعد معك أيضاً إلى ميراثك ، فانطلق شمعون معه ، فصعد

---

(79) للتفاصيل يراجع كتابنا : الصهيونية ، حركة استعمارية استيطانية توسعية ، بغداد ١٩٩٠ م ، ص ١٤

(80) الدكتور أسعد رزوق ، التلمود والصهيونية ، منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الأبحاث ، بيروت ، ص ٥٠

(81) التلمود : تفسير للتوراة وضعه اليهود وهو مجموعة من الكتب والأسفار التي تحتوي على التشريعات والمجادلات والأخبار. يراجع : الدكتور أسعد رزوق ، مصدر سابق ، ص ٢٦٥

يوما ضجّ ربّ الكنعانيين والفرزيين إلى أيديهم فقتلوا منهم في بازق عشرة آلف رجل ... فهرب أدوني من بازق فسعوا في طلبه وقبضوا عليه وقطعوا أباهم يديه ورجليه ..»[81].

ولما كان اليهود ينظرون للعرب بهذه الصورة، فإنه من غير الممكن أن يعمل اليهود على إدخال العرب في ديانتهم.

٥ ـ مارس اليهود في كل من اليمن والعراق أعمالاً وحرفاً لا يحترمها العرب، أو أن الأشخاص الذين يمارسونها يعتبرون من الطبقات الدنيا غير محترمة عند العرب. ولهذا يأبى العربي أن يستمد دينه من أشخاص لا يحترمهم أساساً، ولا يرغب بإقامة علاقة عادية معهم.

٦ ـ إن النظام القبلي عند العرب يفرض عليهم العلاقة العصبية والانسجام بين أفراد القبيلة، ومن العوامل المهمة لانسجام القبيلة وحدة الدين فيها، ولهذا فإن القبيلة لا تسمح ببث أسباب الفرقة بين أفراد القبيلة، وأنها تراعي دائماً وحدة الدين، وإن اتجاه القبيلة بصورة كاملة إلى تغيير الدين دفعة واحدة عملية نادرة الحدوث قبل الإسلام. ولهذا فإن العرب يحاولون دائماً التمسك بدينهم ومحاربة التيارات الدينية القادمة. أما بالنسبة لدخولهم الإسلام فلأن الإسلام دين العرب ولغة العرب.

٧ ـ مارس اليهود في اليمن والعراق أعمالاً غير مشروعة كالربا الفاحش ودس السم والتفرقة بين القبائل الأمر الذي وضعهم في إطار الاحتقار وعدم الرغبة بالتقرب لهم.

وبناء على ذلك، فإن اليهودية لم تتمكن من اقتلاع الوثنية من أرض اليمن والعراق، وإنما بقيت حبيسة أتباعها.

ثانياً ـ المسيحية

المسيح نسبة إلى أنبياء بني إسرائيل، حيث كانوا يمسحون رؤوس الأنبياء الذين يأتون بعدهم بالزيت، ويطلق على هذا النبي بالمسيح المنتظر أي النبي الذي سيظهر من جديد. أما النصرانية، فهي نسبة إلى مدينة الناصرة في فلسطين، التي ولد فيها عيسى بن مريم عليه السلام.

وعلى الرغم من أن التوراة قد بشرت بعيسى بصفته المسيح المنتظر إلا أنهم لم يعترفوا به. حيث أن المسيح المنتظر عند اليهود قائد قوي يقارع الأعداء بصلابة، بينما جاء عيسى داعياً إلى

(٨١) سفر القضاة، الفصل السابع.

التخلي عن العنف، إلا أنه لم يستمر بدعوته فترة طويلة إذ تقضي الديانة اليهودية، وإنما استمر لمدة ثلاث سنوات فقط، ووقوفه ضد رجال الدين. وقد هرب أتباعه إلى المدن الكبرى ليكملوا رسالته، ثم انفصل أتباعه عن اليهودية، وأطلق عليهم بالمسيحية أو بالنصرانية[82].

وقد جاءت المسيحية مختلفة في بعض جوانبها عن الديانة اليهودية، والأهم في ذلك أن المسيحية تؤمن بالتبشير، أي بنشر الديانة المسيحية لغير بني إسرائيل، وذلك بخلاف الديانة اليهودية التي حصرت دعوتها ببني إسرائيل فحسب.

وقد أطلق على كتاب عيسى عليه السلام بـ (الإنجيل) وكتب هذا الكتاب بعده بسنين عديدة، ولم يتفق أتباعه على إنجيل واحد، وإنما ظهرت عدة أناجيل، كل منها يدعي أنه الأصل.

ودخلت المسيحية اليمن من خارج شبه الجزيرة العربية، فقد بدأت المسيحية في الواقع تتسرب إلى اليمن في فترة مبكرة عن طريق بعض رجال الدين المسيحي الذين فروا أمام الاضطهاد الديني في سورية في فترات لا يعرف تحديدها. ولكن أول بعثة دينية مسيحية إلى اليمن كانت في عهد الإمبراطور البيزنطي قسطنطين في سنة ٣٥٦ م تحت قيادة (ثيوفيلوس انديوس) لأسباب سياسية تتعلق بمحاولة مد النفوذ البيزنطي إلى اليمن في فترة اشتد فيها الصراع البيزنطي الفارسي حول السيطرة على منطقة الشرق الأوسط. غير أنه يجب عدم المبالغة في انتشار المسيحية في اليمن، إذ يبدو أن انتشارها لم يكن واسعاً[83]. فقد انتشرت المسيحية في اليمن في القرن السادس الميلادي في حرب الحبشة، حيث بنى أبرهة كنيسة بصنعاء سماها القليس[84].

وقد شاهدنا آثار كنيسة أبرهة، وهي حفرة دائرية يبلغ قطرها نحو عشرة أمتار وعمقها نحو خمسة أمتار تقع في صنعاء القديمة قرب باب السلام، وتسمى المنطقة التي توجد عليها آثار الكنيسة بـ (القليس). ويطلق اليمنيون على هذه الكنيسة بـ (كنيسة أبرهة) و (غرفة القليس) ولسان التسمية الأخيرة، هو اعتقاد أهل اليمن حالياً بأن الكنيسة كانت تتكون من عدة طوابق، وأنها غرقت في الأرض، وأصبحت حفرة بالشكل الذي عليه حالياً.

(٨٢) الدكتور رشدي محمد عليان والدكتور سعدون محمد الساموك، تاريخ الديانتين اليهودية والمسيحية، بغداد ١٩٨٨ م، ص ٩٧.

(٨٣) الدكتور لطفي عبد الوهاب يحيى، مصدر سابق، ص ٣٩١.

(٨٤) تاريخ ابن خلدون، الجزء الثاني، ص ٦٠.

والذي نعتقده أن بناء الكنيسة من حجر كما هو حال البناء اليمني القديم والحديث، وأن سكان المنطقة المجاورة للكنيسة قاموا بقلع حجر الكنيسة واستخدامه لبناء بيوتهم كما حدث ذلك بالنسبة لسور بغداد، حيث قام المواطنون بقلع الحجر واستخدامه في بناء بيوتهم. أو أنهم حفروا الكنيسة من أجل البحث عن آثارها.

كما أن موقع الكنيسة والشوارع الضيقة المؤدية لها تدل بوضوح على أن تلك البناية كانت مقراً لأبرهة. حيث أن الكنائس والصوامع تبنى بعيداً عن البيوت، في حين أن البناية المذكورة تقع داخل المدينة. وقد شاهدنا باباً لا يزيد ارتفاعها على متر واحد. وقد كان من عادة الملوك القدماء من غير العرب أن يضعوا باباً بهذا الشكل يدخل منها الرسل والوفود، وعندما يجتازون الباب فإنهم ينحنون للملك، وهذا يعني أن البناية كانت مقراً لأبرهة أو قلعة عسكرية.

ولم تتمكن المسيحية أن تكتسح الوثنية من العرب كاليهودية للأسباب الآتية:

١ - أن المسيحية لا تتلاءم وطبائع العرب القائمة على الثأر والغزو والأنفة.

٢ - أن المسيحية فرضت على أهل اليمن بالقوة، فقد كانت المسيحية دين الحبشة، وفرضها أبرهة على اليمن بعد احتلاله لها. الأمر الذي زرع في نفوس أهل اليمن عدم تقبلها لكونها دين أعدائهم.

٣ - تقوم المسيحية على أساس الرهبنة، أي التفرغ للعبادة، بينما تتطلب حياة العربي بذل الجهد الكبير لمواجهة ظروف الحياة الصعبة.

٤ - أن الصراع بين اليهودية والمسيحية، وما بثه اليهود من دعاية ضد المسيحية، دفعت العرب إلى أن يكونوا بعيدين عن هذا الصراع.

٥ - تولى نشر المسيحية رجال دين من غير العرب، وغالباً ما جهل هؤلاء اللغة العربية أو التقاليد والعادات العربية. كما أن الكتب الدينية لم تكن باللغة العربية، ولهذا يجد اليمني أن هذا الدين غريب عليه لا يأتلف وطبيعته.

المبحث السادس

تاريخ المؤسسات الاقتصادية في اليمن

من مستلزمات قيام الحضارة في أية أمة من الأمم لابد أن تقوم تلك الحضارة على اقتصاد متين مستقل يضمن لها الديمومة وتوفير الموارد للبناء والتطوير.

ولكي تكون هذه الحضارة عريقة وثابتة، فإن اقتصادها ينبغي أن يشمل كامل الجوانب، وفي مقدمة ذلك تأمين الأمن الغذائي، وتوافر المواد الأولية لإقامة صناعة تسد حاجة الأمة وتبعدها عن الخضوع لأية أمة أخرى.

وقد منح الله سبحانه وتعالى اليمن الأرض الخصبة الصالحة للزراعة والمواد الأولية والمواد الثمينة، ومنح أهل اليمن القدرة في ممارسة التجارة.

وبناء على ذلك فإن هذا المبحث يتضمن المطالب الآتية:

المطلب الأول

الزراعة في اليمن القديم

تتميز اليمن عن بقية أجزاء الوطن العربي بشهرتها بالزراعة، ولهذا سميت باليمن الخضراء. وقد ساعد على ذلك تعدد المناطق والنشاط الزراعي، حيث تساق الأتربة إلى المحلات المناسبة كالمحلات الجبلية، ثم تدرج الجبال وتقسم إلى حقول صالحة للزرع. ومن يشاهد هذه الجبال يندهش لعناية الفلاح اليمني. وللفلاح اليمني خبرة واسعة بمواسم الزراعة يعرف كل يمني بالتوارث. وتسد اليمن حاجاتها من الزراعة ولا تستوردها من الخارج. حيث تزرع الحبوب والبقول والفواكه والخضراوات، والقطن، وينتج العسل. وتنتشر الزراعة في اليمن في الوديان وعلى سفوح الجبال والذرى وفي السهول، ويبنون المزارع الصناعية في السفوح المنحدرة الصخرية، برفع الأحجار منها وإكساء الأرض بالتراب من أسفل الوادي، وجعلها صالحة للزراعة.

وتنتشر المزارع المدرجة على سفوح الجبال في جميع مناطق اليمن . وتزرع الأرض الواقعة على جوانب الوديان للاستفادة من مياه السيول عند نزول الأمطار ، حيث تحمل السيول تربة غرينية فترسب في الوديان وعلى جوانبها ، فيحرث الناس تلك الأرض ويهيئون منها حقولاً للمزرع ، ويحيطون كل مزرعة بأكوام التراب . وعند جريان السيول يصرفون مياهها إلى تلك المزارع بالسواقي . وما يميز اليمن عن غيرها ، أن الزراعة مستمرة فيها طوال السنة في المكان الواحد . حيث يرى المرء مزارع آن حصادها وأخرى تزرع حديثاً في أول نمو المزروع . فكل الأرض مستعدة للعطاء في كل وقت[86] . وقد نبغ أهل اليمن في هندسة الري فأنشأوا السدود والأحواض ومعرفتهم الواسعة بأنظمة الري[87] .

ومن يشاهد اليمن حالياً يجد المسطحات المدرجة من أعلى الجبال إلى الوادي ، صممت بشكل جميل ، ويحس الناظر بعمق الجهد الذي صرف في ترتيب هذه المسطحات ، مما يدل على قوة إرادة الفلاح اليمني في مقارعة الطبيعة وقهرها ، والاستفادة من هذه الطبيعة الشاقة وتحويلها إلى طبيعة تنسجم ورغبات الفلاح اليمني .

كما أن تعدد الصنوف الزراعية وفر لليمن الاكتفاء ، فإنها تستطيع سد كل حاجاتها دون أن تعتمد على الخارج . ويبدو أن صعوبة المواصلات بسبب طبيعة الأرض كانت أحد العوامل في أن تعتمد كل منطقة على زراعتها . يضاف إلى ذلك ، أن المشاكل التي تحصل بين القبائل أوجبت على كل قبيلة أن تعتمد على أرضها وقدرات أبنائها ، خاصة عندما تتأزم العلاقات بين هذه القبائل .

ويمكن القول إن تعدد صنوف الزراعة وطبيعة الأرض كانت أحد العوامل الرئيسة التي أوجبت على اليمني أن يحتفظ بأرضه ولا يهاجر عنها .

وإنه من الواضح أن الاستقرار في الأرض والتوطن فيها وعدم مغادرتها ، من العوامل المشجعة لإقامة الحضارة فيها ، فالعربي الذي لاتجود أرضه بما يحتاجه إليه ، تدفعه للبحث عن أرض أخرى لسد حاجاته ، وبذلك فإن عدم التوطن للستقر في الأرض لاتدفع العربي إلى إقامة الحضارة القائمة عليها ، وهذه المشكلة سادت الوطن العربي ، عدا اليمن ، حيث ارتبط اليمني بأرضه ، فأقام الحضارة عليها ، وتفنن بزراعتها ، وارتبط بجذورها .

---

(86) زيد بن علي عنان ، مصدر سابق ، ص ٧٦

(87) الدكتور ناجي معروف ، مصدر سابق ، ص ٨٢

وطبيعة الزراعة في اليمن وارتباط اليمني بأرضه تتطلب إقامة علاقات قانونية بين أفراد الجماعة قد لاتتوافر في أجزاء الوطن العربي الأخرى التي لاتتوافر فيها وسائل التوطين الدائم . فالعربي في الأجزاء الأخرى من الوطن العربي لا يهتم بملكية الأرض ولا بالقوانين التي تنظمها ، لأنه غير متوطن فيها ، بينما يرتبط العربي في اليمن بأرضه ويتمسك بها ، ويعدها جزءاً من أملاكه وثروته فلا يغادرها . ولهذا فقد وفر اليمنيون وسائل حماية أرضهم ودافعوا عنها ، ووضعوا القواعد المنظمة للتصرف بها واستغلالها واستثمارها . وإن العرف اليمني القديم لا زال الكثير منه سارياً حتى الوقت الحاضر في التصرف بالأرض .

وقد ساعد على تطور الزراعة في اليمن اهتمام أهل اليمن بتطوير وسائل الري بصورة فاقوا بها كل الأمم . وإن ما وضعوه من سدود وصهاريج ومخازن وسواقي للأنهر تعد مفخرة يفتخر بها كل العرب . ولا تزال آثار هذه الوسائل شاخصة حتى الوقت الحاضر .

وقد ساعد تطوير وسائل الري في اليمن على تحقيق ما يأتي :

١ - تأمين المياه الكافية للزراعة ، وخاصة في المواسم التي تشح فيها المياه .

٢ - توثيق العلاقة بين القبائل اليمنية المستفيدة من هذه الوسائل ، ذلك أن إنشاءها يتطلب مشاركة جميع هذه القبائل . كما أن الاستفادة من وسائل الري يتم الاتفاق بين القبائل لتنظيم حصة كل قبيلة من المياه ما يكفي لزراعتها ، الأمر الذي يتطلب من القبائل المستفيدة أن تعزز العلاقة بينها .

٣ - إن تنظيم وسائل الري في اليمن يمنع الفيضانات في مواسم الأمطار .

٣ - إن تأمين المياه بواسطة وسائل الري التي ابتكرها اليمنيون القدماء ، ساعدت على اطمئنان أهل اليمن نحو الاستقرار بأرضهم وعدم مغادرتها . وأنه من الواضح أن الاطمئنان والاستقرار في أرض معينة تدفع سكانها إلى إعمار الأرض وإقامة الحضارة عليها .

٤ - إن توفير مصادر المياه والاستقرار على الأرض دفعت اليمني إلى التمسك بالهجرة عن اليمن ، وتلك خاصية امتازت بها قبائل اليمن . حيث أن القبائل العربية الأخرى غالباً ماتعتمد على الهجرة في البحث عن الزراعة أو الكلأ . ولهذا فعندما كانت وسائل الري في اليمن عامرة ، لم يهاجر اليمني إلى أرض أخرى .

٥- إن تطور الزراعة بفعل تطور وسائل الري في اليمن لم تدفع اليمني [illegible] في أن يهاجر من الريف إلى المدينة، بل إن هذه الظاهرة لا زالت قائمة في اليمن حتى الوقت الحاضر، حيث أن مركز الجذب هو الريف وليس المدينة، وبعدما أقام اليمني في المدينة وتقلد الوظائف المدنية أو العسكرية، فإن الريف يبقى موطنه الأصلي، ولهذا نجد أن البناء والعمران في الريف أكثر مما هو في المدن، حيث تشاهد البيوت والقلاع المشيدة من الحجر في كافة أرياف اليمن، وهذه الحالة لم نجدها في أية دولة عربية أخرى عدا اليمن.

ويمكن القول إن اليمني لا يشعر بالأمن والاستقرار إلا في قريته، وقد أصبح الريف عبر العصور في اليمن مركز الجذب، أما المدن فإنها لم تتوسع في اليمن بالشكل المطلوب، فلم يشهد سور صنعاء القديمة [illegible] أو [illegible] القديمة، لأن الريف في اليمن [illegible]، فلم تعد المدن اليمنية سوى محطات استراحة لليمني لقضاء حاجته ثم العودة إلى الريف.

٦- إن توزيع وسائل الزراعة في أراضي اليمن كافة أسهم في التوزيع السكاني في اليمن، وقد [illegible] سكان اليمن في الجبال يتوزعون في مناطق زراعية متناثرة، [illegible] أن بعض المناطق السكنية الزراعية منقطعة لانعدام طرق المواصلات إليها.

و[illegible] فإن وسائل الري والزراعة المنتشرة في اليمن منعت الازدحام السكاني في بعض المناطق، والتوزيع السكاني في مناطق أخرى.

المطلب الثاني

الصناعة والتعدين في اليمن القديم

أولاً - الصناعة في اليمن

اشتهرت اليمن بالصناعة، فقد اشتهرت بصنع الأواني النحاسية والخشبية، وصنع التماثيل، وكانت بعض المدن تشتهر بصناعة معينة تتميز بها على غيرها، فالمدينة [illegible] كانت تشتهر بصناعة الأزر المحوكة بالذهب، والأقمشة الحريرية والصوفية، ومدينة صعدة خاصة باستخراج الحديد وصناعته، ودباغة الجلود وتصنيعها، وقد اشتهرت اليمن بصناعة الأسلحة على اختلاف أنواعها كالسيوف والرماح والخناجر والتروس والخوذ والدروع، وقد دلت الآثار المكتشفة على صناعة

[illegible] وتصنيع الأحجار الكريمة [illegible] الست والذي يطلق عليه بالقصص، واستعملوا الساعات [illegible]، واشتهرت اليمن بصناعة مواد الزينة الخاصة بالنساء، وعملوا سبك النقود، وقد اشتهرت اليمن باستخراج الحديد وصناعته(٥٨)

فقد ضرب اليمنيون نقوداً نقشوا عليها صور الملوك وأسماءهم وأسماء المدن التي ضربت فيها [illegible] حروف المسند، ورسوم رموز سياسية أو اجتماعية كصورة البومة أو الصقر أو رأس الثور رمز الفلاحة والزراعة، أو صورة الهلال وهو رمز [illegible]، وبجانب تلك الرموز كتابة بالخط المسند(٥٩)

إن ضرب النقود لا يمكن أن يتم إلا إذا كان اقتصاد الدولة يتمتع بالاستقلال التام [illegible] ولا يخضع لسيطرة اقتصادية لدولة أخرى، وهي تدل على قدرة الدولة وإمكانياتها وثقة [illegible] بها، ولا يمكن أن يتم إلا إذا كانت الدولة تتمتع بإمكانات اقتصادية وسياسية متطورة، [illegible] عدد من الدول في الوقت الحاضر لا تتمكن من ضرب نقودها، وإنما تتولى ذلك شركات أجنبية [illegible]

ثانياً - التعدين

اشتهرت اليمن بالفضة والذهب والأحجار الكريمة، وكان ذلك من أهم أسباب طمع الغزاة بها، وقد شبهها البعض بكاليفورنيا في هذا الزمان لكثرة مناجمها، حتى أن بعضهم [illegible] معدنياً، وهناك ثروة واسعة في التاريخ القديم، ومن هذه المناجم منجم [illegible] ومنجم [illegible] في [illegible] كلاب، ومنجم [illegible] ومنجم القفاعة ومنجم [illegible] المذكور في التوراة، ومعادن البيضة [illegible] وهو معدن [illegible] وهو معدن ذهب غزير، ومنجم ذهب في [illegible]، ومنجم [illegible] من [illegible]، ومنجم الفضة [illegible] المناجم.

وفي اليمن فضلاً عن الذهب مناجم الجواهر والمعادن الأخرى كمنجم الفضة في الرضاض ومناجم الحديد في نقم وعمان، وأنواع أخرى من المعادن والعقيق(٦٠)

---

(٥٨) [illegible]، مصدر سابق، ص[illegible]

(٥٩) جرجي زيدان، مصدر سابق، ص[illegible]

(٦٠) جرجي زيدان، مصدر سابق، ص[illegible]

ولا يزال العديد من مناطق اليمن المليئة بالذهب والفضة والنحاس والأحجار الكريمة غير المستخرج حتى الآن مما يدل على عطاء الأرض اليمنية وكثرة خيراتها وتنوع معادنها.

وتميز الصناعة والتعدين في اليمن القديم بما يأتي:

١ ـ أن الصناعة اليمنية القديمة صناعة يدوية، حيث لم تظهر في ذلك الوقت المصانع الإنتاجية الكبيرة، وإنما كانت الصناعة تعتمد على الحرف اليدوية، الأمر الذي يتطلب استخدام أعداد كبيرة من الصناع، وهذا يعني وجود طبقة عاملة كبيرة كانت في اليمن، ولابد لهذه الطبقة من نظام لعمل يوجهه.

٢ ـ أن توفر المواد الأولية في اليمن كالحديد والذهب والفضة والنحاس والأحجار الكريمة كانت أحد الأسباب الرئيسة في تطور الصناعة اليمنية، في حين أن دول الشرق القديم كالدولة الآشورية والبابلية والفرعونية، لا تتوافر فيها هذه المواد، وبالتالي فقد اعتمدت على منتجات اليمن.

٣ ـ أن عمل أهل اليمن بالتجارة وخاصة التجارة الخارجية شجع اليمنيين على الصناعة، أو قد يكون العكس من ذلك، أن الصناعة شجعت على التجارة، ذلك أن وجود أسواق خارجية لتصريف المنتجات الصناعية اليمنية أدى إلى توسيع الصناعة في اليمن.

٤ ـ أن وجود صناعة ومواد أولية مع وجود زراعة في اليمن جعلت الاقتصاد اليمني اقتصادا متكاملا، ويمكن الاستفادة من هذه الحالة عسكريا أكثر في حالة قيام حرب بين اليمن والدول الأخرى، ذلك أن اليمن لا تعاني من حصار اقتصادي عليها، أو وقف التعامل التجاري بينها وبين الدول الأخرى، بل إن الدول الأخرى هي التي تعاني من ذلك.

المطلب الثالث

التجارة الدولية

عاش العرب قبل الإسلام قبائل متفرقة ومجتمعات متشابهة، فهناك المجتمع الرعوي وهناك المجتمع التجاري وهناك المجتمع الزراعي، واشتهرت كل منطقة بنشاط يناسب طبيعتها.

وقد حظيت بلاد العرب بموقع تجاري ممتاز بين البلاد الأخرى المجاورة، فهي تقع في طريق

التجارة الدولية، شمالا وجنوبا بالدولتين الكبيرتين في ذلك الوقت فارس والروم، والتي تقع بين حدوده والهند[31]، أضف إلى ذلك ما تقوم في وسطها من مراكز ومحطات تجارية ترتبط بطرق حسب نشاط ومناطق اليمن، وبلاد العرب رغم أنها كانت مختلفة أنشطتها وطبيعتها، فاختلفت لذلك خصائصها التجارية ومواردها، فمنها قاحل لا يصلح للزرع ومنها خصب يصلح للزرع والضرع، ومنها يصلح للرعي والتنقل، [illegible] للزرع، [illegible] للرعي والنشاط التجاري، وكان أهل اليمن تجارة واسعة ومعادنهم وافرة لما فيها من الخصب والرخاء والمحاصيل المتنوعة والمعادن، الفضة وغير ذلك من أسباب الثروة والغنى[32].

ونتيجة لاختلاف المناطق العربية، فقد تميزت كل منطقة بما يصلح ويتسع، وعرفت اليمن مثلا بالورس والعصب والبرود، وعرفت الشام بالزيت، ومصر بالأردية، واشتهرت الطائف بالجلود والمصنوعة والخمور، وقال الأصمعي أربعة قد ملأت الدنيا ولا تكون إلا في اليمن: الورس والكندر والخطر والعصب[33].

وكان اختلاف المناطق العربية ما جعل حركة التجارة مستمرة، فلكل منطقة تشتهر [illegible]، ويقول ابن [illegible] إن العرب فيها [illegible] في [illegible] وأسماء [illegible]، وزاولوا بعض الحرف التجارية التي تدر عليهم أرباحا، والتي تسد في معاشهم [illegible]، وقد عرفت اليمن من التجارة والحرف كعاد وثمود وتبع، [illegible] الصناعة [illegible] الدولة، فظلت مستخدمة حتى الآن، واختصت بذلك كصناعة [illegible] والعصب، [illegible] من [illegible] والحرير.

وقد اشتهر العرب بين الأمم بتجارتهم، ووصفوا بأنهم قوم تجارة ورحلة في سبيلها، وإن مكة [illegible] اشتهرت به ووصلت إليه من التجارة، وكان لتجارتها مكانة مرموقة في تجارة

---

(31) محمد السيد غلاب، التجارة في عصر ما قبل الإسلام، دراسات تاريخ الجزيرة العربية، [illegible] المصادر، الرياض، ص ٢١.

(32) ناصر بن سعد الرشيد، نشاط العرب التجاري في العصر الجاهلي، الجزيرة العربية قبل الإسلام، الجزء الثاني، السعودية ١٩٨٤م، ص ٢٤٥.

(33) أحمد حسين شرف الدين، مسالك القوافل التجارية في شمال الجزيرة العربية وجنوبها، الجزيرة العربية قبل الإسلام، السعودية ١٩٨٤م، ص ٢٥٣.

الشرق وتجارة العالم[٩٤] ، حتى ذكرتهم التوراة ووصفتهم بالثروة والتجارة ، حيث كان لسبأ نشاطها التجاري الواسع ، فقد ذكرت التوراة أن ملكتها قدمت إلى سليمان وزنه ذهباً وأطياباً كثيراً وأحجاراً كريمة . وكان أهل سبأ يحملون ما يصل إليهم من بضائع الحبشة والهند إلى مصر والعراق والشام . وكان لسبأ نفوذ تجاري واسع في هذه الممالك . وكانت سفنها تمخر عباب المياه بين موانئ بلاد العرب الشرقية والهند ، محملة بالمنتجات وخاصة الطيب والبخور والحيوانات النادرة يستخدمون البحر والبر . فكانت القوافل تنطلق من شبوة في حضرموت وتذهب إلى مأرب عاصمة سبأ ، ثم تتجه شمالاً إلى مكة وتظل في طريقها من البتراء حتى غزة المطلة على البحر الأبيض المتوسط[٩٥] .

وظلت الممالك اليمنية تسيطر على التجارة في الدول المجاورة حتى القرن السادس الميلادي ، عندما تحولت التجارة إلى قريش ومكة ثم المدينة . كما ظلت اليمن محتفظة بعلاقاتها التجارية مع الحبشة وظلت تستورد ما عندها من عاج وأبنوس ، وتصدر إليها بالمقابل سلعها[٩٦] .

وقد برزت دول اليمن في التجارة الدولية . ومن هذه الدول معين وحضرموت وسبأ وقتبان ، والتي تعاملت مع الأنباط والتدمريين في الشمال . وقد أثبتت هذه الدول قدرتها على تأمين خط التجارة الدولية ، وأنشأت مدناً وأقامت محطات لاستراحة التجار ، وشيدت استحكامات حامية لم تحمي تجارتهم[٩٧] .

وكان من نتيجة ازدهار تجارة اليمن أن دفعت الحكومات التي حكمتها إلى استعمار أقاليم أخرى من أجل المحافظة على تجارتها وتأمين طرق مواصلاتها[٩٨] .

وبالمقابل لذلك ، فقد كانت السفن الهندية والصينية تشعر بالأمان بتجارتها مع اليمن . فقد كانت هذه السفن ترسو في عدن والشحر والمكلا ، وتفرغ حمولتها لتنقلها قوافل المعينيين والسبئيين

---

(٩٤) أحمد حسين شرف الدين ، مسالك القوافل التجارية في شمال وجنوب الجزيرة العربية ، الندوة العلمية الثانية ، الرياض ، ص ٩٣

(٩٥) ناصر بن سعد الرشيد ، مصدر سابق ، ص ٢١٥

(٩٦) ناصر بن سعد الرشيد ، مصدر سابق ، ص ٢١٦

(٩٧) أحمد حسين شرف الدين ، مصدر سابق ، ص ٢٥١

(٩٨) ديتلف نيلسن وآخرون ، مصدر سابق ، ص ١١٤

عبر الصحراء ، ثم تنتهي بحورو وصيدا عن طريق العلا والبتراء ، أو تتجه غرباً إلى غزة وعسقلان ، أو شمالاً شرقياً إلى الحيرة ، أو تسير شرقاً في بحرين على شواطئ الخليج العربي .

ومن أهم خطوط التجارة الدولية التي تتعلق بتجارة اليمن :

١ - خط صنعاء - الكوفة .

٢ - خط صنعاء - مكة .

٣ - خط صنعاء - العقير .

٤ - خط اليمامة - البصرة[٩٩] .

النشاط البحري

إن اليمن بحكم موقعها الجغرافي محاطة من جهات ثلاثة بساحل طويل . وقد أوصلت سفن اليمن عبر المياه العميقة في البحر الأحمر والخليج العربي بالعراق ومصر . وتتحدث النقوش السبئية والأكدية والرومانية التي ترجع إلى الألف الثالث قبل الميلاد عن صلات تجارية بين العراق واليمن وازدهرت بفعل ذلك مدن الصحراء مثل مأرب ومعين وحوال والعلاء والبتراء بطرق القوافل البرية . وازدهرت مدن الجزيرة مثل عدن والمكلا والمخا[١٠٠] .

وفي القرن الأول الميلادي ازدهرت حركة التجارة البحرية الدولية بشكل ملحوظ . واكتسبت الموانئ اليمنية حركة كبيرة في نقل السفن التجارية[١٠١] .

وقد أثبتت الكتابات الأشورية والبابلية والسومرية تطور التجارة الدولية بين هذه الدول واليمن عن طريق التجارة البحرية والبرية . وتم إنشاء العديد من السفن التجارية لهذا الغرض[١٠٢] . وبذلك فقد ملك العرب في أيديهم زمام التجارة بين الشرق والغرب . فكانت لهم السيادة على الخليج العربي والبحر الأحمر والمحيط الهندي[١٠٣] .

---

(٩٩) أحمد شرف الدين ، مصدر سابق ، ص ٢٥٣

(١٠٠) أحمد حسين شرف الدين ، مصدر سابق ، ص ٢٥٦

(١٠١) الدكتور محمد عبد القادر بافقيه ، مصدر سابق ، ص ٩١

(١٠٢) الدكتور سيد عبد الكريم البكر ، مصدر سابق ، ص ٢٥٥

(١٠٣) الدكتور سيد عبد الكريم البكر ، مصدر سابق ، ص ٤١٥

ولهذا يرى الباحثون أن عرب اليمن كانوا أهل تمدن ودولة لا تقل عن دول معاصريهم في آشور وبابل ، فابتنوا المدن وشادوا القصور والهياكل ، وتبسطوا في العيش . غير أن تمدنهم لم يكن حربياً كتمدن الآشوريين والبابليين والفرس والمصريين ، بل كان تجارياً كتمدن الفينيقيين ، فكانوا واسطة التجارة بين الشرق والغرب والشمال والجنوب في عهد ذلك التمدن ، فانقطعوا لأعمالهم وتفرغوا لاستثمار أرضهم ، بغرس الحبوب ، وحفر المناجم ، وصنع العطور والأطياب ، وركوب القوافل في القفار والسفن في البحار لنقل السلع ، وتوالت أجيال منهم كانوا هم وحدهم تجار العالم[١٠٤] .

وقد تميزت التجارة في اليمن بالخصائص الآتية :

١ - وفرت التجارة لليمن الاطلاع على الحضارات الأخرى واقتباس ما يمكن أن يفيد اليمن .

٢ - ساعدت التجارة على تصريف البضائع اليمنية في الخارج ، وتوفير متطلبات اليمن من البضائع التي تحتاجها .

٣ - ساعدت التجارة على إقامة علاقات متطورة مع الدول الأخرى من أجل ضمان التجارة معهم .

٤ - دفعت التجارة إلى قيام الدول في اليمن بتأمين خطوط مواصلاتها ، وذلك عن طريق الاتفاق مع الأقوام التي تقع إقامتهم على هذه الخطوط ، أو احتلالها لأغراض التجارة .

---

(١٠٤) جرجي زيدان ، مصدر سابق ، ص ١٨٣

الفصل الثاني

أقسام القانون في اليمن القديم

من الواضح أن النظام القانوني لأي مجتمع من المجتمعات يظهر منذ ظهور الجماعة، ذلك أن القانون مجموعة قواعد تنظم السلوك الاجتماعي، فتنشأ هذه القواعد بمجرد تواجد الجماعة، إذ لا يمكن أن نتصور وجود جماعة ما بدون قواعد تنظم سلوكهم وتحدد طبيعة علاقاتهم، فعلاقة القانون بالمجتمع، هي علاقة تنظيمية، حيث تحدد الحقوق والواجبات لكل فرد من أفراد الجماعة، وحقوق وواجبات الجماعة مع الجماعات الأخرى. فالقانون وسيلة تنظيم وتطوير لأي مجتمع من المجتمعات.

فعندما تنعدم السلطة المركزية للجماعة، يكون القانون انعكاساً للواقع الموجود، وتصبح قواعده ملزمة نتيجة رسوخها لدى الجماعة بمضي المدة وتستمد قوتها في ضمير الجماعة باعتبارها قواعد يحترمها الجميع ويطيعها. وبذلك تستمد القاعدة القانونية قوتها الملزمة من رسوخها في ضمير الجماعة بمرور الزمن، وتصبح القاعدة القانونية في هذه الحالة ما هي إلا انعكاس لتصرفات الجماعة. وإنه من الصعوبة تغيير هذه القواعد لرسوخها لدى المجتمع.

أما إذا ظهرت السلطة المركزية لقيادة الجماعة، فإن الكثير من القواعد القانونية التي تضعها السلطة المركزية قد لا تكون قد استقرت في ضمير الجماعة، وإنما تستمد قوتها الملزمة من إرادة السلطة التي وضعتها طبقاً لما تراه ضرورياً لتنظيم المجتمع. وتفرض الجزاء على كل من يخالفها.

ولا نقصد بالقانون في هذا المجال التشريعات التي تضعها الدولة بوصفها المسؤولة عن قيادة المجتمع، وإنما نقصد بذلك كل قاعدة يطبقها الناس مهما كان مصدرها، فقد يكون مصدر القاعدة الدين، وقد يكون مصدرها العرف عندما يتواتر الناس على تطبيقها فترة من الزمن، وقد يكون مصدرها الدولة بما تصدره من تشريعات بوصفها صاحبة السلطة والسيادة، أو المراسيم والقرارات التي تصدرها السلطة المركزية للدولة.

وطبقاً لذلك : فقد عرف القانون بأنه « مجموعة القواعد العامة التي تنظم السلوك الاجتماعي والتي تفرض السلطة العامة الجزاء على من يخالفها »[1] . وبذلك فإن خصائص القاعدة القانونية :

١ ـ أنها قواعد عامة .

٢ ـ تنظم السلوك الاجتماعي .

٣ ـ فرض الجزاء على من يخالفها .

وطبقاً لهذا المفهوم سنتناول القواعد العامة التي نظمت السلوك الاجتماعي في اليمن القديم ، وهي القواعد التي مصدرها الدين أو العرف أو الدولة ، سواء أكانت قواعد القانون العام الذي ينظم شؤون الدولة أو قواعد القانون الخاص الذي ينظم العلاقات بين الأفراد .

وعلى الرغم من أن تقسيم القانون إلى قانون عام وقانون خاص من صناعة فقهاء القانون المعاصرين ، وأن قانون اليمن القديم لم يميز بينهما ، فإننا سنحاول تطبيق هذا التقسيم على القانون اليمني القديم ، جرياً لما يذهب إليه الفقه الحديث .

وبناء على ذلك ، فإن هذا الفصل يتضمن المباحث الآتية :

المبحث الأول ـ مصادر قانون اليمن القديم .

المبحث الثاني ـ القانون العام في اليمن القديم .

المبحث الثالث ـ القانون الخاص في اليمن القديم .

---

(١) يراجع كتابنا المدخل لدراسة القانون اليمني ، صنعاء ١٩٩٢ م ، ص ٧

المبحث الأول

مصادر قانون اليمن القديم

نقصد بمصادر القانون ، المصادر الرسمية التي تستمد القاعدة القانونية قوتها الملزمة منها وتصبح واجبة التطبيق . أي اختيار القاعدة التي يمكن الرجوع إليها أولاً لحل أو تسوية النزاع .

وتنظم كل دولة في الوقت الحاضر مصادر القواعد القانونية حسب أهميتها . فغالبية الدول تضع التشريع الذي تصدره الدولة في المقدمة وقبل أي مصدر آخر . ولا بد من الرجوع إليه أولاً . وإذا لم يكن هذا التشريع قد وضع حلاً للمشكلة المعروضة . فإن بعض الدول توجب الرجوع للشريعة الإسلامية ثم العرف . كما هو الحال في القانون اليمني[٢] . وتوجب دول أخرى الرجوع للعرف بعد التشريع مباشرة ثم الشريعة الإسلامية كما هو الحال في كل من القانونين العراقي[٣] والمصري[٤] . وإن لم يجد حلاً فيها فإنه يصار إلى المصادر الساعدة كالفقه والقضاء .

كما أن القوانين الحديثة ليست على درجة واحدة . فالدستور يأتي في مقدمة القوانين . ويلغي أي نص يرد في أي قانون آخر يتعارض معه . كما أن القانون الخاص يتقدم على القانون العام . وأن اللوائح (التعليمات) تأتي بعد القانون لأنه سندها الشرعي . ثم تأتي القرارات والأوامر . التي تسهل عملية تطبيق القانون .

وإذا كانت القوانين الحديثة تأخذ بنظرية التدرج القانوني . وأن القاعدة الأعلى هي واجبة التطبيق أولاً ثم القاعدة الأقل فهل إن القانون اليمني القديم أخذ بهذا النظام ؟

ومما لا شك فيه أن مصادر القانون اليمني القديم متنوعة . فهناك القوانين الدينية والعرف والقوانين التي تصدرها الدولة والمراسيم التي يصدرها الملك . وعليه سوف ندرس مصادر القانون اليمني القديم في المطالب الآتية :

---

(٢) المادة الأولى من القانون المدني اليمني الصادر عام ١٩٩٢ م .

(٣) المادة الأولى من القانون المدني العراقي .

(٤) المادة الأولى من القانون المدني المصري .

المطلب الأول

القواعد الدينية

يقصد بالقواعد الدينية : مجموعة القواعد التي مصدرها الدين . وقد كان الدين مصدر القواعد القانونية في جميع الأمم القديمة ، سواء أكان الدين سماوياً أم وضعياً .

وعندما كانت الوثنية قائمة ، كانت جميع القواعد التي مصدرها الآلهة تطبق على الأفراد ، فعندما ظهرت الديانة اليهودية فإنها لم تكن ديانة شاملة ، وإنما كانت ديانة محددة بما يسمى ببني إسرائيل . وعندما ظهرت الديانة المسيحية ، فإنها لم تثبت في الوجود إلا بعد مئات من السنين ، ولم تكن تتلائم وطبائع العرب . ولهذا استمرت الديانة الوثنية في جزيرة العرب ومنها اليمن .

ويعتقد اليمنيون القدماء أن الآلهة المصدر الأول للقانون ، وأن الآلهة هي التي تحميهم وتمنحهم صفة الأمان والاستقرار ، وأنها مصدر الدولة والشعب ، وأن الملك يعد نفسه ممثلاً للآلهة على الأرض ، وهو ابن الآلهة التي اختارته ليحكم الشعب .

وطبقاً لذلك ، فقد كان شيوخ القبائل يتعاونون في استغلال أراضي المعبد ، ويقدمون الهدايا والقرابين للمعبد ، وكان ما يصدر من الملك من قوانين وقرارات تعد صادرة عن الآلهة . وأصبحت مركزاً لتوثيق الأحلاف والعقود التجارية والمدنية ، حيث توضع هذه الوثائق في المعبد من أجل منحها قوة الإلزام والنفاذ[٥] .

وبناء على ذلك فقد كان المصدر الأول للقانون في اليمن ، هو الآلهة ، وأن ما يصدر من الملك من قوانين وقرارات تعد صادرة عن الآلهة .

وقد تأثرت القوانين التي تستمد مصدرها من الآلهة بالصراعات الفكرية بين معتنقي الأديان السماوية كاليهودية والمسيحية ومذاهبها المتناحرة وانتشار الحنيفية وحركة الصعاليك[٦] .

وعندما انتشرت اليهودية والمسيحية في بعض أجزاء اليمن تأثرت القوانين التي أصدرها الملوك بالأديان التي اعتنقوها ، وأصبحت مصدراً للقوانين المطبقة على الأفراد .

---

(٥) ديتلف نيلسن وآخرون ، مصدر سابق ، ص ١٩٥

(٦) الدكتور محمد عبد القادر بافقيه ، في العربية السعيدة ، مركز الدراسات والبحوث ، اليمن ١٩٨٧ م .

وفي جميع الأحوال يؤخذ برأي المعبد في التشريعات التي تصدرها الدولة[٧] .

وتتميز القواعد الدينية في اليمن القديم بما يأتي :

١ - أن الديانة الوثنية في اليمن القديم كانت هي السائدة على الرغم من أن اليمن عرفت الديانة اليهودية والديانة المسيحية ، وذلك لأن تطبيق تلك الديانتين لم تعم في جميع المناطق ولم تستمر لفترة طويلة . غير أنها قد أثرتا على سلوك وتصرفات أهل اليمن واقتبسوا منها بعض القواعد .

٢ - كانت الديانة الوثنية في اليمن مؤسسة دينية وسياسية واقتصادية . فقد كان أهل اليمن يقدمون الأموال للمعابد أو الآلهة ، عرفاناً منهم بالجميل الذي تسديه لهم في شفاء مرضاهم ، أو لعودة سالمة لذويهم من سفر ، أو منحهم ذرية أو زيادة غلتهم الزراعية ، أو لهطول الأمطار ، أو الربح الوفير أو الانتصار على الأعداء[٨] . وهذا يعني أن أهل اليمن القدماء كانوا يعتقدون أن الآلهة قريبة منهم وتحس بمشاكلهم ، وأن ما يصيبهم من خير وشر هو نتيجة رضا أو عدم رضا الآلهة عن تصرفاتهم ، ولهذا فإن التقرب للآلهة عندهم كان مبعثه السعادة لهم ، وبذلك فإن أساس تصرفاتهم القانونية هو الرغبة في إرضاء الآلهة ، ويعد هذا الرضا في معتقدهم رقابة ذاتية على صدق النوايا في تصرفاتهم .

٣ - أن المعابد الوثنية كانت تضم الآلهة ، وأن بعض الطقوس والتصرفات القانونية كانت تجري في المعابد ، بل إن نسخاً من العقود كانت تحفظ في المعابد ، وهذا ما يغرس الرعب والخوف لدى نفوس الأفراد ويدفعهم إلى تنفيذ التزاماتهم ، لأن الآلهة في اعتقادهم قد شهدت على تصرفاتهم القانونية ، وأنها ستنزل العقاب بحقهم إن هم خالفوا التزاماتهم .

٤ - أن خضوع الملوك ورؤساء القبائل للآلهة وأداءهم الطقوس الدينية أمام الجميع ، ووقوفهم أمام الآلهة بتضرع وخشوع من أجل كسب مودة المؤسسة الدينية وإضفاء الشرعية على سلطتهم ، كانت عاملاً مهماً في أن تدفع الأفراد إلى الخضوع للآلهة وكسب مودتها والتقرب إليها .

---

(٧) الدكتور أحمد عبد الملك بن أحمد قاسم ، قضاء المظالم في النظام الإسلامي وإمكانية تطبيقه في الدولة الإسلامية المعاصرة ، صنعاء ١٩٩٠ م ، ص ٢٥٥

(٨) سلطان ناجي ، من تاريخ الحضارة اليمنية ، مجلة اليمن السعيد ، سبتمبر ١٩٧٦ م ، العدد الرابع ، السنة الخامسة ، صنعاء ، ص ٤٩

٥ ـ لما كانت للمعابد في اليمن مؤسسة مالية ، فهي تملك الأموال والأراضي إضافة إلى ما يقدم إليها من الأموال من الأفراد ، والعدد الكبير الذي تملكه من الموظفين والخدم تجعل من المؤسسة الدينية سلطة سياسية وقانونية لها قدرة السيطرة على الأفراد وتوجيههم بالاتجاه الذي يخدم مصالح المعابد والأشخاص القائمين بإدارتها ، ولها هيبة في نفوس الأفراد .

٦ ـ تعد القواعد الدينية في اليمن القديم المصدر الأول للقانون ، والذي يلغي أي مصدر قانوني آخر يتعارض معه ، خاصة في الفترات التي يسيطر فيها المعبد على شؤون الدولة .

وفي العراق القديم كانت الآلهة المصدر الأول للقانون ، وتذكر الأساطير الدينية ، بأن الآلهة كانت تجتمع في أوقات محددة لنظر بعض القضايا وإصدار القوانين وإكسابها شكلها النهائي ، ومن الأمور التي يجتمع مجلس الآلهة لمناقشتها قضية تحديد الآجال ومحاكمة الإنسان في حالة عقوقه ، وقيامه بأي عمل قد يغضب الآلهة ، وانتخاب أحد الآلهة ليكون رئيساً ، ومنحه السلطة المطلقة في حالات الطوارئ والظروف الاستثنائية ، ومنح الملوكية للبشر واستردادها منهم ، واختيار من يقوم بتمثيل الآلهة على الأرض ، لحماية الحقوق الأزلية التي خلق الكون بموجبها التي تحكم الآلهة كما تحكم البشر[٩] . وكانت هذه الطريقة تهدف إلى نشر القوانين والتزام الأفراد بتطبيقها ، وإن مخالفتها تعد مخالفة للآلهة ، وتفرض العقوبة على كل من يخالفها .

المطلب الثاني

التشريع

يقصد بالتشريعات ، مجموعة القواعد القانونية التي تصدرها الدولة لتنظيم سلوك الأفراد .

والتشريعات التي تصدرها الدولة ، قد تأخذ بالعرف القديم وتقننه بنصوص قانونية واضحة ، أو أنها تضع قواعد قانونية جديدة لتنظيم سلوك الأفراد على أساس أن التشريعات وسيلة سريعة لإصلاح المجتمع عن طريق إدخال نظام أو مبادئ جديدة تطبق على جميع أجزاء الدولة ، وهذا ما يحقق وحدتها التشريعية ويقضي على الحلول المختلفة من منطقة لأخرى التي تعتمد على العرف[١٠] .

(٩) الدكتور عامر سليمان ، مصدر سابق ، ص ١٣٤

(١٠) يراجع عن مميزات التشريعات :

Jean Carbonnier, Droit Civil, Presses Univesttires de France, Paris 1977, p. 111

وتختلف طريقة وضع التشريعات في الوقت الحاضر من دولة لأخرى بحسب طبيعة الأنظمة القائمة ، فالدول الدكتاتورية يختص رئيس الدولة فيها بإصدار التشريعات ، ودول أخرى يختص فيها مجلس معين بإصدار التشريعات . أما الدول الديمقراطية فإن الجهة المختصة بإصدار التشريعات هي البرلمان .

ولما كان ملوك اليمن القديم يتمتعون بالسلطة التشريعية والقضائية والتنفيذية ، فإن الملك يُعدّ مصدر التشريعات التي تصدرها الدولة بصفة عامة[١١] . وقد عثر العلماء على بعض التشريعات الثمودية في اليمن والتي تتطابق مع تشريعات حمورابي الشهيرة في بابل[١٢] ، ويرى الباحثون أن التشريعات ظهرت في اليمن في القرن الرابع عشر قبل الميلاد[١٣] .

وعندما كانت الصفة الدينية تغلب على نظام الحكم في اليمن ، كانت التشريعات التي يصدرها تستمد قوتها الملزمة من الآلهة . فالملك يدعي أن الآلهة هي التي أصدرت هذه التشريعات . وعندما تحولت سلطة الحكم إلى السلطة المدنية استمر الملك بإصدار التشريعات . وأصبحت تستمد هذه التشريعات قوتها الملزمة من إرادة الملك وقوته المهيمنة على الدولة ، مع إسباغ بعض الجوانب الدينية على هذه التشريعات .

ولما كانت الدولة اليمنية تتكون من مجموعة من المقاطعات والقبائل التي تنضوي تحت قيادتها ، فإن التشريعات التي يصدرها الملك تصبح سارية المفعول على جميع المقاطعات والقبائل . أما التشريعات التي يصدرها ملك المقاطعة أو رئيس القبيلة فإنها تكون ضمن مقاطعته أو قبيلته .

ولما كان الملك بحاجة إلى القوة التنفيذية لتشريعات الدولة ، فقد اتجه إلى تشكيل برلمان يتولى إصدار التشريعات . ويتكون هذا البرلمان من مجلس واحد أو مجلسين ، يتكون المجلس الأول من رؤساء القبائل وأصحاب الأراضي الكبيرة وطبقة السادة . أما المجلس الثاني ، فإنه يتكون من الملك ورؤساء القبائل والأشراف وأصحاب الأملاك والموظفين الكبار في الدولة . وتقوم هذه المجالس بإصدار التشريعات ، خاصة فيما يتعلق باستثمار الأراضي الزراعية ، وجباية الضرائب وتنظيم شؤون الدولة[١٤] .

---

(١١) لطفي عبد الوهاب يحيى ، مصدر سابق ، ص ٩١

(١٢) لطفي عبد الوهاب يحيى ، مصدر سابق ، ص ٩٥

(١٣) الدكتور أحمد عبد الملك بن أحمد بن قاسم ، مصدر سابق ، ص ٢٥٥

(١٤) ديتلف نيلسن وآخرون ، مصدر سابق ، ص ١٣٢

وتصدر التشريعات التي تضعها المجالس باسم الملك لأنه هو الذي يملك هذا الحق[١٥].

ومن أبرز سمات التشريعات في اليمن القديم ما يأتي :

١ ـ على الرغم من التطور الحضاري للدولة اليمنية فإننا لم نعثر على جميع التشريعات التي كانت تحكم اليمن . وبناء على ذلك لم نتمكن من أن نكون نظرية عامة للقانون اليمني القديم . على الرغم من المعلومات التي تشير إلى أن العلماء وجدوا العديد من النقوش في اليمن تحتوي على تشريعات كانت تنظم المجتمع اليمني القديم[١٦] غير أننا لم نعثر على نسخ أو ترجمة لهذه التشريعات . وهذا بعكس التشريعات فى وادي الرافدين ، فقد تمكن العلماء من تحليل رموزها وترجمت إلى اللغات الحية العالمية .

٢ ـ إن وجود المؤسسة الدينية ودورها في إصدار التشريعات ووجود المجالس التشريعية ، لم تحد من سلطة الملك في إصدار التشريعات ، فقد كانت سلطة الملك سلطة مهيمنة على شؤون الدولة الداخلية والخارجية ، على الرغم من أن المجتمع اليمني يتكون من قبائل تتمتع باستقلال ذاتي ، وأن الملك لا يستطيع التخاطب مع الشعب إلا عن طريق رؤساء القبائل .

وسلطة الملك في اليمن القديم في إصدار التشريعات تتطابق مع سلطة الملك في وادي الرافدين ، فالملك حمورابي ملك بابل يذكر مسلته المشهورة التي تتضمن قوانينه ، بأن الآلهة فوضت الأمر إلى الإله مردوخ إله مدينة بابل القومي ، وسمت مدينة بابل ثم دعته لنشر العدل في البلاد »[١٧] . فلم تصدر هذه التشريعات الإلهية عن المعبد بل إنها صدرت من ملك بابل وحده .

المطلب الثالث

المراسيم الملكية

المرسوم الملكي ، أو المرسوم الجمهوري ، قرارات تصدر عن رئيس الدولة تتضمن تعيين كبار موظفي الدولة من العسكريين والمدنيين وترفيعهم وإعفاءهم من مناصبهم .

---

(١٥) لطفي عبد الوهاب يحيي ، مصدر سابق ، ص ٩٤

(١٦) سلطان ناجي ، مصدر سابق ، ص ٥٠

(١٧) الدكتور عامر سليمان ، مصدر سابق ، ص ٢٢٣

والمرسوم الملكي أو الجمهوري يختلف عن القوانين ، لأنها لا تتضمن أحكاماً قانونية عامة تطبق على المواطنين ، وإنما تتعلق بإدارة شؤون الدولة أو تعالج قضايا شخصية .

وتعد المراسيم الملكية أحد مصادر القانون في اليمن القديم ، وهي الأوامر والإجراءات التي يتخذها الملك في بداية حكمه أو بعدها لمعالجة الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في البلاد بصورة سريعة . حيث تتضمن هذه المراسيم قواعد قانونية ذات مفعول نافذ وملزم .

ومن هذه المراسيم ما أصدره الملك (تبان أسعد أبو كرب) باعتناق اليهودية ، والمرسوم الذي أصدره ملك حمير باعتناق النصرانية ، والمرسوم الذي أصدره الملك ثمود الذي دعا أخيه جديس إلى ترك بابل واللحاق به في اليمن[١٨] . والمرسوم الذي أصدره الملك يعرب بتعيين إخوانه على الأراضي التي احتلها .

ومهما كانت أهمية المراسيم الملكية في اليمن ، فإن نطاقها يبقى محدوداً ، لأن النظام القبلي في اليمن هو الذي يفرض على الملك إجراء التعيينات والقرارات المطلوبة . كما أن الملك لا يملك أن يفرض رؤساء القبائل على القبائل ، لأن مثل هذا التعيين غير معتمد في عرف القبائل اليمنية .

وقد كان الملك يأخذ رأي المعبد ورأي الجمعيات والنقابات المهنية ونقابات أصحاب العمل في بعض المراسيم . ولعلّ المراسيم التي يؤخذ فيها رأي هذه الجماعات هي المراسيم التي تمس أفراد هذه الجماعات ، وكل جماعة كان يؤخذ رأيها فيما يمسها من قوانين[١٩] .

وكانت للمراسيم الملكية أهمية كبيرة في العراق القديم في اعتبارها مصدراً من مصادر القانون ، وهي إجراءات فورية يتخذها الملك لمعالجة حالة استثنائية في فترة معينة ، وقد تتضمن هذه المراسيم قواعد قانونية ثابتة[٢٠] ، تقترب إلى صفة القوانين العادية . وقد اكتشف علماء الآثار في العراق العديد من هذه المراسيم .

---

(١٨) الدكتور أحمد زغلول عبد الحميد ، تاريخ العرب قبل الإسلام ، دار النهضة العربية ، بيروت ١٩٧٦ م ، ص ٨٨

(١٩) الدكتور أحمد عبد الملك بن أحمد بن قاسم ، مصدر سابق ، ص ٢٥٥

(٢٠) الدكتور عامر سليمان ، مصدر سابق ، ص ١٥١

المطلب الرابع

العرف

يقصد بالعرف « مجموعة القواعد القانونية التي تنشأ من اضطراد سلوك الناس على نحو معين في اتباعها زمناً طويلاً ، مع اعتقادهم بإلزامها ، وأن مخالفتها تستتبع توقيع الجزاء على المخالف »[41].

ويشترط في العرف لكي يكون ملزماً أن يتوافر فيه ركنان : الأول ركن مادي ، وهو تكرار العمل بقاعدة معينة فترة من الزمن . والثاني ركن معنوي ، الشعور من الجماعة بإلزام العرف وعدم مخالفته .

وينشأ العرف من التعامل المتكرر بين الأفراد على تطبيق قاعدة معينة ، وبذلك فهو يعبر عن رغبة الأفراد في تطبيق قاعدة معينة ، بينما يعبر التشريع عن رأي السلطة الحاكمة .

وقبل أن تنشأ الدولة كان العرف المصدر الأساسي للقانون ، ولا يزال العرف حتى الوقت الحاضر مصدراً مهماً من مصادر القوانين الحديثة ، ويسد النقص في التشريعات التي تصدرها الدولة .

والعرف المطبق في اليمن ، هو العرف القبلي الذي كان سائداً منذ القدم ، ولا تزال العديد من أحكامه مطبقة في اليمن في الوقت الحاضر .

وبناء على ذلك ، سنتناول العرف القبلي اليمني القديم كمصدر من مصادر القانون ، وأهميته ، وذلك في الفقرتين الآتيتين :

أولاً ـ العرف القبلي في اليمن القديم

لم يعرف العرب قبل الإسلام القوانين المنظمة المكتوبة في بداية عهد القبيلة أو الدولة في اليمن ، وكان كل ما عندهم مجموعة من تقاليد وعادات تمسكوا وطبقوها فترة طويلة من الزمن والتزموا بها أشد الالتزام حتى أصبحت بمثابة قواعد قانونية ثابتة أطلق عليها بالعرف القبلي .

---

(41) الدكتور توفيق حسن فرج والدكتور محمد يحي مطر ، المدخل للعلوم القانونية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ١٩٩٠ م .

غير أن نطاق هذه القواعد العرفية يتحدد في حدود القبيلة لا يعدوها إلى القبائل الأخرى . فلكل قبيلة قواعدها العرفية الخاصة بها . وهي أعراف على بساطتها جامدة اعتاد عليها أفراد القبيلة ويصعب عليهم مخالفتها أو تغييرها .

ومن طبائع العربي أنه يحافظ على عادات آبائه وأجداده ولا يرغب في تغييرها[22] . وقد أشار القرآن الكريم إلى ذلك : « إنا وجدنا آباءنا على أمة وإنا على آثارهم مقتدون » [الزخرف ٤٣/٢٣] .

ولا توجد حدود فاصلة بين العادات والأعراف والدين . فالأعراف عندهم أقرها المجتمع . والدين عادة سلكها الأفراد من أجل الاتصال بالآلهة ، ومعنى الدين عادة ، وقد اختلط الدين بالعرف حتى ليصعب الفصل بينهما[23] .

ويعد العرف القبلي في اليمن ، من أهم الوسائل المنظمة للعلاقات بين أفراد المجتمع . وإن دراسة العرف اليمني كمصدر مهم للقانون يوضح لنا طبيعة النظم القانونية السائدة في اليمن منذ أغوار سحيقة حتى الوقت الحاضر . فعلى الرغم من وجود الدولة ومؤسساتها المختلفة في الوقت الحاضر فإن العرف القبلي لا يزال هو المصدر الأساس للقانون في اليمن ، بل لا نغالي إذا قلنا إن تطبيق العرف القبلي في اليمن هو السائد الآن ، ويطبق في بعض الأحيان وإن خالف قاعدة قانونية مكتوبة صادرة عن الدولة .

ويعد العرف القبلي مصدراً مهماً من مصادر القانون في اليمن للأسباب الآتية :

١ ـ أن العرف القبلي يمثل النظام العام المتعارف عليه من قبل جميع أفراد المجتمع ، سواء أكان أثناء وجود الدولة أم في حالة غيابها .

٢ ـ أن العرف القبلي يمثل نظاماً اجتماعياً قديماً ورثته القبائل اليمنية ، وأصبح راسخاً لدى الناس .

٣ ـ يمثل العرف القبلي نظاماً ثابتاً وقوياً التزم الأفراد بتطبيقه باعتباره قاعدة قانونية ملزمة لا تجوز مخالفتها .

---

(٢٢) الدكتور حسين الحاج حسن ، مصدر سابق ، ص ٧٩

(٢٣) الدكتور حسين الحاج حسن ، مصدر سابق ، ص ٨٤

٤ - يتضمن العرف القبلي قواعد ومعايير محددة تعارف عليها الناس في معاملاتهم .

٥ - لا يتضمن العرف القبلي أية قواعد تخالف القانون العام والآداب العامة في المجتمع اليمني . وينظر إليه كقوة قانونية تعمل على ضبط ورعاية القيم الأخلاقية والروحية من خلال مايتضمن من قواعد سلوكية تنظم قيم المجتمع[٢٤] .

٦ - يمتاز العرف اليمني في اليمن بأن أكثر الأفراد والحكام يعرفونه ويطبقونه في تعاملهم اليومي وتسوية منازعاتهم . وإن كان هناك من هو مختص في معرفة القواعد العرفية كالقضاء والعرافة وأصحاب الرأي وشيوخ القبائل .

٧ - أن العرف القبلي اليمني يختلف عن الأعراف الأخرى ، في أن بعض قواعده مكتوبة تتداول بين المختصين به ، غير أن كتابة هذه القواعد لاتخرجه عن إطار العرف ، لأنه لم يصدر من الدولة وإن كانت تعترف به وتطبقه ، ولكنه نشأ عن التعامل والتطبيق العملي .

٨ - يحكم اليمن نوعان من العرف ، الأول العرف العام الذي يطبق على جميع قبائل اليمن ، كالقواعد الخاصة بتسوية المنازعات بين القبائل ومشاكل الأراضي بين القبائل ومشاكل المياه ، والثاني العرف الخاص بكل قبيلة ، وهو يختلف من قبيلة لأخرى . كالقواعد الخاصة بالقتل والسرقة والدية وقواعد الزواج وغيرها .

ثانياً - أهمية العرف في اليمن

وتعود أهمية العرف القبلي للأسباب الآتية :

١ - استقرار التنظيم الاجتماعي ، ذلك أن اضطراب التنظيم الاجتماعي يؤدي إلى الفوضى وعدم الاستقرار .

٢ - ضرورة وجود قواعد مستقرة تحقق العدالة بين أفراد المجتمع ، حيث أن اختلاف الأحكام التي تضبط تصرفات الأفراد تفقد الثقة بالقضاء .

٣ - المحافظة على التقاليد والعادات القديمة . ويمنع من تطبيق عادات وتقاليد تتداخل

---

(٢٤) الدكتور فضل أبو غانم ، البنية القبلية في اليمن ، دار الحكمة اليمانية ١٩٩١ م ، ص ٢٥٤

نتيجة الاختلاط مع الشعوب الأخرى ، خاصة وأن اليمن تقع على البحر وسهولة الاتصال مع الشعوب الأخرى التي تختلف عاداتها وتقاليدها عن ما هو موجود في اليمن .

٤ ـ يتميز العرف اليمني بالتطور . حيث أن القواعد العرفية التاريخية التي تناقلتها وتوارثتها الأجيال ليست قواعد جامدة لا اجتهاد فيها أو خروجاً على نصوصها الحرفية . إذ أنه في الكثير من الأحيان يحاول المحكون استنباط أحكام وقرارات غير موجودة في القواعد العرفية القديمة .

٥ ـ يعمل أفراد المجتمع اليمني على تطبيق القواعد العرفية باعتبارها تعبر عن سلوك قبلي ثابت ، وإن التمسك بالقواعد العرفية يحفظ للقبيلة احترامها ومكانتها بين القبائل الأخرى[٢٥] .

٦ ـ أن العرف اليمني القديم من القواعد المستقرة التي تناسب طبيعة المجتمع اليمني . ولهذا نرى أن الكثير من هذه القواعد لاتزال مطبقة حتى الوقت الحاضر بموافقة ورضاء جميع الأطراف ، لأنها تقدم لهم حلاً مقبولاً أكثر مما تتضمنه القواعد القانونية التي تشرعها الدولة في الوقت الحاضر . وأن الكثير من المنازعات القانونية لاتزال حتى الوقت الحاضر تجد تطبيقها خارج مؤسسات الدولة الرسمية . ولا يزال المجتمع اليمني يحتفظ بالقواعد العرفية المطبقة منذ القدم . وتعد (قواعد السبعين) المصدر الأساسي لكل القواعد العرفية المعروفة حتى الآن ، كذلك ما يعرف بقواعد (ابن زنباع) وغيرها من القواعد العرفية المدونة والمحفوظة عند بعض الأشخاص المعروفين باسم (المراغة الغصابة) . وتعد تلك القواعد من أهم مصادر العرف القبلي اليمني[٢٦] .

أما موقع العرف في العراق القديم ، فإنه على الرغم من الحركة التشريعية التي اتبعها العراقيون القدماء ، وإصدار القوانين والمراسيم بصورة فاقت غيرهم من الأقوام المعاصرة ، فإن العرف لم يفقد أهميته ، حيث يطبق المجتمع قواعد عرفية ثابتة في تعاملهم في الحالات التي لا يوجد فيها تشريع ، وخاصة في قضايا البيع والرهن والإيجار والإرث ، بل إن القوانين التي تصدرها الدولة مصدرها العرف القديم[٢٧] .

---

(٢٥) الدكتور فضل علي أبو غانم ، مصدر سابق ، ص ٢٥٥

(٢٦) المراغة الغصابة : يقصد بهم الهيئة القبلية التحكيمية العليا أي الأشخاص الذين يمثلون القضاء العرفي الأعلى وهو ما يشبه الاستئناف القضائي .
يراجع الدكتور فضل علي أبو غانم ، مصدر سابق ، ص ٢٦١

(٢٧) الدكتور عامر سليمان ، مصدر سابق ، ص ١٣٩

المبحث الثاني

القانون العام في اليمن القديم

يميز فقهاء القانون بين القانون العام والقانون الخاص ، وهو تمييز تقليدي ترجع أصوله إلى القانون الروماني القديم ، حيث كانوا ينظرون للدولة بوصفها سلطة عامة تعمل للصالح العام وتعلو على المصالح الخاصة التي تترك للأفراد حرية التعامل . وقد اختلف هؤلاء الفقهاء في وضع المعايير التي تميز بين القانون العام والقانون الخاص . فذهب بعضهم إلى وضع معايير موضوعية تقوم على أساس تحديد المصلحة التي يحميها القانون . فالقانون العام يحمي المصالح العامة ، والقانون الخاص يحمي المصالح الخاصة . وذهب جانب آخر من الفقهاء إلى وضع معايير شكلية تقوم على أساس اختلاف طابع كل من القانونين . فقواعد القانون العام قواعد آمرة مطلقة وقواعد القانون الخاص قواعد نسبية مكملة[٢٨] . وذهب آخرون إلى وضع العنصر الشخصي للتمييز بينهما ، فالقانون العام قانون الدولة والهيئات العامة ، والقانون الخاص هو قانون الأفراد[٢٩] .

وعلى الرغم من المعايير التي قيلت للتمييز بين القانون العام والقانون الخاص فإن ذلك لا يعني أن كل منها يدور في دائرة منفصلة عن الآخر . إنما يمثل هذين القانونين مجالين متجاورين يقترب بعضهما من الآخر قد يصعب التمييز بينهما .

ومن أهم القوانين العامة القانون الدستوري والإداري والمالي والدولي .

ومما لاشك فيه أن اليمن القديم يعرف مثل هذه القوانين . وسنتناول بحثها في المطالب الآتية :

---

(٢٨) الدكتور حسن كيرة ، المدخل إلى القانون ، ط د ، الإسكندرية ١٩٧٤ م ، ص ٥٩

(٢٩) الدكتور عبد الحي حجازي ، المدخل لدراسة العلوم القانونية ، الجزء الأول ـ القانون ، مطبوعات جامعة الكويت ١٩٧٢ م ، ص ٣٧٣

المطلب الأول

القانون الدستوري

يعرف القانون الدستوري بأنه « مجموعة القواعد التي تنظم نظام الحكم في الدولة » . وهو أعلى القوانين الداخلية . ويصدر الدستور بطرق مختلفة طبقاً لطبيعة نظام الحكم السائد ، فقد يصدر الدستور عن طريق المنحة من قبل رئيس الدولة ، أو عن طريق التعاقد بين ممثلي الشعب والحاكم ، أو عن طريق الجمعية التأسيسية ، حيث تتولى جمعية منتخبة من الشعب وضع الدستور وإقراره ، أو عن طريق الاستفتاء الشعبي ، حيث يطرح الدستور على الشعب للاستفتاء عليه[٣٠] .

وينظم القانون الدستوري القواعد الأساسية لنظام الحكم . ويحدد الواجبات والحقوق الأساسية والاقتصادية ، وكيفية تعيين رئيس الدولة واختصاصاته . وتعيين أعضاء السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية واختصاصاتهم ، وكيفية إصدار القوانين وتنفيذها ، وطبيعة نظام الحكم مركزياً أو فدرالياً .

ولم يعرف اليمن القديم القانون الدستوري بهذا الاسم ، وإنما عرفوا القواعد التي يتضمنها هذا القانون ، حاله حال أية دولة قديمة معاصرة للحضارة اليمنية القديمة .

ومن قواعد هذا القانون المطبقة في اليمن القديم ، تعيين الملك واختصاصاته ، والسلطة التشريعية ، وسنتناول بحث القواعد المنظمة لذلك .

أولاً ـ النظام الملكي في اليمن

١ ـ السلطة الدينية للملك

على الرغم من أن لكل دولة قديمة في اليمن لها دستورها الخاص .. فإن بعض فترات الحكم شهدت فيه اليمن نوعين من الدساتير . الأول : الدستور العام الذي يحكم جميع اليمن . والثاني : دساتير إقليمية أو محلية لكل منطقة[٣١] . وهذا ما يعرف في النظام القانوني الحديث بالنظام الفدرالي المركزي المطبق حالياً في الولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا .

(٣٠) الدكتور علي السيد الباز ، الرقابة على دستورية القوانين في مصر ، الإسكندرية ١٩٧٨ م ، ص ٢٨ . كذلك يراجع :
Wade and Bradley, Constitutional and Adminstrative Hong Kong 1987, p. 3

(٣١) ديتلف نيلسن ، وآخرون ، مصدر سابق ، ص ١٣٦

وظهر النظام الفدرالي في اليمن في الفترات التي تسيطر فيها دولة واحدة على الدول الأخرى ، وتخضع لحكمها مع منحها سلطات محدودة طبقاً لمدى قوة وسيطرة الدولة المركزية على الدول الأخرى .

وسواء أكان نظام الحكم في اليمن نظاماً فدرالياً أم مركزياً فإنه يخضع لدولة مركزية واحدة ، تستقل كل دولة عن الأخرى . فإن دول اليمن القديم تبدأ بنظام ديني ، ويلقب رئيس الدولة بلقب كهنوتي وهو (مكرب) أي (أمير الكهنوت) أو (أمير القربات) . وأن السلطة السياسية كانت تخضع للمعبد الذي يتمتع بسلطات واسعة ، ويمتلك الأموال والكيان المستقل المهيمن على الدولة ومرافقها العامة[٣٣] .

٢ - السلطة المدنية للملك

غير أن النظام الديني ، بدأ بالتغيير تدريجياً نحو النظام الدنيوي ، واختفت الألقاب الدينية لرئيس الدولة وظهر لقب (الملك) ، واستتبع انتقال السيادة على الأرض إلى السلطة المدنية ، وظهر نظام التملك والحقوق المترتبة عليه ، منفصلاً عن هيمنة المعبد . وأصبح الملك يملك الأراضي والاقطاعيات والأموال الأخرى يديرها باعتباره نائباً عن الآلهة ، ثم أصبح يديرها بصفته المدنية كملك له سلطات دنيوية . وبعد ذلك ظهر إلى جانب الملك شيوخ القبيلة كأصحاب إقطاعيات واسعة .

وعلى الرغم من انتقال السيادة من الحكم الديني إلى الحكم الملكي ، فإن هذا الانتقال للسلطة فحسب . فلم تبتعد فيه الدولة عن المفهوم الديني للسلطة بصورة نهائية ، بل إن الملك قد حل محل رجال الدين في إدارة السلطة ، واحتفظ بالسلطة الدنيوية معززة بالسلطة الدينية لإضفاء الشرعية على حكمه . فقد أصبحت الألفاظ : (الآلهة - الحاكم - الشعب) شعاراً لكل دولة في اليمن ، وهي مرتبة ترتيباً تنازلياً يبدأ بالآلهة ثم الحاكم وأخيراً الشعب ، حيث يبدأ هذا الشعار بالقوة الإلهية ، وينتهي بالقوة الأرضية ، ويكون في مجموعة الدولة ، وإن الملك ممثلاً للآلهة على الأرض ، فهو ابن الآلهة البكر ، أما الشعب فهم أبناء الآلهة .

كان ملوك اليمن يتمتعون بثلاث سلطات . فمن الناحية السياسية كان للملك أن يعقد اتفاقيات سياسية مع الدول المجاورة ، كما هو الحال في مملكة سبأ . ومن الناحية العسكرية كان

---

(٣٣) ديتلف نيلسن وآخرون ، مصدر سابق ، ص ١٢٤

الملك هو صاحب القيادة العليا ، كما أن للملك أن يعين في بعض الأحيان غيره ليتولى مهمات القيادة العسكرية ، كما أن الملك يتمتع في بعض الأحيان بسلطة دينية أو سلطة الكاهن ، وهي سلطة على قدرٍ من الأهمية ؛ ولا سيما في دعم السلطة السياسية للملك[٣٣] .

٣ ـ انتقال السلطة الملكية

منَ الثابت أن السلطة الملكية تنتقل بالوراثة ، غير أن مفهوم الوراثة قد يختلف بحسب الظروف والأحوال وطبقاً لما يأتي :

أ ـ انتقال السلطة الملكية للأبناء

كان مبدأ الوراثة وارداً في انتقال السلطة الملكية من ملك لآخر ، فحين يموت الملك نجد ابنه يتولى السلطة بدلاً عن أبيه . وفي بعض الأحيان فإن الملك هو الذي يحدد أياً من أولاده يستحق هذه السلطة بعد وفاته ، دون أن يتقيد بذلك بأكبر الأبناء ، فقد يختار أصغرهم أو أوسطهم يتولى العرش بعده . ومع ذلك فلم يكن انتقال السلطة بالوراثة أساساً ، فقد يحدث أن تنتقل السلطة بدون وراثة حيث تشير الأبحاث إلى استلام السلطة عن طريق الانقلاب التي كان يقوم بها بعض الزعماء للإطاحة بالملك والجلوس مكانه[٣٤] .

ب ـ انتقال الملكية بالوراثة إلى الطبقة الأرستقراطية

في أواخر القرن الأول قبل الميلاد ، أصبح النظام الملكي غير وراثي ، وأن ابن الملك لم يكن هو الذي يخلف أباه على العرش ، وإنما أحد أفراد الطبقة الأرستقراطية ، وبذلك تكون ركيزة الوراثة قد انتزعت كذلك من صلاحيات النظام الملكي[٣٥] .

ويرى بعض الباحثين أن ملوك اليمن القدامى لم يكونوا مطلقين ، لهم سلطات مطلقة ، وحق إلهي في إدارة الدولة على نحو ما يريدون ، وإنما كانوا يصدرون قراراتهم باستشارة أهل الحل والعقد ، فكان حكمهم بهذا نظاماً ديمقراطياً بالقياس إلى حكم الملوك المطلقين في مصر وإيران وآشور وبابل[٣٦] .

---

(٣٣) لطفي عبد الوهاب يحيى ، مصدر سابق ، ص ٩١

(٣٤) لطفي عبد الوهاب يحيى ، مصدر سابق ، ص ٩٤

(٣٥) المصدر السابق ، ص ١٠٠

(٣٦) الدكتور أحمد عبد الملك بن أحمد بن قاسم ، مصدر سابق ، ص ٢٥٥

جـ - انتقال الملكية إلى أول مولود من الأشراف

وفي حضرموت ، ذكر المؤرخون ، أن الملك فيها لا ينتقل من الأب إلى الابن أو أحد أهله ، وإنما هو ينتقل إلى أول مولود من الأشراف ولد في بداية حكمه ، وأن من عاداتهم عند الاحتفال ببيعة الملك ، أن يرفعوا إليه قائمة بأسماء النساء الحوامل ، فيعين لكل منهن من يخدمها ويراقب وضعها ليعلموا السابقة إلى الوضع ، وهل وضعت ولداً أم بنتاً ، فإذا كان ولداً أمر الملك بمن يعتني بتربيته وإعداده للملك[٣٧] .

ومن محاسن هذه الطريقة في اختيار الملك ، أن الدولة تهتم بتربيته التربية السليمة مما يؤهله لاستلام الحكم ، وتقطع التنافس بين أولاد الملك للوصول إلى الحكم ، وتمنع الاقتتال عليها ، حيث تسمح بانتقال السلطة من عائلة إلى أخرى .

وللشعب مفهوم خاص عندهم ، حيث يتكون الشعب في اعتقادهم من القبيلة التي استطاعت إخضاع القبائل الأخرى التي لم تبلغ من النضج السياسي والوعي المطلوب . وهذا الشعب هو الذي يملك وحدة أرضه وأرض الآخرين الذين تحت زعامته . ويطلق أحياناً على هذا الشعب بالقبيلة الزعيمة ، أي التي تتزعم القبائل الأخرى وتخضع لقيادتها[٣٨] .

وقد وجد المختصون في تاريخ اليمن القديم ، أن بعض الدول في اليمن مثل دولة سبأ شهدت حركة دستورية وتشريعية متطورة ، فأصبحت أقرب في نظامها الدستوري إلى الدساتير الحالية للدول كاملة السيادة[٣٩] .

٤ - الملكات في اليمن

تميزت وظيفة رئيس الدول في اليمن بسمة خاصة . فإن سلطة رئيس الدولة لا تقتصر على الرجال ، وإنما تولت المرأة هذه السلطة لوحدها . مثل ملكة (شمس) و (زبيبي) و (يثع) و (بايلو) وملكة سبأ . كما تظهر بعض الملكات مع أزواجهن مثل (عادية) زوجة (يائع) التي تصدت للملك الآشوري بعد فرار زوجها .

---

(٣٧) جرجي زيدان ، مصدر سابق ، ص ١٨٤

(٣٨) ديتلف نيلسن وآخرون ، مصدر سابق ، ص ١٢٦

(٣٩) ديتلف نيلسن وآخرون ، مصدر سابق ، ص ١٢٧

وقد ظهر في بعض المدن اليمنية نظام آخر لسلطة رئيس الدول ، فقد وجد في المدينة الواحدة ملك وملكة دون أن يكونا زوجين ، كذلك وجد في مدن أخرى ملكتان .

وإن بعض النساء يرد ذكرهن تحت اسم ملكات كان لهن في الواقع دور آخر في المدن التي تضم التجمعات القبلية لا يرتبط بالمعنى التقليدي لهذه التسمية ، هذا الدور هو التوجيه الروحي أو الديني لهذه التجمعات . كما تأكد ذلك من نقش ثمودي تؤيده النقوش اللحيانية لنساء كن يقمن بهذا الدور . وكان اللقب الذي تحمله هذه النساء هو (أفلكه) أو (أفلكت)[40] .

وكان الدور الديني الذي تقوم به الملكات في اليمن على قدر من الأهمية ، سواء داخل الكيان السياسي أو في العلاقات الخارجية ، ولاحظ الأستاذ (فان دون براند Van den Branden) أن هذا التوجه الروحي له صلة بالدول التي سكنت العراق القديم . حيث وجد أن النصوص الثمودية القديمة الخاصة بالتوجه الروحي تتشابه مع المجموعة القانونية للملك حورابي . وكان الاتجاه السائد يميل إلى تفضيل المرأة على الرجل في القيام بالتوجه الروحي[41] .

٥ ـ خصائص النظام الملكي في اليمن

أ ـ إن النظام الملكي في اليمن نظام دكتاتوري ، حيث يختص الملك بصلاحيات عديدة في السلطات الثلاثة التشريعية والتنفيذية والقضايا ، ويمارس هذه الاختصاصات في بعض الأحيان بنفسه .

ب ـ للنظام الملكي صفة دينية ، وقد استمرت هذه الصفة على الرغم من اتجاه الملك نحو الصفة الدينية . والسبب في ذلك أن الملوك لا يرغبون في المواجهة ضد رجال المعابد ، إضافة إلى أن قراراتهم تكون ذات طابع تنفيذي لدى القبائل إذا ما اتسمت هذه القرارات بالصفة الدينية .

جـ ـ إن الملك هو الذي يحدد السياسة الخارجية للدولة ، أما بالنسبة للسياسة الداخلية ، فإنه لابدَّ وأن يستعين برؤساء القبائل في اتخاذ القرارات والقوانين .

د ـ يستمد الملك سلطته في الحكم بأحد الطرق الآتية :

الأول : بتحالف قبيلة مع قبائل أخرى وتختاره القبائل المتحالفة ملكاً على التحالف .

---

(٤٠) لطفي عبد الوهاب يحيى ـ مصدر سابق ـ ص ٩٥

(٤١) مصدر سابق ـ ص ٩٦

والغالب في هذا الاختيار أن يكون هناك خطر يهدد جميع القبائل ، فتظهر الحاجة إلى الاتفاق بينها لضمان قوتها ومنعتها في مواجهة الأخطار التي تحدق بها ، ولهذا تتناسى القبائل الخلافات فيما بينها ، وتختار رئيس إحدى القبائل لأن يكون ملكاً على الجميع . غير أن هذه الطريقة غالباً ماتنتهي عندما يزول الخطر الذي كان يهددها .

الثاني : أن تظهر قبيلة قوية تفرض سيطرتها وقوتها على القبائل الأخرى ، وتخضع لسيادتها وينصب رئيس القبيلة المنتصرة نفسه ملكاً على القبائل الأخرى . وهذه الملكية تنتهي عندما يظهر وهنها وضعفها ، حيث تتخلص القبائل من سيطرة هذه القبيلة .

الثالثة : تقوم هذه الطريقة على أساس الاتفاق بين عدد من القبائل على اختيار رئيس أحدها لأن يكون ملكاً عليها جميعاً ، ومن ثم تقوم بإخضاع القبائل الأخرى . وهذه الطريقة تجمع الطريقتين السابقتين .

وبناء على ذلك ، لم تشهد اليمن القديم نظام الاستفتاء الشعبي لانتخاب الملك ، لأن النظام القبلي يحول دون تحقيق ذلك .

هـ - تنتقل السلطة من الملك إلى آخر عن طريق الوراثة ، والوراثة هنا ليست الوراثة بين الأصل والفرع ، أي من الأب إلى الابن ، بل قد تكون للحواشي من الإخوة والأعمام ، لأن الملك المتوفى قد لا يكون له الولد الذي يستطيع أن يتحمل مسؤولية الحكم . فالعربي لا يمكن أن يخضع إلا لمن هو قادر على قيادته وصاحب الشخصية المؤثرة ، فإن لم توجد هذه الصفات عند ذرية الملك ، يصار إلى الأقارب حسب الكفاءة .

و- إن سلطات الملك في اليمن القديم سلطات واسعة ، ورغم تعدد هذه السلطات ، غير أنها تبقى محكومة بالنظام القبلي السائد آنذاك ، فكل عمل يخرج عن هذا النظام يفقد الملك الشرعية ، ومن ثم فإنه يكون قد خرج على المألوف المعتاد . فالملك يبقى محكوماً بالالتزامات والحقوق والامتيازات والصفات التي يتمتع بها رئيس القبيلة .

ز - يغلب على الملكية في اليمن القديم مصالح قبيلة الملك ، فعندما يعتلي رئيس قبيلة سلطة الحكم على القبائل الأخرى ، فإن هذا الاعتلاء ما كان ليكون إلا بفضل قبيلته التي أوصلته إلى ذلك ، ولهذا فإنه لن يتخلى عن فضل قبيلته ، ويبقى محكوماً بها تجاه القبائل الأخرى . وإن

الملك يتعامل مع القبائل الأخرى من خلال قوة قبيلته وسطوتها في السيطرة على الآخرين ، أي أن للملك لايتخلى عن قبيلته ، فهي أساس حكمه وسيطرته ، وهذا ما يجعله أن يحابي أفراد قبيلته في تولي المناصب المهمة في الدولة .

ح - إن الملك في اليمن القديم لا يمثل شعباً ، بل إنه يمثل رؤساء القبائل ، ومن خلال هؤلاء يضمن الولاء الشعبي لحكمه ، فإذا ما أصدر قانوناً أو قراراً فإن هذا القانون أو القرار لن يجد التطبيق إلا بعد قبوله من قبل رئيس القبيلة .

ط - إن زوال الدولة بالاحتلال الأجنبي أو بتفكك القبائل المتحالفة أو في حالة خسارة الحرب مع دولة أخرى ، لا يزيل صفة الملك عن رئيس الدولة ، ذلك أن زوال الدولة لا يعني زوال القبائل ، فالقبائل العربية باقية منذ القدم حتى الوقت الحاضر على الرغم من عدد الحروب التي خاضتها كل قبيلة من هذه القبائل ، والخسائر التي مرت بها كل قبيلة عبر التاريخ .

ك - مهما كانت علاقة الملك بالمعابد متماسكة ، فإن أهم ما يميز ملوك اليمن القديم ، هو أنهم لم يؤلهوا أنفسهم ، أو يدعوا بأنهم آلهة ، كما كان يفعل فراعنة مصر . بل إن ملوك اليمن أكثر ما كانوا يدعونه هو أن الآلهة هي التي اختارتهم ، وهذا ما يبعدهم عن حالات الغرور ، كما تجعلهم أكثر ارتباطاً بالمعابد ، وتحدد من بروز الشخصية وتقديسها .

٦ - النظام الملكي في العراق القديم

ويلاحظ التشابه الكبير بين النظام الملكي في اليمن والنظام الملكي في العراق القديم . فقد كانت الآلهة مصدر الحكم في العراق القديم . وأن الملوك عدوا أنفسهم من المقدسين ، فعندما تحول النظام الديني إلى النظام المدني احتفظ الملوك بالصفة الدينية بالإضافة إلى السيادة الدنيوية . فقد عد الملوك أنفسهم ممثلو الآلهة على الأرض وإرادتها ، لنشر العدل وتطبيق القانون ، انتخبتهم الآلهة من بين جموع البشر ، وأوحت إليهم برغباتها وإرادتها . ولهذا فإن السلطة تتركز بيد الملك ، وكان يسعى دوماً لزيادة سلطانه وتوسيع نفوذه[٤٢]

---

(٤٢) الدكتور عامر سليمان ، مصدر سابق ، ص ١٣٢

وقد عرف العراق القديم نظام السلطة الوراثية للملك إلى جانب الحالات التي ينتخب بها الملك لتولي العرش . وقد تولت المرأة في العراق سلطة الملك كما تولته في اليمن القديم[٤٣] .

ثانياً ـ السلطة التشريعية في اليمن

عندما كان نظام الحكم في اليمن يقوم على أساس ديني ، كانت الآلهة مصدر السلطة التشريعية ، وليس هناك من يحق له الاعتراض عليها أو الامتناع عن تنفيذها ، بل إن الحاكم أو الملك نفسه يتظاهر بأنه ليس بمقدوره الاعتراض على القرارات والقوانين التي يصدرها للناس ، لأن مصدرها الآلهة . ولهذا كانت السلطة التشريعية ترتبط بالآلهة وأن للمعابد الدور الأساس في إصدارها ، وإجبار الناس على تنفيذها ، وأن دور المعبد أو الملك ، ماهو إلا للإشراف على تنفيذ القرارات التي تصدر من الآلهة .

وبعد أن تحول نظام الحكم من السلطة الدينية إلى السلطة الدنيوية ، أصبح للملك قدر من الصلاحيات في إصدار القرارات والقوانين وفرض تطبيقها على الناس ، على الرغم من احتفاظ المؤسسات الدينية بسلطات معينة في مراقبة ما يصدر من قرارات وتشريعات من الملك . فالجانب الديني في اليمن قبل الإسلام لم يفقد أهميته وتأثيره على مؤسسات الدولة والأفراد معاً ، على الرغم من ظهور السلطة المدنية وسيطرتها على الدولة .

وقد تكون القرارات والقوانين التي يصدرها الملك محدودة التأثير على الأقاليم التابعة له ، فقد يستقل كل ملك أو حاكم بإصدار القوانين والقرارات التي تخص مملكته . وقد تكون لقراراته صفة الإلزام والتنفيذ على الأقاليم التابعة له إذا كانت سلطته قوية ومؤثرة عليها .

وعلى الرغم من صفة الاستبداد والتحكم التي كان يمارسها الملوك في إصدار القوانين والقرارات ، إلا أن الواقع يفرض عليه الاستعانة بمؤسسات أخرى في إصدار القوانين والقرارات لأسباب متعددة منها[٤٤] :

---

(٤٣) جورج كونتينو ، الحياة اليومية في بلاد بابل وآشور ، ترجمة سليم طه التكريتي ، وبرهان عبد التكريتي ، بغداد ١٩٧٨ م ، ص ٢١٤

(٤٤) الدكتور جواد علي ، تاريخ العرب قبل الإسلام ، الجزء الأول بغداد ١٩٥٠ م ، ص ٢٠٢

١ ـ قد تكون سلطة الملك غير مؤثرة ويخشى عدم تنفيذ قوانينه وقراراته ، وأنه يرى ضرورة الاستعانة بالقوى المتنفذة في مملكته ، لأن يشاركوا في وضع القوانين والقرارات ومراقبة تنفيذها .

٢ ـ رغبة الملك في عدم تحمل المسؤولية بصورة كاملة في معالجة القضايا والأمور التي تخص مملكته ، وخاصة تلك القضايا المتعلقة بالحرب والتحالفات وغيرها من المسائل ، وتصبح المسؤولية في هذه الحالة مسؤولية جماعية لا يتحمل الملك وزرها .

٣ ـ أن مشاركة الآخرين ممن لهم موقع معين في المجتمع في إصدار القوانين والقرارات تجعلهم يشعرون بارتباطهم بنظام الحكم القائم وتعزز صلتهم به ، ويمارسون تنفيذ القوانين والقرارات بوصفهم جزءاً من الدولة ، يتحملون المسؤولية في تنفيذ القرارات الصادرة منهم .

٤ ـ حاجة الملك إلى المشورة من أصحاب الخبرة والمعرفة في تسيير أمور الدولة ، ومشاركتهم في إصدار القوانين والقرارات بعد منافسات طويلة ، تضفي على القوانين والقرارات صفة العقلانية والرأي السديد ، مما يجعلها مقبولة للشعب .

وطبقاً لذلك ، فقد عرفت اليمن نظاماً تشريعياً متميزاً . وقد وصل في بعض مراحله درجة التطور والتقدم ، كما نقل ذلك عن مملكة سبأ ، فقد قيل بأنها أول دولة في التاريخ عرفت النظام البرلماني ومارسته ممارسة صحيحة ، حيث طبق نظام الشورى في الحكم ، فقد بلغ عدد أعضاء مجلس الشورى (٣١٩) رجلاً ينوب كل واحد منهم عن عشرة آلاف من السكان[٤٥] .

وقد اختلفت قوة المؤسسات التشريعية في اليمن في إصدار القوانين والقرارات تبعاً لقوة نظام الحكم ورغبة الملوك في إعطاء صلاحياتهم للمؤسسات التشريعية .

وفي جميع الأحوال فإن المؤسسات التشريعية في اليمن تتكون من المؤسسات الآتية :

١ ـ المجلس القبلي (المزود)

عرفت اليمن نظاماً يتكون من مجالس الشعب تمثل فيه القبائل ، يطلق عليه بالمجلس القبلي أو (المزود) ، يمارس سلطانه إلى جانب سلطات الملك ، وتمثل القبائل جميعها في هذا المجلس والهيئات التابعة له[٤٦] .

---

(٤٥) الدكتور وائل محمد إسماعيل الحلاقي ، الإدارة المحلية في الجمهورية العربية اليمنية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٩٠ م . ص ٧٥ ، والدكتور ناجي معروف ، مصدر سابق ، ص ١٥٦

(٤٦) ديتلف نيلسن ، مصدر سابق ، ص ١٣٥

ويعقد المجلس القبلي جلساته مرتين في السنة ، في عاصمة الدولة .

ويشمل المجلس القبلي ما يأتي :

أ - رؤساء القبائل الخاضعة لسيطرة الدولة .

ب - ممثلو الأراضي الكبيرة ، وسكان المزارع والمراعي ، ويمثل هؤلاء طبقة السادة صاحبة الامتيازات وعدد من الملاك[٤٧] .

ويجتمع المجلس القبلي أيضاً عندما تظهر أسباب سياسية جديدة تتصل بأوضاع البلاد الخارجية ، أو الرغبة بإدخال تغيير شامل على النظام الاقتصادي للدولة[٤٨] .

٢ - المجلس الاستشاري (مزود متعن)

يتكون المجلس الاستشاري من الملك وسائر القبائل والأشراف وأصحاب الأملاك والموظفين . ولم يحرم من هذا المجلس إلا الرقيق الذين يعملون في الأرض . وكانت تنتهي مشاورات المجلس بالموافقة على المواضيع المعروضة ، وتبلغ القرارات للقبائل ، ويستتبع ذلك إصدار القوانين ، خاصة في أمور تنظيم استثمار الأرض والعقار ودفع الضرائب ، وتلك هي القوانين المتعلقة بالزراعة التي تعد الأساس الذي يقوم عليه نظام الحكم في الدولة . أما الاجتماعات الأخرى للقبائل فكان الغرض منها الموافقة على هذه القوانين . وإن الملك هو الذي يدعو إلى الاجتماعات . ويرى البعض أن هذا النظام يشبه النظام التشريعي عند اليونان[٤٩] .

ويصدر المجلس الاستشاري القوانين باسم الملك ، سواء القوانين التي يشارك فيها الملك . أو تلك القوانين التي يصدرها المجتمع القبلي . ويشرف المجلس الاستشاري على الحكومة .

إن القوانين والقرارات التي تصدر من المجلس القبلي أو المجلس الاستشاري تصدر باسم الملك ، وهي عامل من عوامل تقوية الروابط بين الملك والشعب . كما أن للمجلس الاستشاري حق مراقبة تنفيذ القوانين القديمة .

---

(٤٧) الدكتور مصطفى أبو ضيف أحمد . دراسات في تاريخ العرب . الإسكندرية ١٩٨٢ م . ص ٢٦

(٤٨) ديتلف نيلسن وآخرون . مصدر سابق . ص ١٣٥

(٤٩) ديتلف نيلسن وآخرون . مصدر سابق . ص ١٣٣ . كذلك يراجع لطفي عبد الوهاب يحيى . مصدر سابق . ص ٩١

ويحل المجلس الاستشاري محل مجلس القبائل ، ويشرف على تطبيق القوانين الخاصة بالأراضي ، وله إصدار العفو عن المحكوم عليهم كلياً أو جزئياً[٥٠] .

وقد كان الحوار بين الملك والمجلس الاستشاري داخل اجتماعات المجلس ، غير أن هذا الحوار لا يخرج عن الصفة الاستشارية ، لأن الملك هو الذي يملك القرار[٥١] .

وكان الأعضاء في هذه المجالس يكتسبون العضوية بالوجاهة والمكانة بحسب العرف ويسمى العضو بالسيد[٥٢] .

ونلاحظ أن المؤسسات التشريعية في اليمن القديم تكاد تتطابق مع المؤسسات التشريعية في العراق القديم . فبعد تخلي الملوك عن دكتاتوريتهم ، فإن المتتبعون لتاريخ العراق القديم ، وجدوا مظاهر الديمقراطية في البلاد ، تدل على رسوخ النظام الديمقراطي بصورة متطورة .

وإلى جانب سلطات الملك ، وجدت مجالس المدن التي تضم عدداً كبيراً من سكان المدينة التي كانت مهمتها في العهد البابلي القديم النظر في بعض القضايا القانونية التي تعرض عليهم من قبل حاكم المدينة أو من قبل الملك . ولم يقتصر وجود هذه المجالس في المدن العراقية ، بل شمل المدن التي تخضع لحكمه .

وبعد تطور الديمقراطية في العراق أصبحت سلطة المدينة بيد مجلسين ، ضم الأول مجموعة من كبار المدينة والمسنين فيها من رؤساء القبائل التي استقرت في المدينة ، وانضوت تحت لوائها ، وهو ما يطلق عليه بمجلس الشيوخ . أما المجلس الثاني فقد ضم الشباب القادرين على حمل السلاح منهم ، ومن المعتقد أنه كان يضم عدداً من الناس . وكانت هذه المجالس تدير شؤون المدينة .

وكانت مجالس الشيوخ ومجالس الشباب تتخذ القرارات باتفاق الآراء ، وفي حالة الطوارئ يجتمع المجلسان لانتخاب من يتصف بالقوة والشجاعة والحنكة لإدارة شؤون المدينة واتخاذ القرارات الحاسمة في حالة الحرب . وأطلق على الشخص المنتخب لقب الملك[٥٣]

---

(٥٠) ديتلف نيلسن وآخرون ، مصدر سابق ، ص ١٣٤

(٥١) لطفي عبد الوهاب يحيى ، الوضع السياسي في شبه الجزيرة العربية حتى القرن الأول الميلادي ، الجزيرة العربية قبل الإسلام ، السعودية ١٩٨٤ م ، ص ٩٤

(٥٢) الدكتور أحمد عبد الملك بن أحمد بن قاسم ، مصدر سابق ، ص ٢٥٦

(٥٣) الدكتور عامر سليمان ، مصدر سابق ، ص ١٣٦

٣ ـ خصائص النظام التشريعي في اليمن

يتميز النظام التشريعي في اليمن بالخصائص الآتية :

١ ـ أن النظام التشريعي في اليمن نظام قبلي ، وهو أشبه ما يكون بتحالف قبلي يضم رؤساء القبائل التي تنضوي تحت قيادة الدولة ، وهو نظام يقوم على مشاركة رؤساء القبائل وتحملهم المسؤولية .

٢ ـ لم يتخذ أسلوب انتخاب ممثلي القبائل في التمثيل بالمجلس القبلي ، وإنما يعد كل رئيس قبيلة عضواً في هذا المجلس . ولم يعرف العرب أسلوب الانتخابات في الدول القديمة . ذلك أن رئيس القبيلة يعبر عن حاجات القبيلة . ونرى أن هذا الأسلوب لا يختلف عن أسلوب الانتخابات الحديثة التي تنظمها الدول لانتخاب أعضاء برلماناتها ، ذلك أن موقع رئيس القبيلة بالنسبة للقبيلة ليس مفروضاً عليها بالقوة وإنما هو أحد أفرادها ، ويرتبط معهم برابطة الدم ، ولو حصلت الانتخابات لم يفز غيره ممثلاً عنها . وبهذا فهو الممثل الحقيقي لقبيلته ، يمثلهم بقناعتهم ، ولولا ثقتهم به لما أصبح رئيساً لهم . ولهذا يمكننا القول إن رئيس القبيلة في المجلس القبلي عملية ديمقراطية رائدة تعبر عن رغبة أبناء القبيلة .

٣ ـ على الرغم من سيطرة النظام القبلي على الدولة وسياستها ، إلا أن صلاحيات السلطة التشريعية تكاد تكون محدودة بسبب سيطرة وهيمنة الملك على القرارات التي تصدر من المجلس القبلي . وبناء على ذلك فإن مناقشة المجلس القبلي لا تخرج في جميع الأحوال عن الرأي المعبر عن رغبة الملك . أما في الحالات غير المهمة فإن للمجلس أن يتخذ القرارات بشأنها .

إن السبب في مراعاة رغبة الملك يقوم على أساس أن رؤساء القبائل إنما يمثلون مصالح قبائلهم ، وهي مصالح إقليمية ، بينما يراعي الملك المصالح الوطنية العامة ، أي المصالح العليا للدولة .

٣ ـ يتمتع الملك بحق النقض (الفيتو) لمنع أي قرار يصدر من المجلسين . وبناء على ذلك فإن القرارات تصدر باسم الملك بوصفه صاحب السلطة .

ويمكننا القول ، إن الحكم في دول اليمن القديم يتصف في بعض جوانبه بالنظام الديمقراطي وهو أفضل بكثير من العديد من الأنظمة في العالم الحديث .

ثالثاً - الحقوق والحريات الأساسية

الحقوق والحريات الأساسية هي الحقوق الشخصية المتعلقة بحماية المقومات الشخصية للإنسان المتعلقة بسلامة حياته وحمايتها، وحقه في السلامة الجسمية وحقه في حماية شرفه، وحرية التنقل والإقامة، وحرية الفكر، وحرية الزواج، وحرية التجارة، وحقوق الأسرة[٥٤].

وتضمن الدساتير الحديثة والقوانين الداخلية والقانون الدولي حماية هذه الحقوق وعدم المساس بها بأي شكل من الأشكال.

وقد تمسك اليمني منذ القدم بحقوقه وحرياته الأساسية. ومن هذه الحقوق والحريات:

١ - الحرية الشخصية

والعربي مجبول على الحرية، وهو لا يطيق الخضوع لأحد سوى قبيلته، على أن لا يؤثر ذلك في حريته الشخصية. وقد أعجب فقهاء اليونان والرومان بحب العرب للحرية ومقاومتهم للاسترقاق، وذكروا أنهم كانوا الشعب الوحيد من بين الشعوب الأسيوية الذي لم يخضع لحكم الفرس. والعربي شديد التعلق بالحرية، وهو يشعر وهو في الحضر بين سكان القرى أو المدن، أنه في سجن لا يطاق لكثرة القيود التي تقتضيها عادات المتحضرين، ويسعى للعودة إلى وطنه حيث ينطلق حراً كما يشاء. والقبائل تشعر هذا الشعور نفسه، فهي تعيش متمتعة بأعظم قسط من الحرية، لا تضحي بها إلا لمقتضيات المحافظة على الحياة حيث ترتبط بواجبات التحالف مع القبائل الأخرى للدفاع عن النفس وتأمين ضروريات الحياة[٥٥]، فحرية العربي أقدس ما يطمح إليه، ويحرص على التمتع به، وهو يحارب، ويحارب حاقداً على كل من يحاول استعباده[٥٦].

وقد واجهت الدول العربية القديمة متاعب كثيرة من جراء تمسك العربي بحريته، ومن الفردية المتطرفة، فكانت هذه الحرية من أهم العوامل في تحديد أهداف الدولة. وكانت الدول العربية القديمة تعاني من صراع بين فكرتين، فكرة عامة ترمي إلى التكتل على أساس إقامة دول كبيرة، وفكرة قبلية ترمي إلى التمسك بسلطان القبيلة والمحافظة على حرية الفرد. وكان من جراء

---

(٥٤) للتفاصيل يراجع كتابنا، مبادئ القانون اليمني، صنعاء ١٩٩٢ م، ص ١٥٢، كذلك يراجع الدكتور أبو اليزيد علي المتيت، النظم السياسية والحريات العامة، الإسكندرية، ص ٦٧

(٥٥) الدكتور جواد علي، مصدر سابق، ص ٣٧

(٥٦) الدكتور ناجي معروف، مصدر سابق، ص ١٣٧

التمسك بهذه الحرية أن أسقطت العديد من الدول ، وإثارة الحروب المستمرة التي أتت على حضارة العرب قبل الإسلام .

إن الحياة الصحراوية قد طبعت أصحابها بطابع الإفراط في حب الحرية والفردية ، وقد أثرت كثيراً في الحياة السياسية والتفكير السياسي ، فاقتصرت كل الفعاليات السياسية على فعاليات القبيلة ، وتراجع الفرد والأهل والعشيرة تجاه القبيلة ، وأثرت في شكل الحكومات ، فجعلت منها اتحاداً من القبائل جمعت بينها مصالح متشابهة ومنافع مشتركة ، فإذا ما شعرت بزوال مصلحتها أو أن من مصلحتها الانفصال عن هذا الاتحاد فإنها لا تتوانى عن تنفيذ رغباتها وتحقيقها بالقوة[٥٧] .

والعربي مع استماتته في الدفاع عن حريته ، يطيع الأحكام والأوامر التي يصدرها رؤساء القبيلة .

٢ ـ الحق في الحياة

إن العربي أكثر من غيره يشعر بحقه في الحياة . فقد ضمن العرف القبلي دم العربي وعدم إراقته . وكثيراً ما نشبت الحروب بين القبائل بسبب قتل شخص منها . ولهذا ، فإن عادة الأخذ بالثأر عادة عربية خالصة مؤداها أن دم العربي لا يضيع أو يهدر .

وقد وضع العرب قواعد للقصاص من القاتل من أجل ضمان حق العربي في الحياة .

٣ ـ حق السلامة الجسمية

إذا كان العرف القبلي قد منع قتل الإنسان ، فإنه منع أيضاً جرحه أو ضربه ، وسن قاعدة العين بالعين والسن بالسن والجرح بالجرح . وقد وضع العرب نظاماً دقيقاً للمحافظة على سلامة جسم الإنسان .

٤ ـ الحق في الشرف

الحق في الشرف من الحقوق اللصيقة عند أهل اليمن ، ولا نعتقد أن هناك أمة أكثر من العرب تتمسك بالشرف ، فالعربي يضحي بحياته وحياة أسرته وأمواله من أجل المحافظة على شرفه وشرف عائلته ، وعدم المساس به . وقد وضع العرف القبلي القواعد التي تضمن لليمني المحافظة على شرفه .

---

(٥٧) الدكتور جواد علي ، مصدر سابق ، ص ٢٧١

٥ - حرية التنقل

أرض العرب كلها ملك للعربي ، لاتحدود بين دولة وأخرى ، ولا جنسية لدولة تمنحها لمواطنيها معزولة عن العرب الآخرين . فالعربي يستطيع التنقل من دولة لأخرى بحرية تامة لا حدود تمنعه .

وحرية اليمني بالتنقل مصونة بشكل تعجز عن تقريره جميع الأنظمة القانونية الحديثة .

٦ - حرية الفكر

العربي طليق الفكر ، فهو يتذوق الشعر والبلاغة ويحترم الرأي الآخر . فكثيراً ماتقام مباريات بين ممثلي القبائل في مدح نفسه وقومه وخصالهم ومكارمهم . وفي أرض اليمن تتنوع الأفكار والأديان والآراء . فالعربي مجبول على الحرية ، وهي جزء من حياته . ويأبى أن يسكن المدينة لأنها تقيد حريته ، ويأنف الخضوع لأية سلطة عدا قبيلته .

٧ - حرية الزواج

على الرغم من تعدد أنواع الزواج عند العرب قبل الإسلام ، فإنه لا أحد ينكر أن الزواج عندهم قائم على الحرية والرغبة ، وإذا كانت القوانين الغربية تفرض حالة استمرار الزواج رغم إرادة الزوجين ، فإن العرب كانوا يملكون حرية انحلال الزواج إذا تبين عدم نجاحه أو فشله .

٨ - حرية التجارة

يتميز اليمني في القدم عن غيره من العرب أنه محب للتجارة ملم بها ، يسبر أغوارها . وتجارة أهل اليمن لاتتحدد بينهم فحسب بل إنهم يتاجرون بينهم و بين الأمم الأخرى ، وأنهم يتاجرون فيما بين الأمم الأخرى ، فينقلون التجارة من دولة لأخرى .

وإن تجارة أهل اليمن لا تتحدد بمادة معينة ، وإنما تشمل جميع المواد الزراعية والصناعية والمواد الثمينة .

٩ - حقوق الأسرة

حقوق الأسرة هي حق الأب على أبنائه بالتربية ، وحقهم على أبيهم بالنفقة ، وحق الزوج على الزوجة حماية شرفه وخدمته ، وحقها عليه في النفقة . وتعد حقوق الأسرة عند أهل اليمن ثابتة ، بل إنها من الحقوق العريقة عندهم ، من حيث مضمونها ، ومن حيث الأشخاص الذين تشملهم هذه الحقوق ، وهو أمر لم تصل إليه القوانين الحديثة .

المطلب الثاني

القانون الإداري

يعرف القانون الإداري بأنه (القانون الذي يحكم الإدارة) . ويقصد بالإدارة بأنها مجموعة من المؤسسات تقوم بتنفيذ سياسة الدولة المتعلقة بتنظيم الحياة الاجتماعية .

وينظم القانون الإداري السلطة الإدارية التي تتولى إدارة المرافق العامة وسلطة عدد من الموظفين والعمال ، كذلك ينظم القانون الإداري الشخصية المعنوية أو الاعتبارية التي تهدف لتحقيق غرض معين أو تخصيص مجموعة من الأموال لخدمة غرض معين .

كذلك ينظم القانون الإداري أسلوب الإدارة في الدولة ، كالإدارة المركزية التي توحد الإدارة بالدولة بشكل مركزي تختص به الحكومة المركزية ، والإدارة اللامركزية ، حيث توزع توجيها شؤون الوظيفة العامة بين الحكومة المركزية وهيئات محلية[58] .

وإلى جانب النظم التشريعية في اليمن القديم وجدت نظم إدارية عالجت إدارة الأرض وتأجيرها ، والشروط اللازمة عند كل حالة أو مجموعة من الحالات . وإضافة إلى النظام الديمقراطي المتمثل بالمجالس ورؤساء القبائل ، نجد سلطة الملك أو الأمير فوق كل شيء ، وإن القرارات كانت تصدر بناء على رغبة ملكية ومتفقة وتوجيهاته الخاصة[59] .

وقد ظهرت طبقة الموظفين ، وهؤلاء عبارة عن طبقة من الشعب والجمعيات الحكومية الكبرى . ويطلق اللقب الحكومي (الكبير) . كما يوجد (كبير) الموظفين يتولى الإشراف على موظفي الملك وبعض رجال الدين والموظفين الآخرين .

وهناك موظفون أكبر يتولون وظائف حرة أو شبه رسمية كالمحافظين على المدن ويطلق عليه مصطلح (كبير) . ويطلق هنا المصطلح على رئيس مجموعة من الموظفين[60] .

---

(58) للتفصيل راجع : الدكتور شاب توما منصور ، القانون الإداري ، الكتاب الأول ، ط١ ، جامعة بغداد ١٩٨٠ م ، ص١٩ . كذلك :

Georges Vedel, Droit Administratif, Presses Universitaires de France, Paris 1976, P. 17

(59) ديتلف نيلسن وآخرون ، مصدر سابق ، ص ١٣٦ . كذلك الدكتور ناجي معروف ، مصدر سابق ، ص ٨٦

(60) مصدر سابق ، ص ١٣٦ ، كذلك راجع الدكتور محمد عبد القادر بافقيه ، مصدر سابق ، ص ١٣٠

أما الأقيان فقد كانوا موظفين حكوميين إداريين ويتجلى ذلك في ألقابهم ومدلولاتها ، ويظهر من هذه الألقاب أنهم نشأوا موظفين وتدرجوا في سلك الوظائف ، فهم إذن طبقة أخرى خاصة بهم ، وكان منهم خدمة الآلهة (المعابد) والأمراء ومن يمثلون بطانة الملك في المدينة . وكانت وظيفة الأقيان تتلقى مع الوظيفة الدينية المعروفة باسم (رشو) .

ولرجل المعبد خدمه ومعاونوه ، وكان الخادم يشرف على الأعمال الدنيوية والإدارية للمعبد . ولكبير الآلهة لقب ثابت (ع م) يفهم منه أنه كان المحاسب الإداري بتفويض من الله الذي أنابه عنه في الإشراف على معبده وأملاكه[٦١] .

وقد كان رؤوساء القبائل من كبار الموظفين . وكان الملك هو الذي يعين سائر الموظفين ، يختارهم من أسر معينة[٦٢] .

وقد كان الملك يضم إلى جانبه من المستشارين ممثلين للموظفين الذين كان لهم نفوذهم الخاص في دوائر اختصاصاتهم . ففي (معين) مثلاً طبقتان من الموظفين الذين كان من حقهم الفصل في شؤون المياه وتوزيعها على المناطق المختلفة[٦٣] . وهذا ما نطلق عليه في الوقت الحاضر موظف الري . ذلك أن حالة اليمن من حيث المناخ والمياه تتطلب قيام سلطة تهيمن على تصريف المياه طبقاً لما تحتاجه المصلحة العامة .

ولما كان نظام الحكم في اليمن القديم حكماً ملكياً وراثياً ، فإن الملك يعهد بإدارة مرافق الدولة إلى أبنائه وإخوانه ، حيث يتولى هؤلاء إدارة الدولة في الأقاليم المختلفة ويمارسون أعمالهم الإدارية بصورة مستقلة عن السلطة المركزية في العاصمة ، أو يمارسونها تحت إشراف ومتابعة الملك ، غير أنهم مع ذلك يتمتعون باستقلال معين في إدارة شؤون أقاليمهم .

وقد كان هذا الأسلوب في الإدارة ضرورياً في أقاليم الدولة المتسعة الأرجاء ، حيث لا توجد وسائل الاتصال السريعة مع السلطة المركزية في العاصمة ، ولهذا فإنهم يقومون بممارسة سلطاتهم الإدارية على أساس اللامركزية الإدارية[٦٤] ، ذلك أن وجود اللامركزية السياسية يستتبعه

(٦١) ديتلف نيلسن وآخرون ، مصدر سابق ، ص ١٣٩

(٦٢) ديتلف نيلسن وآخرون ، مصدر سابق ، ص ١٤١

(٦٣) الدكتور مصطفى أبو ضيف أحمد ، مصدر سابق ، ص ٣٦

(٦٤) الدكتور أحمد عبد الملك بن أحمد بن قاسم ، مصدر سابق ، ص ٢٥٦

بالضرورة قيام اللامركزية الإدارية . ولكن تقسيماً إدارياً آخر لهذه الأقاليم كان يقوم في تولي رؤساء القبائل عندما يباشرون أنشطة إدارية قليلة الأهمية ، بحيث يكونون تابعين في مباشرة مهامهم ومسؤولياتهم المحلية لحكام الأقاليم ، وهم بوصفهم هنا يعبرون عن نظام الإدارة المحلية[٦٥] . وبناء على ذلك ، فإن اللامركزية الإدارية تعد من سمات الحكم في اليمن القديم[٦٦] .

ويقوم النظام الإداري اللامركزي في اليمن القديم على الأسباب الآتية :

١ ـ إن الأشخاص الذين يقومون بإدارة الأقاليم غالباً ما يكونون من أولاد الملك أو إخوانه ، وهذا ما يعزز ثقة الملك بهم ويسمح لهم بممارسة الإدارة بدون الإشراف المباشر عليهم . إضافة إلى أن السماح لهم بممارسة الإدارة في هذه الأقاليم يؤهلهم في إدارة الحكم ، وقد يبرز منهم من يستحق أن يخلف الملك بعد وفاته .

٢ ـ إن طبيعة اليمن الجغرافية وانعدام المواصلات السريعة ، تمنع اتصال ملوك الأقاليم بالحكومة المركزية في العاصمة ، سيما وأن هناك من الأمور الإدارية ما يتطلب سرعة البت فيها ، الأمر الذي يتطلب منح حكام الأقاليم قدراً من الصلاحيات الإدارية لمواجهة متطلبات الحياة .

٣ ـ إن اتساع الدولة ومجاورتها لدول عديدة أملت على الحكومة المركزية الاهتمام بالقضايا المهمة وترك المشاكل الإدارية لحكام الإقليم .

٤ ـ إن اختلاف الظروف والأحوال والمجتمعات من منطقة لأخرى تجعل حاكم الإقليم هو الأقدر على حلّ مشاكلهم الإدارية بسبب معرفة حكام الأقاليم بالظروف والتطورات وطبيعة العلاقات في المجتمع . وهذا ما يتطلب منحهم الصلاحيات الإدارية لمعالجة المشاكل الناجمة عن هذه العلاقات ، خاصة عندما اتسعت بعض الدول التي حكمت اليمن في فترات متعددة فشملت أقاليم دول أخرى . وحيث أن طبيعة هذه المجتمعات تختلف تماماً عن طبيعة المجتمع اليمني ، ولهذا فإن الحاكم الذي يحكمهم يكون متمكناً من حلّ مشاكلهم بصورة أفضل من القرارات التي تصدر عن السلطة المركزية في العاصمة لجهلها طبيعة هذه المجتمعات ، والظروف التي تمر بها .

---

(٦٥) الدكتور وائل محمد إسماعيل العلافي ، مصدر سابق ، ص ٧٨

(٦٦) الدكتور محمد عبد القادر بافقيه ، مصدر سابق ، ص ٥٥

ويمكننا القول إن اليمن القديم شهد نظاماً إدارياً متطوراً ، فعلى الرغم من عدم اهتمام الباحثين بهذا الجانب ، إلا أننا نستطيع التدليل على وجود نظام إداري في اليمن للأسباب الآتية :

١ ـ أن النظام الإداري ينشأ بنشوء الدولة ، ولا يمكن أن نتصور وجود نظام حكم لدولة معينة بدون أن يرافق هذا النظام نظام إداري متطور . وأنه من الثابت أن الدول التي حكمت اليمن كانت على قدر واسع من النظام السياسي المتطور ، الأمر الذي يثبت وجود نظام إداري متطور إلى جانب الأجهزة السياسية المتطورة .

٢ ـ أن النظام الإداري لأية دولة ، ماهو إلا وسائل تنفيذية تعمل على تطبيق القوانين والقرارات الصادرة عن السلطة السياسية . وأن مدى تطبيق هذه القوانين والقرارات يعتمد أساساً على أجهزة متخصصة تضعها الدولة لتنفيذ قراراتها ، وإلا أصبحت قوانين وقرارات الدولة لا قيمة لها . ومهما كان التطور الذي يسود المجتمع ، فإن القوانين والقرارات لا يمكن أن تطبق تلقائياً ، بل إن مدى تطبيقها يعتمد على مدى اتساع جهازها الإداري .

٣ ـ أن النظام الإداري للدولة يعمل على تحقيق الأمن والاستقرار للدولة وتصريف المعاملات اليومية للأفراد . فمها كانت دكتاتورية الحكم وسطوته ، فإنه يعجز عن تصريف المعاملات اليومية للمواطنين ،فلابد من جهاز إداري يمكنه من الاضطلاع بهذه المهام . وكلما اتسعت وظائف الدولة وتعددت مصالحها ، اتسع نظامها الإداري وتعددت اختصاصاته .

٤ ـ إن اتساع الدول التي حكمت اليمن أدى إلى تطبيق نظام اللامركزية الإدارية ، وإن نظام اللامركزية الإدارية في الوقت الحاضر من النظم القانونية المتطورة الذي تطبقه الدول المتقدمة حالياً . فوجود هذا النظام الإداري في اليمن القديم دليل على تطور النظام الإداري فيها .

ويمكننا القول ، إن موضوعات القانون الإداري في القوانين الحديثة ، كانت موجودة في اليمن ، وإن لم يكن هناك قانون باسم القانون الإداري . فهذا الاسم غير موجود في غالبية الدول الحديثة ، وإنما يطلق كمصطلح على مجموعة القواعد التي تنظم شؤون الإدارة والموظفين وطبيعة إدارة المؤسسات الحكومية . وقد كانت هذه المؤسسات موجودة في اليمن القديم فعلاً . غير أننا نأمل أن يعمل المختصون على اكتشاف المزيد من النظم الإدارية في اليمن القديم ، لكي نتمكن من فهم نظرية النظام الإداري المطبق في اليمن القديم .

المطلب الثالث

القوانين المالية

القانون المالي : هو القانون الذي ينظم نفقات و إيرادات الدولة .

ونفقات الدولة كل ماتنفقه الدولة لضمان حسن أداء واجباتها ، كرواتب الموظفين والأموال التي تصرف على إدارة للمؤسسات الحكومية العامة ونفقات حفظ الأمن الداخلي والدفاع عن الدولة ، و بعبارة أخرى كل ماتصرفه الدولة من نفقات تتعلق بالمنفعة العامة .

أما الإيرادات ، فهي كل ماتحصل عليه الدولة من أموال سواء ماتحصل عليه ، من الضرائب أو من إيرادات الأراضي الزراعية أو من إيرادات المؤسسات الحكومية الخدمية .

وتتولى الدولة في اليمن القديم تنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع عن طريق سن القوانين الخاصة بكل وحدة إنتاجية ، أي أن كل هيئة اقتصادية واجتماعية لها نظامها الخاص الذي ترسمه الدولة(٦٢) .

أولاً ـ النفقات

من استقراء تاريخ الدول القديمة في اليمن ، يمكن أن نستنتج ، أن الدولة كانت تتولى الإنفاق على الجيش أثناء الحروب . أما في حالة السلم ، فإن غالبية أفراد الجيش يرجعون إلى مدنهم ، لممارسة أعمالهم العادية ، فالخدمة العسكرية مفروضة على كل شخص قادر على حمل السلاح . فرجال القبائل هم حماة الدولة ، وهم المزارعون والعمال في وقت السلم .

وعندما تنفق الدولة على الجيش ، فإن الإنفاق يتحدد بالمواد التموينية والأسلحة وكل ما يتعلق بالمعركة ، أما بالنسبة للرواتب فلا نعتقد أن الجندي المكلف في الدفاع عن الدولة يستلم راتباً معيناً ، عدا الجنود الدائمين حيث تتولى الدولة إعالتهم . أما بالنسبة لكبار القادة العسكرية ، فقد كانت الدولة تمنحهم إقطاعيات زراعية مقابل خدماتهم .

وأما بالنسبة لرواتب الموظفين الذين يتولون أعمالاً عامة للدولة ، فإن الدولة تقوم بدفع رواتبهم بشكل عطايا عينية أو نقدية ، وغالباً ما يقوم هؤلاء ، بتحصيل رواتبهم من المستفيدين

---

(٦٢) الدكتور فضل علي أبو غانم ، البنية القبلية في اليمن ، صنعاء ، ص ١٥٣

عن أعمالهم ، أو يتفقون مع الدولة على حصولهم على نسبة معينة من الإيرادات التي يحصلون عليها[٦٨] .

كما كانت الدولة تنفق على إدارة قصر الملك وما يتعلق بذلك من المؤن والحماية والهدايا التي يقدمها الملك لتابعيه .

وتخصص الدولة مبالغ كبيرة من أجل بناء السدود ومخازن المياه وشق الأنهر والقنوات وصيانتها .

ثانياً - الإيرادات

تقوم الدولة بتغطية نفقاتها من الإيرادات الآتية :

١ - وارد الأرض الزراعية

تشير المصادر الزراعية إلى أن الملك وهو الزعيم الذي كان يضع نفسه على رأس الشعب كان يقوم بامتلاك أرضه وأرض الآخرين تحت زعامته ، وله غلة هذه الأراضي[٦٩] .

٢ - ثمن الأراضي الزراعية التي تبيعها الدولة ، ويتحصل ثمن هذه الأراضي من محصول الأرض .

٣ - الأموال التي تحصل عليها الدولة نتيجة تأجيرها الأراضي الزراعية ، وتتحصل هذه الأموال من محصول الأرض أيضاً قبل إجراء عملية الحصاد[٧٠] .

الضرائب

كان الملوك يفرضون نظاماً خاصاً للضرائب . فقد كان مندوبو هؤلاء يجبون ضرائب السلع فيأخذون عشراً من ثمن السلعة المبيعة من التاجر . واصطلحوا على تسمية ذلك تعشيراً .

وكان سادة العرب يتنافسون في أخذ الإذن من الملك للإشراف على السوق ، والاستئثار بحظوة الضرائب ، ويدفعون للملك أموالاً مقابل ذلك ، وربما تزايدوا في الدفع حتى يفوز أحدهم بحق الإشراف فيخضع له الآخرون .

---

(٦٨) الدكتور حسين الحاج حسن ، مصدر سابق ، ص ٢٠٢

(٦٩) الدكتور فضل علي أبو غانم ، مصدر سابق ، ص ١٥٥

(٧٠) الدكتور فضل علي أبو غانم ، مصدر سابق ، ص ١٥٥

وفوق ذلك كان على المشرف على السوق دفع سهم من أرباح العشور والحفارات لشريف المدينة في السوق[31] ، وقد كانت الضرائب تفرض على الأراضي الزراعية والتجارة وسائر طبقات الشعب الأخرى[32] .

وتنوعت الضرائب في اليمن القديم . فقد كانت في الأصل نوعاً واحداً تجبى بشكل حبوب ، وتجبى لمؤنة الجيش .

وقد أوكلت جباية الضرائب إلى جماعة صغيرة تحت إشراف الملك ، وهي تختلف باختلاف الإقليم . وتختار الدولة الجباة من قبائل خاصة أو من طبقة معينة من الشعب . وكان عمل كل من الجماعتين واحداً تقريباً .

ويعقد الملك اتفاقيات بينه وبين رؤساء القبائل ، تحدد مقدار الضرائب وأسلوب وطرق ومواعيد جمعها[33] .

أما بالنسبة للأشخاص الذين يكلفون بأعمال السخرة ، فإن أعمالهم هذه تحتسب مقابل الضرائب التي تؤخذ من أقوالهم ، حيث يسخر بعض الأفراد أو الجماعات في بناء المباني العامة والمعابد والطرق والحصون والسدود والصهاريج والمخازن ، بالتعاون مع مسؤولي المعابد[34] .

وقد استتبع هذا النظام الاقتصادي الدقيق أن الدولة لا بد من أن توفر المخازن ورجال التجارة والمالية لتقدير أثمان المحاصيل . وكانت الضرائب تقدر والمحصول لم يجمع .

أما نسبة هذه الضرائب فلم يتم معرفتها ، وكل ما يعرف هو أنها كانت تجبى من القبيلة كوحدة . وكانت تختلف باختلاف المحاصيل من حيث الكثرة ونوع الغلة . وأن ضريبة الكم هذه التي كانت تفرض على القبيلة ، كانت تفرض على الفلاحين بعد أخذ رأي مجلس الشورى وموافقة القبيلة .

---

(31) الدكتور حسين الحاج حسن ، مصدر سابق ، ص ٢٠٢

(32) الدكتور مصطفى أبو ضيف أحمد ، مصدر سابق ، ص ٢٦

(33) ديتلف نيلسن وآخرون ، مصدر سابق ، ص ١٢٨

(34) ديتلف نيلسن وآخرون ، مصدر سابق ، ص ١٤٢

ولما كان الفلاح مطالباً بالتزامات عسكرية أيضاً ، فقد أصبح لازماً على قانون الضرائب أن يبحث عمن يخلف الفلاح في استثمار الأرض أثناء قيام الفلاح بواجبه العسكري وفي حق تمثيله في الهيئات الاستشارية القبلية ، حيث تنفذ القرارات التي تصدر بحق الحاضرين والغائبين[٧٥] .

ويتميز القانون المالي في اليمن القديم بالخصائص الآتية :

١ ـ تعتمد إيرادات الدولة على مدى القوة التي تتمتع الدولة بها . فإذا كانت الدولة تتألف من تحالف يضم بعض القبائل ، فإن ماتحصل عليه السلطة المركزية من إيرادات يتمثل في موافقة كل قبيلة على دفع حصتها من الضرائب ، أما إذا كانت الدولة قد قامت على قوة قبيلة وسيطرتها على القبائل الأخرى ، فإن ماتدفعه كل قبيلة من أموال تحدده الدولة بحكم قوتها وسيطرتها .

٢ ـ تراعى عند جمع الدولة لوارداتها وضع القبائل وطبيعة العلاقة معها ، وتحاول عدم إثارتها لمنع دفعها للعصيان ضد الدولة أو التحالف مع القبائل المعادية .

٣ ـ لاتستحصل الدولة إيراداتها في الغالب من الشعب مباشرة ، وإنما يكون عن طريق رؤساء القبائل ، فهم المسؤولون أمام الدول في دفع الإيرادات المستحقة لها .

٤ ـ تتولى الدولة صرف النفقات الضرورية بخصوص الأعمال التي لاتستطيع القبيلة وحدها القيام بها ، كبناء السدود ووسائل الري . أما الأعمال التي يمكن للقبيلة أن تقوم بها ، فإن الدولة لاتتدخل في مساعدتها ، وإنما يعد هنا من شأن القبيلة .

٥ ـ أن الدولة تلجأ في بعض الأحيان إلى أعمال السخرة التي تقدمها القبائل عندما لاتتوافر الأموال الكافية ، حيث تقوم كل قبيلة بإرسال عدد من أفرادها للعمل في الأعمال التي تقوم بها الدولة ، كبناء السدود والمخازن وشق قنوات الأنهر وفتح الطرق .

٦ ـ تقوم الدولة بفرض ضريبة خاصة للأغراض العسكرية ، وتفرض هذه الضريبة على الأرض[٧٦] .

وتعد الضريبة العسكرية ضرورية لحماية الدولة .

---

(٧٥) ديتلف نيلسن ، مصدر سابق ، ص ١٤٤

(٧٦) الدكتور فضل علي أبو غانم ، مصدر سابق ، ص ١٥٥

٧ - إن إيرادات ونفقات الدولة ليست ثابتة أو محددة سلفاً، وإنما تحدد طبقاً للظروف الاقتصادية التي تمر بها الدولة، وطبقاً للمواسم وظروف الزراعة.

المطلب الرابع

القانون الدولي

يعرف القانون الدولي بأنه «مجموعة القواعد القانونية التي تحكم العلاقات بين الدول».

ويتألف القانون الدولي من مجموعتين: الأولى: مجموعة قوانين السلام، كالقانون الدبلوماسي والقنصلي[٧٧]، واللجوء السياسي وقانون البحار[٧٨]، وقواعد تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية[٧٩]، وقانون الجو والفضاء، وقانون المعاهدات[٨٠].

أما المجموعة الثانية: وهي قوانين الحرب، كالقواعد المتعلقة باستخدام القوة العسكرية[٨١]، والقانون الدولي الإنساني المتعلقة بحماية المدنيين في المنازعات المسلحة[٨٢] وقانون أسرى الحرب[٨٣].

وتنظم هذه القوانين العلاقات بين الدول في حالتي السلم والحرب.

وسنتناول بحث العلاقات الدولية بين اليمن والدول الأخرى والأحلاف واللجوء والحرب في الفقرات الآتية:

أولاً. علاقات اليمن الدولية

تشير المصادر التاريخية إلى أن دول اليمن القديم أقامت علاقات دولية متطورة مع الدول التي عاصرتها كالدولة السومرية والآشورية والبابلية في وادي الرافدين، والدول في وادي النيل.

---

(٧٧) للتفاصيل يراجع: كتابنا، الحصانة القضائية للمبعوث الدبلوماسي، بغداد ١٩٨٠ م.

(٧٨) للتفاصيل يراجع الدكتور محمد الحاج حمود، القانون الدولي للبحار، بغداد ١٩٩٠ م.

(٧٩) للتفاصيل يراجع كتابنا المنازعات الدولية، بغداد ١٩٨٦ م.

(٨٠) يراجع الدكتور عصام العطية، القانون الدولي العام، بغداد ١٩٨٤ م.

(٨١) يراجع كتابنا قانون الحرب، بغداد ١٩٨١ م.

(٨٢) للتفاصيل يراجع كتابنا مبادئ القانون الدولي الإنساني، دراسة مقارنة بالشريعة الإسلامية، بغداد ١٩٩٠ م.

(٨٣) يراجع كتابنا نظام أسرى الحرب في القانون الدولي بغداد ١٩٨٢ م.

وكذلك الدولة البيزنطية والفارسية والحبشية . وقد ساد العلاقات مع بعض هذه الدول حالات التوتر والحروب ، والتدخل في الشؤون الداخلية[٨٤] .

وقد أقامت الدول في اليمن علاقات دولية مع جميع الدول المعاصرة لها . ومن هذه الدول :

١ ـ العلاقات اليمنية الحبشية

يرجع النشاط اليمني في الحبشة للقرن العاشر قبل الميلاد ، وقد تحرك اليمنيون نحو الحبشة ومن هؤلاء قبيلتي الحبشان والأجاعز . وهناك من يرى أن حضارة الحبشة لم تكن إلا بفضل الأمواج العربية القديمة التي وضعت أساس السامية في الحبشة . وقد ازداد هذا التأثير عندما تصدع سد مأرب في منتصف القرن الخامس قبل الميلاد . وقد كان هذا السيل من الهجرة للحبشة لم ينته .

وقد أثبتت النقوش القديمة في بلاد الحبشة أنهم كانوا يستخدمون في هذه الفترة المتقدمة اللغة والكتابة السبئية ، مما جعل اللغة الأثيوبية مجرد واحدة من اللهجات العربية . وقد ثبت أن هناك آلهة ، وبعض نظم الحياة كانت متشابهة مع اليمن[٨٥] .

وأن هناك رياحاً عكسية تهب من الحبشة لليمن . وكانت هذه الرياح غير ذات فعالية في عهد المملكة المعينية والمملكة السبئية والدولة الحميرية الأولى . ومن الثابت أنه في عهد الدولة الحميرية الثانية قد غزا الأحباش اليمن ، وأسفر عن حكم قصير ، غير أن ملوك حمير الوطنيين سرعان ماتخلصوا من هذا الحكم ، وظلوا يحتفظون بمكانتهم حتى عام ٥٢٥ م . ولم تكن هذه الغزوة الأولى للحبشة على اليمن[٨٦] .

وقد تحالف بعض ملوك الهمدانيين مع الأحباش وأقاموا معهم علاقات تجارية[٨٧] .

ومما زاد في العلاقات بين اليمن القديم والحبشة ، تطور التجارة بينهما . حيث كانت قوافل التجارة البحرية مستمرة بين الطرفين .

---

(٨٤) الدكتور لطفي عبد الوهاب يحيى ، مصدر سابق ، ص ٤١٥

(٨٥) الدكتور عبده بدوي ، السود والحضارة العربية ، القاهرة ١٩٧٦ م ، ص ٦٤

(٨٦) الدكتور مصطفى أبو ضيف أحمد ، مصدر سابق ، ص ٣٩

(٨٧) الدكتور عبده بدوي ، مصدر سابق ، ص ٦٥

٢ـ العلاقات اليمنية اليونانية

قام الإسكندر في القرن الرابع قبل الميلاد بإرسال عدد من القادة لاستطلاع الجزء الجنوبي من شبه الجزيرة العربية ليجمعوا له المعلومات . وقد كان اهتمام الإسكندر باليمن بداية لعلاقات نشطة للدول التابعة له في سورية ومصر . وقد جاء الاهتمام نتيجة الصراع العنيف بين خلفاء الإسكندر ، وهو صراع استخدمت فيه كل أنواع الأسلحة بما فيها الحصار الاقتصادي . كما قام (بطليموس فيلادلفوس) ثاني ملوك هذه الأسرة سنة (٢٤٦) قبل الميلاد بإرسال أحد القادة إلى سواحل اليمن للاطلاع على أصلح الأماكن التي تسهل له طريق المواصلات البحرية التي تخدم مصالح اليونان التجارية . وأقام خطاً تجارياً جديداً للمواصلات البحرية في البحر الأحمر[٨٨] .

٣ـ العلاقات اليمنية الرومانية

اتجهت الدولة الرومانية إلى اليمن في أواخر القرن الأول قبل الميلاد . وكان هذا الاهتمام يعود لسببين : الأول : الرخاء الكبير الذي كان يسود المجتمع الروماني . وهو رخاء كان أحد مظاهره استهلاك غير عادي لطلب الطيوب والتوابل اليمنية . والثاني : حاجة روما إلى حماية حدودها إزاء الغارات على المناطق الواقعة على أطراف شبه الجزيرة العربية .

وفي إطار هذه الظروف كانت تتطور علاقات الرومان بالتجمعات والتكوينات في شبه الجزيرة العربية وخاصة اليمن . وقد أرسل الرومان عام (٢٥) قبل الميلاد حملة عسكرية إلى سبأ بقيادة (إليوس جالوس) الوالي الروماني على مصر للسيطرة على مدخل البحر الأحمر وكسب العرب للرومان . وعندما وجد هذا القائد الثروة الفاشية في اليمن . حاول التعامل مع أهل اليمن كأصدقاء أغنياء أو السيطرة عليهم كأعداء أغنياء[٨٩] .

وقد وصلت الحملة المذكورة إلى سبأ . وبعد حصار دام ستة أيام اضطر أن يعود أدراجه بسبب قلة الماء . وإن كانت هناك بعض المصادر تشير إلى أن الرومان وصلوا عدن ، وحصولهم على امتيازات في ميناء عدن التي أصبحت نقطة الوصل بين الرومان والهند[٩٠] .

---

(٨٨) الدكتور لطفي عبد الوهاب يحيى ، مصدر سابق ، ص٤٣٣

(٨٩) الدكتور لطفي عبد الوهاب يحيى ، مصدر سابق ، ص٤٣٧

(٩٠) الدكتور لطفي عبد الوهاب يحيى ، مصدر سابق ، ص٤٣٨

والدكتور مصطفى أبو ضيف أحمد ، مصدر سابق ، ص٣٣

٤ - العلاقات اليمنية مع الملك سليمان

إن قصة العلاقة بين الملك سليمان وملكة سبأ تشير بوضوح إلى أن المشكلة القائمة بينهما تدور حول اعتراف ملكة سبأ برب سليمان عليه السلام . وفي هذا الصدد توضح الإشارات التي وردت في القرآن الكريم وفي العهد القديم إلى أن هذا الاعتراف كان هو الأمر الحاسم في العلاقة بين هذين الحاكمين ، وكانت الهدايا بينهم تعبر عن سياسة حسن الجوار مؤقتة ، وأن ملكة سبأ تتصرف في هذا الموقف بصلاحيتها الدينية والروحية ، حيث كانت تقوم بدور الكاهن إلى جانب وضعها كملكة[٩١] .

وتشير بعض المصادر اليهودية إلى وجود علاقة بين مملكة سبأ والملك سليمان ٩٧٠ - ٩٣٧ قبل الميلاد بسبب وجود علاقات متوترة ، وتحاول ملكة سبأ أن تخفف من حدة هذا التعارض الذي يضرّ بمصلحة مملكتها ، ويرى بعض الباحثين أن المقصود بملكة سبأ ليست مملكة سبأ اليمنية ، وإنما توجد مملكة سبأ على حدود الدولة اليهودية . ويعززون رأيهم هذا بأنه لاتوجد حدود مشتركة بين مملكة سبأ اليمنية والدولة اليهودية ، ولا توجد مصالح مشتركة بينهما . وقد ثبت من الآثار الآشورية وجود مملكة صغيرة باسم مملكة سبأ تقع أقصى الغرب من الدولة الآشورية . وسبأ المذكورة في علاقاتها مع الملك سليمان هي سبأ الشمالية وليست سبأ اليمنية[٩٢] .

٥ - علاقات اليمن مع العراق القديم

اتسمت العلاقات الدولية بين دول اليمن القديم ودول وادي الرافدين كالدولة البابلية والآشورية بالحروب تارة وبالعلاقات الودية تارة أخرى . حيث تذكر المصادر الآشورية عن وقوع حروب عديدة بين دول اليمن والآشورية ، وكان التدخل في الشؤون الداخلية بين اليمن والعراق مألوفاً . فقد أرسل الملك (ياثع) اثنين من رجاله لقيادة قواته ليقفوا مع (شمش شوموكين) الأخ الثائر على الملك الآشوري (آشور بانيبال) . كما أن بعض الملوك الآشوريين يقومون بتعيين بعض الملوك العرب على المدن اليمنية في منطقة النفوذ الآشوري بدلاً من ملك آخر إذا عاداه ذلك الملك[٩٣] .

---

(٩١) لطفي عبد الوهاب يحيى ، مصدر سابق ، ص ٦٦

(٩٢) الدكتور لطفي عبد الوهاب يحيى ، مصدر سابق ، ص ٤٠٦

(٩٣) لطفي عبد الوهاب يحيى ، مصدر سابق ، ص ٩٤

وإلى جانب هذه العلاقات ، فقد كانت العلاقات التجارية بين الدول في اليمن القديم والدول في العراق القديم قد وصلت مرحلة متطورة ، وكان أهل اليمن ينقلون تجارتهم إلى دول العراق .

وتتميز علاقات اليمن القديم الدولية بما يأتي :

١ - أن معرفة غالبية علاقات اليمن القديم مع الدول الكبيرة جاءت عن طريق للموارد التاريخية لهذه الدول ، وهذا يعني أن هناك علاقات أخرى في الموارد التاريخية اليمنية لم تكتشف إلى الآن . كما أن الاعتماد على الموارد التاريخية الأجنبية قد لا يعطي صورة واضحة عن هذه العلاقات . لأن الدول عند تدوينها للتاريخ تنطلق من مصالحها .

٢ - أن الصفة الغالبة على علاقات اليمن الدولية قبل الإسلام تقوم على التجارة ، فهي علاقات مصالح . الأمر الذي يدفع الدول إلى ترسيخ علاقاتها مع بعضها من أجل مصالحها . وهذا النوع من العلاقات يمنح مواطني تلك الدول ممن يتعاملون بالتجارة صفة الأمان على أموالهم وأشخاصهم . وأن تلك الدول تعمل على حمايتهم من أجل المصالح المتبادلة .

٣ - أن علاقات اليمن القديم الدولية لم تتحدد بالدول القريبة منها ، بل امتدت إلى مناطق عديدة من العالم . وقد دلت الاكتشافات الأثرية على وجود آثار يمنية في مناطق بعيدة ومتعددة من العالم القديم . وهذا يدلل على مدى تطور علاقات اليمن بالعالم القديم .

٤ - أن موقع اليمن الجغرافي أوجب على دول العالم القديم أن تقيم علاقات مستقرة ومتطورة معه . ذلك أن امتداد اليمن من البحر الأحمر والبحر العربي إلى الخليج العربي وامتدادها داخل شبه الجزيرة العربية ، يجعلها قوة مؤثرة في العالم القديم . حيث يمنح هذا الموقع الجغرافي لليمن التأثير على التجارة والإمدادات للدولة الفرعونية والآشورية والبابلية والفارسية واليونانية والرومانية والهندية .

وطبقاً لذلك ، فإن هذه الدول ملزمة في أن تقيم علاقات متطورة مع اليمن القديم من أجل حماية مصالحها .

ثانياً - المعاهدات والأحلاف الدولية

تعد الأحلاف الدولية من أهم العوامل التي تؤدي إلى قيام التكتلات الدولية . حيث تجتمع

مجموعة من الدول تتفق مصالحها السياسية أو الاقتصادية أو الأمنية أو الدفاعية في حلف واحد لتنظيم شؤونها في مواجهة دولة كبيرة أو تحالف آخر.

ومعنى الحلف اصطلاحاً المعاهدة والمعاقدة على التعاضد والتساعد والإتفاق ـ وقد كانوا ينظرون إلى الحلف واليمين نظرة فيها معنى القداسة والحرمة.

والعهد بمعنى الحلف وقيل: العهد هو كل ماعهد عليه. والغالب كان الضعيف يسعى ليعقد الأحلاف ليقوى عن طريق الحلف نفسه ويرفع مكانته. وعندما وجدت القبائل ماوقع بينها من الاختلاف والفرقة وتنافس الناس في الماء والكلأ والتناهم المعاش في المتسع وغلبة بعضهم بعضاً على البلاد، واستضعاف القوي للضعيف، انضم الذليل منهم إلى العزيز وحالف القليل منهم الكثير.

ولم يعد بإمكان القبائل المحافظة على كيانها من غير حليف قوي يشدّ أزرها إذا هاجمتها قبيلة أخرى، وأرادت الأخذ بالثأر. وقد كانت معظم القبائل داخلة في الأحلاف إلا عدداً قليلاً من القبائل القوية النفوذ.

وقد ذكر المؤرخون أن العرب يحافظون على العهود والمواثيق محافظة شديدة ولها قداسة خاصة عندهم. وقد ذكر أن القبائل إذا أرادوا أن يعقدوا حلفاً أوقدوا ناراً وعقدوا حلفهم عندها، ودعوا بالحرمان والمنع من خيرها على من ينقض العهد ويحل العقد، وكانوا يطرحون فيها الملح والكبريت، فإذا استشاطت قالوا للحلف: هذه النار تهددتك. يخوفونه بها حتى يحافظ على العهد والوعد، ولا يحلف كذباً. وقد عرفت هذه النار بنار التحالف. فإن كان الحالف مبطلاً نكل، وإن كان بريئاً حلف، ولهذا سموها أيضاً (نار المهوّل)[٩٤].

وشهادة الشهود على صحة العقود معروفة عند أهل اليمن لأنهم قوم تجار وأصحاب مصالح.

وإذا أراد المتحالفون إنهاء حلفهم فيعلنون عن ذلك ويكتبون كتاباً ويسمون هنا بالتخالع، وهو أنهم نقضوا الحلف الذي كان بينهم فتسقط بذلك كل مسؤولية تولدت عن الوفاء بذلك الحلف أو العهد[٩٥].

---

(٩٤) البيان والتبيين، الجزء الثالث، ص ٦

(٩٥) الدكتور حسين الحاج حسن، مصدر سابق، ص ١٠٤

وتتميز المعاهدات والأحلاف عند أهل اليمن القديم بما يأتي :

١ - أن الأحلاف في اليمن القديم على نوعين : الأول ، الأحلاف بين القبائل ، على أساس أن كل قبيلة وحدة سياسية مستقلة لها معنى الدولة ، وقد يصل هذا النوع من التحالف إلى تكوين الدولة الموحدة ، ولكن أساس نشوء هذه الدولة هو التحالف ، ويبقى هذا التحالف هو المؤثر على علاقة الدولة مع القبائل المتحالفة ، وهو الأساس في استرارها أو تفكيكها .

أما النوع الثاني من الأحلاف ، فهو الأحلاف التي تعقدها الدولة مع الدول الأخرى . ونعتقد أن هذا النوع من التحالف لم يحدث في الغالب ، ذلك أن الصفة التجارية الدولية التي يتمتع بها اليمن القديم تفرض عليه التزام جانب الحياد وعدم الانحياز لأية تكتلات دولية ، من أجل أن يضمن تجارته .

٢ - أن التحالف بين القبائل في اليمن القديم ، يتم بإجراءات وطقوس معينة أمام الناس من أجل إشهاره والالتزام به . وهذا يعني أن الأحلاف السرية غير معترف بها لأنها تفتقد إلى عنصر الإشهار .

كما أن التخالع بين القبائل المتحالفة ، كان يتم بالاتفاق بين القبائل المتحالفة على إنهاء الحلف ، ولا يحدث التخالع إلا بإشهاره أيضاً من أجل أن يكون كل فرد من أفراد القبائل المتحالفة سابقاً على علم به .

ولا يعني الخلع قيام العداء بين القبائل المتخالعة أو أنها تدخل في حالة الحرب فيما بينها ، بل إنه يعني أن الدول المتخالعة لا تساعد بعضها عند تعرض أحدها لحرب من قبل طرف ثالث .

٣ - أن قوة الدولة في اليمن القديم قائمة على التحالف بين القبائل ، وكلما كان هذا التحالف كبيراً ، كلما كانت الدولة قوية وامتد نفوذها واتسع سلطانها . ولهذا نجد أن التحالف بين القبائل العربية العنصر الأساس لقوة الدولة ومنعتها .

وقد لعب التحالف دوراً تاريخياً في حياة العرب ، كما لعب التخالع دوراً مأساوياً في القضاء على الحضارة العربية .

ولهذا يرى الباحثون أن للصراع الدولي القديم وخاصة الصراع الفارسي البيزنطي تأثيراً على

الوضع السياسي في اليمن[٩٦] . فالدول القديمة المعاصرة للحضارة في اليمن كانت ترى وجود التحالف بين قبائل العرب بصورة عامة وقبائل اليمن بصورة خاصة قد يؤدي إلى وجود دولة عربية يمنية جبارة تهدد مصالحهم .

ثالثاً ـ اللجوء

أوجب القانون الدولي حماية الأشخاص الذين يتعرضون في بلادهم للاضطهاد بسبب مواقفهم السياسية أو آرائهم ومعتقداتهم الفكرية أو الدينية .

واللجوء على نوعين : الأول : اللجوء الإقليمي ، وهو أن يلجأ الشخص إلى دولة أخرى هرباً من دولته . والثاني : اللجوء الدبلوماسي ، وهو أن يلجأ الشخص إلى مكان داخل دولته ، يتمتع هذا المكان بحصانة تمنع على السلطات المحلية بالدخول لهذا المكان . ومن هذه الأماكن اللجوء إلى البعثات الأجنبية أو بعثة الأمم المتحدة أو أماكن العبادة .

ويتمتع اللاجئ في هذه الحالة بالحماية الخاصة باللاجئ السياسي . فلا يجوز تسليمه إلى دولته[٩٧] .

ويطلق العرب على اللجوء مصطلح الجوار .

وللجوار أهمية كبرى عند أهل اليمن ، وله تقدير وحرمة ، فإذا استجار شخص بآخر أو بقبيلة وقبل جاراً أو مستجيراً وجبت حمايته ، وحق على المستجار به الدفاع عن مجيره مهما كلفه الثمن ، وإلا عدّ ناقضاً للعهد ، ناكثاً بالوعد ، ومخالفاً للتقاليد عند العرب . وقد عدوا المستجير من القبيلة ، ولذا كان المجير يرثه في ماله ، وإذا قتل دفع حاميه ومجيره ديته إلى أهله[٩٨] .

وقد كان الاعتداء على المستجير مثيراً للغضب ، وكأنه اعتداء عليهم . ومدحوا المستجار به .

---

(٩٦) الدكتور محمد عبد القادر بافقيه ، في العربية السعيدة ، مركز الدراسات والبحوث ـ اليمن ١٩٨٧ م ، ص ٤٣

(٩٧) يراجع للتفاصيل :

Egidio Real, Le Droit DAsile. R.C.A.D.I. 1938, Tom 63

Wesley L. Gould. Antroduction to International Law. New York, 1957, P. 269

(٩٨) الدكتور حسن الحاج حسن ، مصدر سابق ، ص ١٠٤

ولهذا قالوا : فلان منيع الجار حامي الذمار . وإن حماية المستجير دليل على الرهبة والقوة ، ولم يقتصر على ذلك ، بل إن المستجير ينعم بخيرات المستجار به[99] .

ويلاحظ على نظام اللجوء أو الإجارة في اليمن القديم ما يأتي :

١ ـ أن اللجوء في اليمن القديم لا يقوم على أسباب سياسية ، وإنما يهرب اللاجئ من قبيلته بسبب ارتكابه عملاً مخالفاً لقواعد النظام القبلي أو أن ما قام به يعدّ عملاً قد يجلب المشاكل على قبيلته ، كأن يقوم بقتل أحد أفراد قبيلة أخرى ، فتتخلص القبيلة من القاتل فيهرب من أجل أن تنج قبيلته من قتال مرير مع قبيلة أخرى .

٢ ـ أن القبيلة التي يلجأ إليها الغريب تتولى حمايته ، فالقبائل تقبل اللجوء إليها ، لأن ذلك يدلّ على قوتها وإمكانيتها حماية الغريب ، وهو ما تتفاخر به العرب .

٣ ـ عرف أهل اليمن اللجوء الدبلوماسي ، وهو اللجوء إلى أماكن تتمتع بالحصانة ، وهي الأماكن المحرمة التي يلجأ إليها الجاني كدور العبادة أو الأسواق .

رابعاً ـ قانون الحرب

قانون الحرب : هو القانون الذي ينظم العلاقات بين الدول في حالة قيام منازعات مسلحة بينها .

والحرب على ثلاثة أنواع : برية وجوية وبحرية . وقد نظم القانون الدولي الأسلحة التي يجوز استخدامها بالحرب والأسلحة المحرمة ، وأجاز الخدعة في الحرب ، ووضع القواعد المتعلقة بمعاملة الجرحى والمرضى في ساحة العمليات الحربية ، وحماية أسرى الحرب ، وعدم التعرض للأطفال والنساء والشيوخ ، وكيفية تقسيم غنائم الحرب ، وموقف الدول الأخرى غير المتحاربة من الحرب[100] .

وقواعد الحرب هي :

---

(٩٩) البيان والتبيين ، الجزء الثالث ، ص ١٢٩ .

(١٠٠) للتفاصيل يراجع كتابنا : قانون الحرب ، بغداد ١٩٨٤ م ، ص ١٤ وما بعدها . كذلك يراجع :

Gerhard Von Glahn. Law Amony Nations, New York 1965, P. 519

١ ـ طريقة الحرب

ولما كانت الحروب هي السمة الغالبة في البلاد العربية قبل الإسلام ، فبانه من الطبيعي أن تقام مؤسسات عسكرية متطورة تتولى عملية الدفاع عن نفسها ، والقيام بالاستيلاء على القبائل والدول المجاورة لها .

وقد عرف اليمنيون تنظيماً عسكرياً متقدماً في هذا المجال . فقد ظهرت عدة أنواع من التنظيمات العسكرية منها ما يطلق عليها (الخميس) وهي منظمة عسكرية رسمية تابعة للدولة . ومنها (الأسد) وهو تنظيم عسكري شعبي[١٠١] متطوع يشكل من القبائل لأداء مهمات عسكرية مؤقتة .

أما النوع الثالث فهم المرتزقة[١٠٢] ، الذين يحاربون لقاء أجر تدفعه لهم الدولة من غير رعايا الدولة .

وعرف عرب اليمن نوعين من أساليب الحروب وفي كلا النوعين كانوا يعتمدون الزحف أو الكر والفر ، يهجمون ويرتدون متخذين وراءهم مصاف ثابتة يلجأون إليها عند اللزوم . كأن يضربوا وراءهم حواجز من الظعائن أو الإبل ، وهي أشبه بحرب عصابات متغاورة قائمة على المفاجأة والاستطلاع ، بواسطة رجال يسمونهم عيون القبيلة ، وعلى الخديعة والتجارب ، وأحياناً على الفرار ، لتعاود الهجوم من جديد .

وإلى جانب ذلك عرفوا طريقة أخرى منظمة تقابل بجيوش وطرق فنية وخطط مرسومة .

٢ ـ الاستطلاع ـ العيون

كانت الحروب تعتمد على المستطلعين (عيون القبيلة) ومهمتهم كشف حال الأعداء ليعرفوا عددهم وطرق خططهم ، فيقدموا على بصيرة أو يتراجعوا إذا وجدوا التقدم عسيراً[١٠٣] .

وتنقل الوثائق التاريخية القديمة أن القدماء في اليمن استخدموا النساء للتغرير بالعدو[١٠٤] .

---

(١٠١) مطهر الإرياني ، مصدر سابق ، ص ٧٣

(١٠٢) مصدر سابق ، ص ٦٧

(١٠٣) الدكتور حسين الحاج حسن ، مصدر سابق ، ص ١١٠

(١٠٤) مطهر علي الإرياني ، مصدر سابق ، ص ٨٥

إما لاستحصال المعلومات منه كمعرفة عدد الجنود والخطط الحربية والأهداف والنوايا ، أو من أجل إطلاعهم عن علمهم للقيام بعمليات حربية ضد العدو .

ويعد الاستطلاع من أهم المتطلبات العسكرية حيث يتمكن كل طرف من معرفة عدد أفراد الطرف الآخر وأنواع الأسلحة التي يستعملها ، ونوعية تحصيناته وطرق مواصلاته وإمداداته، وأسلوبه بالقتال ، ومدى معنويات مقاتليه واستعدادهم للحرب .

٣ ـ أسرى الحرب

عندما يتحقق النصر للدولة فإنها غالباً ما تحافظ على أشخاص العدو وتأخذهم بصفة أسرى حرب ، فقد كان نظام الأسر معروفاً لدى اليمن[١٠٥] . ذلك أن ظروف الزراعة والرعي والاستخدام في السدود والأعمال الخدمة تتطلب الاستفادة منهم .

وكان التعامل مع الأسرى ينطلق من اعتبارات تحتها ظروف الأسير ، فإذا كانت الأسيرة زوجة الملك فإنها تعامل معاملة خاصة[١٠٦] . وقد وضع العرب نظاماً لأسرى الحرب قائماً على الإنسانية والرحمة والرأفة بالمغلوب على أمره .

وقد ساهم عرب اليمن مساهمة كبيرة في تطور نظام أسرى الحرب ، فقد كانوا يمنحون الأمان لمن يلقي سلاحه ، ويعاملوه باللطف والإحسان مهما كانت منزلته عند قومه ، وإذا ما تم أسره فإن له حق شراء حريته بثمن معين أو افتداء بأسير أو إطلاق سراحه بدون مقابل[١٠٧] .

ونظراً لكثرة الحروب في شبه الجزيرة العربية ، فقد انتشر الرقيق من الأسرى ، وأصبحوا طبقة كبيرة . مما دفع ذلك بالعرب أن يضعوا نظاماً يؤدي إلى الاستفادة منهم في شتى المجالات حسب قابليتهم ومواهبهم ، فاستخدموهم في رعي الماشية وأعمال الحفر والزراعة ، وحمل الأثقال ، وتزوجوا من بعض الأسيرات ، وكان ثراء السادة وقوتهم يقاس بكثرة عدد الأسرى الذين تحت سيطرتهم[١٠٨] .

وينتهي الأسر عند العرب القدماء في الحالات الآتية :

---

(١٠٥) مطهر علي الإرياني ، مصدر سابق ، ص ٨٠

(١٠٦) مصدر سابق ، ص ٨٥

(١٠٧) الدكتور السيد عبد العزيز سالم ، دراسات في تاريخ العرب قبل الإسلام ، الإسكندرية ، ص ٢٣٨

(١٠٨) المؤلف ، نظام أسرى الحرب في القانون الدولي ، بغداد ١٩٨١ م ، ص ١٥

١ - يقتل الأسير في ساحة المعركة، للتخلص من خطورته أو عدم إمكان تقديم الخدمات إليه أو من أجل الانتقام منه.

٢ - إطلاق سراحه بدون مقابل.

٣ - بهروب الأسير وعودته إلى موطنه.

٤ - توطين الأسرى ومنحهم الحرية وإعطائهم فرصاً لتحسين حياتهم.

وقد سبق العرب الأمم والحضارات التي عاصرتهم في مراعاة أسرى الحرب ومنحهم الحقوق والامتيازات[109]. وقد يحصل الأسير على حقوق متعددة منها، يدفع سيده أجرة الطبيب الذي يعالجه وتقديم الطعام في حالة مرضه أو تعطله عند بلوغه سن الشيخوخة، وله حق الزواج وممارسة الأعمال التجارية[110].

٤ - الأسلحة المستخدمة في الحرب

عرف أهل اليمن بصناعة الأسلحة، ومن هذه الأسلحة:

أ - السيف المشرفي، وهو سيف منسوب إلى مشرف وهي قرية في اليمن كانت السيوف تعمل فيها[?].

ب - الرماح، وأشهر الرماح عندهم، هو الرمح الرديني، نسبة إلى (ردينة) المرأة من اليمن كانت تعمل السلاح، والردينة زوج اسمه (سمهر) كان يبيع الرماح التي تصنعها زوجته.

جـ - القسي، وهو سلاح من الخشب لين وقوي تتقوس كالهلال، ويثبت فيها وتر من جلد الإبل ترمى به السهام، وأجود السهام، سهام يلاد وسهام يثرب، وهما قريتان من حجر اليمامة.

د - الدرع، وهو قميص مصنوع من الزرد، ومن أشهرها الدروع السلوقية نسبة إلى قرية في اليمن تدعى سلوق.

هـ - الترس، الترس والمجن والدرقة بمعنى واحد وهو يعمل من بعض الجلود بلا خشب ولا عقب لوقاية الأبدان من وقعات السيوف والنبال.

---

(109) صالح حسين الرويح، العبيد في العراق القديم، بغداد ١٩٨٣ م، ص ٣٠

(110) عبد الكريم فرحان، أسرى الحرب عبر التاريخ، بيروت ١٩٧٩ م، ص ٩

و ـ البيضة . وهي ما يلبس على الرأس من آلات السلاح .

ز ـ المنجنيق . وهي آلة ترمي الحجارة .

ح ـ الحجارة . كان العرب يضطرون إلى التقاتل بالحجارة إذا فقدت من أيديهم الأسلحة الأخرى . وغالباً ما كانت النساء يساعدن الرجال برمي الأعداء بالحجارة . وقد كان العرب يستخدمون الخيول والإبل ويقاتلون على أقدامهم في الحرب[١١١]

٥ ـ الهدنة وانتهاء الحرب

كان للحروب والوقائع آثار مؤلمة لابدّ من توقيفها وإطفاء نارها في هدنة إجبارية وهي أيام الأشهر الحرم . يحرمون القتال فيها والعدوان الفردي والجماعي حتى لو لقي الواحد منهم قاتل أبيه أو أخيه لا يتعرض له . هذه الأشهر هي : ذو القعدة وذو الحجة والمحرم ورجب .

والهدنة هذه كان لها دور كبير للأمن والاستقرار حيث تفسح مجالاً للحكماء والعقلاء أن يصلحوا ذات البين ويضمدوا الجراح . حتى لا يسترسل القوم في الانقياد لنوازع الشر . ثم إنها تكفل من جهة ثانية لكل إنسان وقتاً خاصاً يأمن فيه على نفسه وماله . فهذا يحج . وهذا يرعى ماشيته آمناً . والآخر يسافر في تجارة بعيداً عن القلق[١١٢] .

والهدنة : وقف العمليات الحربية بصورة مؤقتة . أما وقف القتال الدائم . فإنه يتم بأحد الطرق الآتية :

١ ـ الصلح بين الأطراف المتحاربة . وعقد اتفاق بين القبائل أو الدول المتحاربة على إنهاء حالة الحرب .

٢ ـ انتصار أحد الأطراف على الطرف الآخر انتصاراً حاسماً .

٣ ـ انتهاء الحرب بدون غالب أو مغلوب . أو عجز الأطراف المتحاربة عن مواصلة الحرب .

يضاف إلى ذلك ما كان من عادة العرب من عدم الاقتتال في الأشهر الحرم الأربعة . وهذا ما يتيح لأطراف النزاع تسوية مشاكلهم خلال الأشهر الحرم .

---

(١١١) الدكتور حسن الحاج حسن . مصدر سابق . ص ١١٨

(١١٢) الدكتور حسن الحاج حسن . مصدر سابق . ص ١١٢

خامساً - خصائص القانون الدولي

وبخصوص قواعد القانون الدولي التي طبقتها اليمن القديم فإننا نلاحظ ما يأتي :

١ - إن قواعد القانون الدولي التي كانت تطبقها اليمن القديم مع الدول القديمة غالباً ما تقوم على العرف الدولي ، وهي قواعد تعارفت الدول على تطبيقها .

٢ - لاتوجد قواعد قانونية تلزم الدول على تطبيقها ، وإن مخالفة هذه القواعد يعدّ أمراً عادياً .

٣ - لاتوجد منظمات ومؤسسات دولية تعمل على توطيد العلاقات الدولية بين الدول في ذلك الوقت .

٤ - لاتوجد معلومات دقيقة عن مدى تطور العلاقات الدولية بين الدول القديمة .

٥ - إن كثرة الحروب بين الدول واستمرارها أوجبت عليها مراعاة قواعد قانون الحرب .

المطلب الخامس

قانون العقوبات

يعرف قانون العقوبات بأنه « القانون الذي تحدد قواعده السلوك الإنساني المعتبر وترتب على السلوك المخالف عقوبة معينة »[١١٣] .

والجرائم على نوعين : الأولى : جرائم الاعتداء على الأشخاص كالقتل والضرب والجرح عمداً والقتل والإيذاء خطأ وإخفاء جثة القتيل والإجهاض وشهادة الزور والبلاغ الكاذب وإفشاء الأسرار .

أما النوع الثاني : فهي الجرائم الواقعة على الأموال ، كالسرقة والتهديد والنصب ، وإعطاء شيك بدون رصيد ، وخيانة الأمانة ، وإخفاء الأشياء من جريمة[١١٤] .

---

(١١٣) الدكتور رمسيس بهنام ، الجريمة والمجرم والجزاء ، الإسكندرية ١٩٧٦ م ، ص ٢٦

(١١٤) الدكتور رؤوف عبيد ، جرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال ، القاهرة ١٩٧٤ م ، ص ٩ وما بعدها .

ويعدّ قانون العقوبات من القوانين القديمة في اليمن . وقد وصل إلى الباحثين الأجانب نسخة من هذا القانون القديم الصادر عن الملك والمجلس الاستشاري القتباني وعدد من القبائل[115] .

غير أنه لم تصلنا نسخة من هذا القانون لدراسته وتحليل أحكامه .

وبالنظر لعدم وجود سلطة تنفيذية تحاسب المعتدي وتنزل القصاص به ، فإنه يترك الأمر للمجني عليه أن يقتص لنفسه ، وفي أكثر الأحيان كانت القبيلة تساند المجني عليه .

وتعدّ الجريمة عندهم حقاً شخصياً وليست حقاً عاماً ، وإذا ما أراد المجني عليه إسقاط حقه فلا يترتب على الجاني أية عقاب آخر .

والمبادئ التي كان يقوم عليها القانون الجنائي هي القصاص أو الانتقام . وليس للإصلاح أي مجال في العرف القبلي القديم . فإذا ما جرح رجل شخصاً ، كان للمجني عليه الحق في أن يطلب الجاني أو يقتص منه بنسبة الأذى الذي أوذي به جرياً على مبدأ ، العين بالعين والسن بالسن ، أو قد يطلب تعويضاً عن الجرح أو قطع أحد الأعضاء ، بما يتناسب مع أثر ذلك في إعاقة العمل والقدرة على العطاء .

وسنتناول أهم الجرائم ، وهي جرائم القتل والاعتداء على العرض والسرقة ، ثم نتناول الدية وقواعد المسؤولية والجزاء ، وذلك في الفقرات الآتية :

أولاً ـ جريمة القتل

إذا ارتكب أحد أفراد القبيلة جريمة قتل ، فيطالب أهل المقتول بالقود ، وهو القصاص ـ وقتل القاتل بدل القتيل . ويجوز في بعض الحالات وبرضاء أهله دفع الدية ، وهي حق القتيل ، ويشترك في دفعها ذوو القربى والعشيرة ، أو أفراد القبيلة تبعاً لظروف أهل القاتل المالية ومقدار الدية . وإذا لم يتم القود ، أو لم يحدث التراضي على الدية ، أو إذا فرّ القاتل فلا بد من الأخذ بالثأر . ولا يستقر لأهل القتيل قرار إلا بعد الأخذ بالثأر . وقد يتركون الخمر والطيبات طيلة طلبهم للثأر ، فإذا تمكنوا منه استراحوا واستقروا . وقد يقع عدد كبير من القتلى من أجل المطالبة بالثأر . وفي بعض الحالات يستغرق الأخذ بالثأر عشرات السنين ، لا يكل أصحاب القتيل عن

---

(115) ديتلف نيلسن وآخرون ، مصدر سابق ، ص ١٣٦

إدراك الثأر . فعندهم أن التواني عن الأخذ بالثأر ازدراء واحتقار ، ويلحق بهم وبنسلهم العار من هذا الإهمال . وقد يلحق ذلك بالقبيلة برمتها . ولهذا لا يتهاون أهل القتيل عن تتبع آثار القاتل أو أقربائه أو أفراد القبيلة التي ينتمي إليها لغسل هذا العار[116] .

وينظم العرف القبلي في الوقت الحاضر قواعد خاصة بخصوص جرائم القتل ويحدد أنواعها . ويعتقد أن هذه القواعد قديمة ، وهي :

١ ـ العيب الأسود أو الأجذم ، وهو قيام الفرد أو الجماعة بقتل الضيف أثناء استضافته . وقتل السير وهو الشخص المرسل صحبة شخص آخر وجماعة أخرى من قبيلة إلى قبيلة أخرى ، وذلك بقصد حمايته أثناء سيره في أراضي القبيلة . وقتل (القطير) و (الربيع) وهما اللذين ينزلان أرض القبيلة ، وتقوم القبيلة بالإعلان بموافقتها على حمايتها . وكذلك قتل الشخص المسافر عبر أراضي القبيلة . وقتل أي من الأشخاص الذين يعيشون تحت حمايتها ، سواء كانوا من الفئات الدنيا أو الفئات الدينية الأقلية ، أو العرقية التي تحتل مراكز عليا في سلم الترتيب الاجتماعي القبلي . وكذلك قتل الفرد أثناء قيامه بالوساطة بين الأطراف المتحاربة أو أثناء قيامه بالتوسط بين فردين متنازعين أو جماعتين متنازعتين . وكذلك قتل الحكم أثناء الاجتماع لبحث النزاع . ففي كل حالة من حالات هذا القتل يحكم العرف اليمني على مرتكب جريمة القتل بتسليم الدية بـ (المهدعش) والتي تعادل إحدى عشر دية مقابل التنازل عن حق الثأر ، إضافة إلى (الحشم) . وهو جزاء مادي يدفع بشكل نقود ومواشي نتيجة خرق القاتل قواعد العرف القبلي .

٢ ـ العيب الأحمر ، وهو القتل أخذاً بالثأر خلال الفترة التي اتفقت فيها الأطراف المتنازعة على الصلح وتعهدت بعدم الاعتداء . ويحكم على القاتل بـ (المربوع) ، وذلك بإلزام القاتل بتسليم أربع ديات مع حشومها[117] .

٣ ـ العيب الأبيض ، وهو قيام شخص بقتل آخر عمداً ، أو بدون عمد . ويدفع القاتل الدية الكاملة مع حشومها[118] .

---

(١١٦) الدكتور جواد علي ، مصدر سابق ، ص ٣٦٦

(١١٧) الدكتور فضل علي أحمد أبو غانم ، مصدر سابق ، ص ٢٨٥

(١١٨) الدكتور فضل علي أحمد أبو غانم ، مصدر سابق ، ص ٢٨٧

ثانياً - جرائم العرض

يهتم أهل اليمن بمثل هذه الجرائم ، وتعد أهم من جرائم القتل . ويحكم العرف القبلي بعقوبات شديدة وجزامات رادعة ضد الأشخاص الذين يرتكبون مثل هذه الجرائم . ومن هذه الجرائم الزنى والخطف أو الزراء أي التهمة الكاذبة ، قتل امرأة أو الاعتداء عليها بالضرب ، كذلك الاعتداء على أفراد الفئات الضعيفة المحمية بوساطة القبائل مثل (المزين) و (القطير) و (الربيع) و (اليهودي) . وتختلف العقوبات ضد الجاني باختلاف القبائل . فبعض القبائل تضع علامة على وجهه تسمى (ذم) حتى يقبل الحكم الذي يصدر بحقه .

ويحكم العرف في هذه الجرائم بما يأتي :

١ - الاعتداء على البنت البكر وإزالة بكارتها بإرغام المعتدي بالزواج منها ودفع مهرها بالكامل ، ومثله يدفع كنوع من العقوبة . ويقوم المعتدي بإرضاء أقربائها .

٢ - الحكم على الشخص الذي يتستر على الفاحشة بطرده من الوحدة القرابية .

٣ - الحكم على الشخص الذي يخون الشيء الذي يؤتمن عليه بالمرسوع ، وقطع علاقة الصحب ، أي الأخوة بينه وبين أعضاء الوحدة التي ينتمي إليها[119] .

ثالثاً - جرائم الاعتداء على الأموال

وهي الجرائم المتعلقة بالسرقة ، ويحكم فيها على السارق بدفع أربعة أمثال قيمة ما سرق مع إضافة نفس قيمة ماحكم به من تعويض يتم دفعها (أدوبات) أي جزامات على شكل أبقار وغنائم تذبح في مكان السرقة ، وفي حالة قيام شخص بسرقة ثمار من مزرعة يحكم عليه بذبح رأس من الأغنام مقابل دخوله المكان ورأس آخر مقابل خروجه منه ، مع دفع مبلغ من المال يعادل نفس القيمة لكل رأس ، وذلك يسمى (هجر المكان) أي انتهاك حرمة المكان مع إلزامه بدفع تعويض عن الشيء الذي قام بسرقته .

أما إذا حصلت السرقة من قبل أحد الأشخاص الذين هم تحت حماية القبيلة ، فإنه يحكم على السارق بدفع ما سرقه مع (المهجر) مقابل انتهاكه حرمة المكان[120] .

---

(١١٩) الدكتور فضل علي أبو غانم ، مصدر سابق ، ص ٢٩٢

(١٢٠) الدكتور فضل علي أبو غانم ، مصدر سابق ، ص ٢٩٣

ويتطلب من الشخص الذي سرق منه أن يبحث عما سرق منه وعن السارق . والبدوي لا يرى عاراً في السرقة ، ولكنه يخاف اللعنة ، ويخاف شرها ، وغالباً ما يعيد الشيء المسروق[١٢١] .

رابعاً ـ قواعد المسؤولية والجزاء

١ ـ المسؤولية العائلية : تكون العائلة مسؤولة عن الجرائم التي يقوم بها أحد أعضائها ، وتتحمل النتائج والتعويضات ، عدا الجرائم (السوداء) وهي التي تسوّد وجه الجاني كالزنى والسرقة .

٢ ـ مسؤولية الوحدة القرابية : تعد الوحدة القرابية للفرد والمعروفة باسم البيت هي المستوى الاجتماعي الثاني . يتحمل السلوك والأفعال والجرائم التي يقوم بها أي فرد من الأفراد الذين ينتسبون إلى جد واحد عاش قبل خمسة أجيال مضت أو أكثر . حيث يشترك أعضاء الوحدة القرابية في تحمل المسؤولية بصورة جماعية عن الجريمة .

٣ ـ مسؤولية الوحدة السياسية القبلية : وتشارك القبيلة أفراد العائلة والبيت في دفع الأغرام بحسب نوعية الجريمة ، وتتكفل القبيلة بالدفاع عن الجاني وتتحمل المسؤولية بصورة جماعية .

ومن الطرق التي استخدمت للبحث عن أدلة لإثبات براءة أو إدانة المتهم ، طريقة (المباهلة) وهي تعني الاحتكام إلى القوى الإلهية ، مثل التعرض للغرق في الماء أو الحريق بالنار . فإذا نجا المتهم ثبتت براءته ، وإذا لم ينج ثبتت إدانته ، ومن ثم أخذ العقاب الذي يستحقه .

خامساً ـ الدية

تختلف الدية باختلاف درجات القبائل ومنازل الناس ، وقد جرت العادة عند العرب أنهم يأخذون في دية النفس مائة من الإبل ، وكانت دية الأشراف تزيد عن هذا ، أما الملوك فكانت ديتهم ألف بعير[١٢٢] .

---

(١٢١) الدكتور حسين الحاج حسن ، مصدر سابق ، ص ٧٠

(١٢٢) الدكتور جواد علي ، مصدر سابق ، ص ٣٦٨

وقد تغالي العشيرة بمركز المقتول من أفرادها وتعطيه قيمة قد لا يستحقها، فترفع من شأنه، من أجل أن تطالب بمبالغ كبيرة تعويضاً لعائلته وقبيلته لفقده. وإن عمر المقتول وموقعه من قبيلته لها أثر في تقدير مقدار الدية. والرجل الكامل عند العرب هو من يحسن حمل السلاح والكتابة والعوم، وقرب الفرد من أسرة شيخ القبيلة، وصلته في العرق والدم. وقد ترفض القبيلة أخذ الدية مهما بلغت، إلا أن تثأر للقتيل من أفرادها، وذلك بقتل القاتل أو من يعدله في مكانته(١٢٢).

---

(١٢٢) الدكتور حسين الحاج حسن، مصدر سابق، ص ٧٠

المبحث الثالث

القانون الخاص

يقصد بالقانون الخاص مجموعة القواعد التي تنظم العلاقات بين الأفراد ، أو القواعد التي تحمي المصالح الفردية .

ويتكون القانون الخاص من عدة قوانين ، من أ[illegible]ها القانون المدني والذي ينظم الملكية والعقود وقانون الأسرة ، وقانون القضاء الذي يفصل في المنازعات بين الأفراد .

وفي اليمن نظام خاص يتعلق بمنح بعض المناطق حماية خاصة يطلق عليه بـ (الهجرة) .

وسنتناول هذه الموضوعات في المطالب الآتية :

المطلب الأول

نظام الملكية والحيازة في اليمن

يقوم النظام السّياسي في اليمن القديم على مبدأ التدرج الإداري . فالملك يعد في القمة ويتولى السلطة السياسية والدينية . وكانت الأرض توزع على شكل إقطاعيات يشرف عليها المعبد الديني الذي كان يستقل بممتلكات واسعة وبكيان خاص .

وبعد انتقال السيادة الدينية إلى السيادة المدنية ظهرت سلطة الملك وأتباعه من الأشراف ، وظهرت علاقة جديدة بين الحاكم والأرض تتطلب شيئاً من التوطين والاستقرار وإن الحاكم أصبح يملك أرضه وأرض الآخرين . ويفرض على القبائل استصلاح الأرض والعمل فيها مقابل ضرائب تدفع للدولة ، وتقوم الدولة بتأمين وسائل الري وبناء السدود والصهاريج الصخرية(١٢٢) .

وبناء على ذلك ، كانت ملكية الأرض في اليمن القديم ملكية دولة . وكانت الدولة تتولى توزيع الأراضي على كبار رجال الدولة من الكهنة والأذواء والأقيال الذين كانوا يمثلون كبار القادة العسكريين .

---

(١٢٢) الدكتور فضل علي أحمد أبو غانم ، مصدر سابق ، ص ١٥٩ .

وكانت بعض الأراضي توزع على الجند والجماعات القبلية ، حيث يملك هؤلاء حق الانتفاع والاستغلال فقط ، أما حق الرقبة فتبقى للدولة . ولهذا فإن أنماط الإنتاج الزراعي كانت تقوم على نوعين من الإنتاج : الأول : علاقة تعاون ومشاركة جماعية من قبل المزارعين تعود حيازتها للوحدة القبلية ، وأن هذه الوحدات تدفع جزءا من عائدها على شكل ضرائب للدولة . والثاني : علاقة عبودية بين بعض المالكين والحائزين للأرض(١٢٥) .

بعد الفتوحات العظيمة التي قام بها الملك السبئي (كرب آل وتر) أصبح من الضروري إحداث نظام سياسي واقتصادي يتفق والوضع الجديد لليمن ، بعد أن أصبحت مترامية الأطراف ، وضمت إليها البلاد المفتوحة ، وأصبحت إدارتها في يد السبئيين ، كما أعيدت أقاليم أخرى إلى أصحابها الأولين ، فأصبحت مستقلة لحلفاء السبئيين ، وشراء الدولة السبئية بعض الإقطاعيات والمناطق وما عليها وضمها إلى أملاك الدولة كأملاك حكومية . كما توجد إلى جانب الأراضي الحكومية أراضي تابعة للملك مباشرة ، أو لاتباعه أو للقبائل تدار من قبلهم مباشرة(١٢٦) .

ويمكن أن نطلق على هذا النظام في المفهوم الاقتصادي الحديث ، القطاع الزراعي العام الذي تمتلكه الدولة ، والإقطاع الزراعي الخاص الذي يمتلكه الأفراد .

ومن خلال دراسة تاريخ اليمن يمكن أن تحدد ملكية الأرض على الشكل الآتي :

١ ـ الملكية الفردية : حيث يتولى أفراد امتلاك قطعة أرض كبيرة أو صغيرة حسب الأحوال ، وغالباً ما يكون هؤلاء الملاك من الموظفين الكبار للدولة أو الأشخاص الذين يقومون بشراء أرض كبيرة ، ويستخدمون لزراعتها العبيد أو الزراع .

٢ ـ الملكية العائلية : تمتلك بعض العوائل قطع أرض زراعية تكون قد حصلت عليها نتيجة الشراء أو عن طريق حيازتها فترة من الزمن عن طريق القبيلة ومن ثم الاستئثار بها(١٢٧) .

٣ ـ ملكية البيت : وهي ملكية القرابة التي يمتلكها مجموعة من الأفراد جاءت إليهم عن طريق الوراثة ويشتركون بجد واحد عاش قبل خمسة أجيال مضت أو أكثر .

---

(١٢٥) الدكتور فضل علي أبو غانم ، مصدر سابق ، ص ١٥٧

(١٢٦) ديتلف نيلسن وآخرون ، مصدر سابق ، ص ١٤٣

(١٢٧) الدكتور لطفي عبد الوهاب يحيى ، مصدر سابق ، ص ٢٧١

٤ ـ ملكية القبيلة[١٢٨] : حيث تمتلك القبيلة قطعة أرض كبيرة ملكية جماعية تقوم بتقسيمها إلى قطع صغيرة تمنح حيازتها (استغلالها واستثمارها) بحسب أفخاذ القبيلة أو البيوت أو العوائل التي تتكون منها ، وتحتفظ القبيلة بملكية الرقبة .

٥ ـ ملكية الملك : يمتلك الملك جميع أرض دولته أو الإقطاعية التي تخضع لحكمه ، وقد يمنح حيازتها للقبائل أو لبعض الأشخاص ويحتفظ بحق تملك الرقبة .

وتعد هذه الملكية ملكية جماعية تملكها الدولة ويجوز التصرف بحق الحيازة فقط .

٦ ـ ملكية المعبد : يمتلك المعبد قطع أراضي واسعة تستخدم عوائدها لأغراض المعبد . ويقوم باستغلال هذه الأراضي العبيد بمساعدة القبائل .

٧ ـ الانتفاع الجماعي بالملكية : يرى بعض الباحثين ، أن اليمن عرفت نظام الانتفاع الجماعي للملكية . حيث تتناوب مجموعات من الأسر بالانتفاع من سنة إلى سنة . وأن العوائد تقسم على كل الأسر سنويا[١٢٩] :

٨ ـ ملكية الجمعيات التعاونية : يذكر الباحثون أن النقوش القديمة في اليمن تشير إلى وجود جمعيات تعاونية زراعية من نوع الجمعيات التعاونية المعروفة في الوقت الحاضر . وإلى أن واحدة من هذه الجمعيات كانت تتكون من ثمانية أشخاص يقومون على إدارة هذه (المؤسسة الزراعية) ، والإشراف على العمل بها من تهيئة البذور ودفع الحصص أو الضرائب الواجب دفعها للحكومة أو المعبد ومن خزن وتسويق[١٣٠] .

ويلاحظ أن هذا التنوع في ملكية الأرض وحيازتها في اليمن ، يختلف من زمن لآخر ومن منطقة لأخرى ، بحسب طبيعة نظام الحكم القائم ومدى سيطرته .

ويختلف تنظيم الملكية في اليمن عن تنظيم الملكية في البلاد العربية الأخرى ، حيث يغلب على القبائل اليمنية صفة الاستقرار على الأرض والتمسك بها والدفاع عنها ، أكثر من البلاد العربية

---

(١٢٨) ديتلف نيلسن وآخرون ، مصدر سابق ، ص ١٢٦

(١٢٩) الدكتور لطفي عبد الوهاب يحيى ، مصدر سابق ، ص ٣٧١

(١٣٠) الدكتور لطفي عبد الوهاب يحيى ، مصدر سابق ، ص ٣٧٢

الأخرى التي يغلب على قبائلها الترحال من منطقة لأخرى بحسب الظروف والأحوال ، مما يجعلها أقل استقراراً على الأرض وأقل تمسكاً بها .

ونعتقد أن سبب الاختلاف هذا يعود إلى أن أرض اليمن والظروف المناخية للزراعة فيها أفضل من بقية أجزاء الوطن العربي الأخرى . ولهذا فقد برزت صفة التملك عند أهل اليمن أكثر من غيرهم من العرب .

ولما كانت حماية الملكية مسألة تتطلب قوة كبيرة لمنع الاعتداء عليها ، لا يتمكن الفرد أو الأسرة المالكة حمايتها ، أصبح من اللازم أن تتضافر جهود جميع أفراد القبيلة لمنع الاعتداء على ملكية أفراد القبيلة ، الأمر الذي جعل من ملكية القبيلة ملكية جماعية لجميع أفراد القبيلة ، وإن الاعتداء على هذه الملكية هو اعتداء على كل فرد في القبيلة .

وطبقاً لذلك ، فإننا نشاهد أن كل قبيلة تتولى الدفاع عن ملكيتها ، وذلك ببناء الحصون والمتارس الجماعية التي لاتزال آثارها قائمة حتى الوقت الحاضر .

أما بالنسبة لأنواع الملكية الأخرى ، فإننا نعتقد أن هذه الأنواع تتواجد بالقرب من المدن حيث توجد سلطة الدولة المكلفة حمايتها .

ومما شجع تمسك اليمني بالأرض ، هو أن غالبية أرض اليمن صعبة المراس ، وأن أهل اليمن القدامى حولوا طبيعة هذه الأرض إلى أرض زراعية ، وقهروا الطبيعة لخدمتهم فأصبح لهم مراس فيها لم يألفه العربي في البلاد الأخرى ، ولم يعتد على هذا النمط الزراعي الذي يختلف تماماً عن بيئته الزراعية .

ويضاف إلى ذلك ، أن من عوامل استقرار أهل اليمن في أرضهم وعدم تركهم ، هي صعوبة المواصلات فيها ، فأغلب القبائل لاتتصل بالقبائل المجاورة لها لانعدام طرق المواصلات بينها ، خاصة في المناطق الجبلية الوعرة ، وأن هذه الطبيعة المتميزة لأرض اليمن ، منعت الأعداء من التغلغل إليها .. وقد ساهمت هذه العوامل مجتمعة بأن يتمسك أهل اليمن بأرضهم بصورة أكثر من غيرهم من العرب .

ونلاحظ أن هناك تشابهاً كبيراً بين نظام ملكية الأرض في اليمن القديم بين ملكية الأرض في العراق القديم .

فقد قسم قانون حمورابي في بابل ملكية الأرض إلى ما يأتي :

١ ـ أراضي القوات المسلحة . وهي الأراضي المخصصة لخدمة القوات المسلحة ولأفرادها[١٣١] .

٢ ـ أراضي الملاك الذين يستخدمون عدداً من الفلاحين لزراعة الأرض . وطريقة قسمة المحصولات الزراعية[١٣٢] .

٣ ـ العقارات والأراضي الخاصة بالقصر الملكي أو للدولة .

٤ ـ العقارات والأراضي الخاصة بالمعابد . ويقوم المزارعون بزراعة أراضي المعبد[١٣٣] .

المطلب الثاني

العقود

يعرف العقد بأنه « ارتباط الإيجاب الصادر بقبول الآخر يثبت أثره على المعقود عليه » .

وتنظم القوانين الحديثة العقود وتقسمها إلى عدة أنواع . وتضع لكل نوع الأحكام الخاصة به .

وكان عرب اليمن يلتزمون بالوفاء بالعهود والمواثيق والوثائق المدونة والعقود المسجلة . غير أن البيئة البدوية كانت خلواً من الضمانات المدونة . والوثائق الملزمة التي يحترمها الجميع هي الكلمة عندما ينطقها الرجل وجبت عهداً عليه يفي بها على أكمل وجه . وألا يتعرض شرفه للتجريح ، وتسم سمعته بالعار . وكان الوفاء صفة نبيلة من أخلاق العرب في اليمن وكان الغدر عاراً يتجافون عنه[١٣٤] .

وقد عرف أهل اليمن قبل الإسلام العديد من العقود . مثل عقود البيع والقرض والمضاربة والربا والرهن والتسليف والسلم .

وسنتناول بحث هذه العقود بشيء من الإيجاز :

---

(١٣١) المواد ٤٦ ـ ٤٧ من قانون حمورابي .

(١٣٢) المواد ٤٢ ـ ٦٥ من قانون حمورابي .

(١٣٣) جورج رو . العراق القديم . ترجمة حسين علوان حسين . بغداد ١٩٨٤ م . ص ٥٣٥

(١٣٤) الدكتور حسين الحاج حسن . مصدر سابق . ص ٨٥

أولاً - عقود البيع

كانت أنواع البيوع عند العرب قبل الإسلام كثيرة ومعظمها أشبه بالمقامرة .

وقد سموا البيعة صفقة ، لأنهم إذا تبايعوا تصافقوا بالأيدي دلالة على عقد البيع وحصول القبول والإيجاب ، وقد أخذت كلمة تصافق معنى تبايع .

والبيعة نوعان ، بيع مادي وهو التنازل عن السلعة نظير سلعة أو مقابل أو مال . والبيع المعنوي وهو التنازل عن الحق في الخلافة وعن جزء من الحرية نظير حماية الدولة ومنافعها أو في سبيل إقامة أسرة .

والبيوع عند العرب أنواع منها[١٢٥] :

١ - بيع الحصاة

و يتم هذا البيع برمي الحصاة جزافاً دون تعيين على غرض أريد اختياره من ثوب أو حيوان و معرفة كمية الشيء المبيع أو قيمته و مساحة الأرض المبيعة .

بيع الملامسة

و يقضي بأن يلمس المشتري السلعة دون النظر إليها فمجرد لمسه لها يوجب البيع . وقريب من هذا البيع بيع النبذ أو الإلقاء بأن يلقي كلا المتبايعين ثوبه للآخر ، أو أن يقول أحدهما : نبذت إليك الحصاة ، فيجب البيع .

بيع النجش أو الفلج

وهو نوع من الغش ، يشترك البائع والوسيط على خداع الشاري ، إذ يتساوم الأولان بثمن مرتفع حتى إذا جاء الشاري وسمع ما يدور بينهما انخدع ودفع أكثر مما تستحق السلعة ، وبعدئذ يأخذ الوسيط نصيبه من الربح . وقد يعمل العكس في بعض الأحيان ، فيعمل على تنفير المشتري من سلعة معينة ليبيعه سلعة غيرها . ولا شك أن مثل هذا الوسيط يملك لساناً طائعاً رشيقاً في إقناع الزبائن .

---

(١٢٥) يراجع عن هذه البيوع الدكتور جواد علي ، تاريخ العرب قبل الإسلام ، الجزء ٧ ، ص ٢٨٧

٤ ـ بيع الزرع

ويشمل أربعة أنواع وهي :

أ ـ المزابنة ، وهو بيع على جزاف لا يعرف كيله أو عده ولا وزنه . يباع بقدر معين شيء مكيل أو موزون أو معدود . وبالتالي يكون وزن مجهول بمعلوم . وربما أحياناً بيبع معلوم بمجهول من جنسه . وتكون هذه الطريقة بالنخل غالباً . كأن يبيع الرجل التمر في رؤوس النخل بتمر مقطوف أو كرم بزبيب .

ب ـ المخاضرة ، شبه المزابنة ، لكنها تقع على الثمار قبل نضوجها .

جـ ـ المعاومة ، وتشبهها المعاومة أو بيع السنين ، وهي بيع الزرع الذي يخرج في العام التالي أو ما يليه .

د ـ الطني ، وهو بيع التمر بالكومة لا يعرف كيلها .

٥ ـ بيع الحيوانات

ويتم بيع الحيوانات على ثلاثة أنواع :

أ ـ المجر ، هو شراء ما في بطن الناقة قبيل الوضع .

ب ـ الغذوى ، وهو شراء ما في بطن المواشي الحوامل عامة .

جـ ـ الرجع ، وهو بيع الأنثى بعدة ذكور .

٦ ـ بيع المعدوم

وهو جنس من البيع يقوم على بيع شيء لا يملكه البائع بل يسعى ليشتريه ويسلمه للمشتري[١٣٦] .

ثانياً ـ القراض والمضاربة

من العقود التي عرفها العرب لتنمية تجارتهم ما عرف بالقراض أو المضاربة . وهو تقديم مال إلى شخص يتجر به على جزء يأخذه من ربح المال . وذلك كأن يعطي رب مال رجلاً مالاً يعمل فيه ويأذن له أن يشتري ما يشاء وأن يبيع بالسعر ما يشاء ، ويدير هذا المال على يديه ، وبعد

(١٣٦) الدكتور حسن الحاج حسن ، مصدر سابق ، ص ١٠٠ ، وجرجي زيدان ، تاريخ التمدن الإسلامي ، الجزء الأول ، ص ١٢٤

إخراج رأس المال وما صرف على التجارة من أتعاب وأجور وضرائب ، يوزع الربح نصفين أو ثلاثاً ، لرب المال الثلثان وللعامل بحق عمله الثلث أو حسب ماتعاقدوا عليه[١٣٧] .

وفي عقد القرض أو الدين لأي التزام آخر ينتقل الدين من الأخ إلى أخيه إذا مات المدين[١٣٨] .

ثالثاً ـ الربا

يرجح أن الربا لم تعرفه العرب ، وجاء عن طريق اليهود ، ولهذا انتشر في المدن التي كان فيها اليهود .

والربا على نوعين : ربا النسيئة ، وربا الفضل . أما ربا النسيئة وهو المتداول به فهو أن ينسئ المدين في الدفع مقابل زيادة . وربا الفضل هو بيع العينات كالذهب بالذهب والتمر بالتمر .

والربا بالنسيئة على النحو الآتي :

١ ـ في تضعيف النقود ، وهي مضاعفة الربا عند عدم الوفاء .

٢ ـ في تضعيف السن ، وهذا يأتي في الإبل والماشية . فعندما يحل الأجل فيه يقول المرابي تقضيني أو تزيدني ، فإن كان عنده شيء يقضيه ، وإلا حوله إلى السن التي فوق ذلك ، إن كانت ابنة مخاض جعلها ابنة لبون .

٣ ـ في الطعام ، ويقوم هذا الربا عندما لاتوجد نقود ، فكانوا يأخذون الصاع الواحد مقابل صاع وزيادة .

٤ ـ في الذهب والفضة ، يؤخذ الذهب والفضة وزناً فإذا أعادوه زادوا عليه وزن الربا .

رابعاً ـ عقد الرهن

عرف العرب الرهن كما عرفوا الربا ، إلا أن هناك أنواعاً من الرهن عند العرب كانت غريبة كرهن الأولاد أو النساء لقاء الدين . ويمتلك المرتهن المرهون عند عدم الوفاء .

---

(١٣٧) ناصر بن سعد الرشيد ، تعامل العرب التجاري وكيفيته في العصر الجاهلي ، الجزيرة العربية قبل الإسلام ، السعودية ، ١٩٨٤ م ، ص ٢٣٨

(١٣٨) ديتلف نيلسن ، مصدر سابق ، ص ١٤٨

إخراج رأس المال وما صرف على التجارة من أتعاب وأجور وضرائب ، يوزع الربح نصفين أو ثلاثاً ، لرب المال الثلثان وللعامل يحق عمله الثلث أو حسب ماتعاقدوا عليه[١٣٧] .

وفي عقد القرض أو الدين لأي التزام آخر ينتقل الدين من الأخ إلى أخيه إذا مات المدين[١٣٨] .

ثالثاً ـ الربا

يرجح أن الربا لم تعرفه العرب ، وجاء عن طريق اليهود ، ولهذا انتشر في المدن التي كان فيها اليهود .

والربا على نوعين : ربا النسيئة ، وربا الفضل . أما ربا النسيئة وهو المتداول به فهو أن ينسئ المدين في الدفع مقابل زيادة . وربا الفضل هو بيع العينات كالذهب بالذهب والتمر بالتمر .

والربا بالنسيئة على النحو الآتي :

١ ـ في تضعيف النقود ، وهي مضاعفة الربا عند عدم الوفاء .

٢ ـ في تضعيف السن ، وهذا يأتي في الإبل والماشية . فعندما يحل الأجل فيه يقول المرابي تقضيني أو تزيدني ، فإن كان عنده شيء يقضيه ، وإلا حوله إلى السن التي فوق ذلك ، إن كانت ابنة مخاض جعلها ابنة لبون .

٣ ـ في الطعام ، ويقوم هذا الربا عندما لاتوجد نقود ، فكانوا يأخذون الصاع الواحد مقابل صاع وزيادة .

٤ ـ في الذهب والفضة ، يؤخذ الذهب والفضة وزناً فإذا أعادوه زادوا عليه وزن الربا .

رابعاً ـ عقد الرهن

عرف العرب الرهن كما عرفوا الربا ، إلا أن هناك أنواعاً من الرهن عند العرب كانت غريبة كرهن الأولاد أو النساء لقاء الدين . ويمتلك المرتهن المرهون عند عدم الوفاء .

---

(١٣٧) ناصر بن سعد الرشيد ، تعامل العرب التجاري وكيفيته في العصر الجاهلي ، الجزيرة العربية قبل الإسلام ، السعودية ، ١٩٨٤ م ، ص ٢٣٨

(١٣٨) ديتلف نيلسن ، مصدر سابق ، ص ١٤٨

خامساً - عقد التسليف

كان التسليف معروفاً عند العرب . فإذا عجز المدين عن الوفاء سلب حق منصب شرف أو استرقاق ويسترق الحر بالدين .

سادساً - عقد السلم

وهو أن يبيع الشخص الزرع وهو لا يزال لم ينضج بعد .

سادساً - خصائص العقود في اليمن القديم

١ - إن انعقاد العقود في اليمن القديم لا يخضع لإجراءات شكلية كما هو متعارف عليه عند الرومان القدماء ، وإنما كانت تعقد بمجرد التراضي . ولا يشترط فيها الكتابة .

٢ - تقوم الأطراف المتعاقدة بوضع نسخة من هذه العقود في المعابد لتكون الآلهة شاهدة عليها ، والرجوع إليها عند الاختلاف فيما بين المتعاقدين . ونرى أن العقود التي توضع في المعابد ، هي تلك العقود المتعلقة بالصلح بين القبائل ، أو بيع الأراضي أو العقود المهمة الأخرى ذات الصفة العامة .

٣ - إن أغلب هذه العقود غير معروفة في الوقت الحاضر بسبب تحريمها من قبل الإسلام ، لأنها تنطوي على الغش والخداع والاستغلال .

٤ - إن المتعاقدين هما اللذان يضعان شروطهما في العقد ، وليس هناك نظام يمنعهم من وضع الشروط التي يرغبونها . وهذا يعني أن العرف القبلي بخصوص العقود المدنية يعد قواعد مكملة أو مفسرة لإرادة الأطراف المتعاقدة ، وليست هناك قواعد آمرة تلتزم الأطراف المتعاقدة بعدم تجاوزها .

المطلب الثاني

قانون الأسرة

أولاً - الزواج

كان المجتمع العربي ينظر إلى المرأة نظرة خاصة متدنية ، ولهذا فقد كانوا يئدون البنات لأسباب متعددة منها :

١ ـ الخوف من سبيها من قبل الأعداء .

ب ـ إذا كانت فيها علامة قبيحة ، تجلب عليها للذمة .

جـ ـ خشية الإملاق ، وعدم إمكان توفير معيشتها .

وقد ورد في القرآن الكريم حكم الوأد بقوله تعالى : ﴿ وإذا بُشِّرَ أحَدُهُم بالأُنثَى ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدّاً وَهُوَ كَظِيمٌ ☆ يَتَوَارَى مِنَ القَوْمِ مِنْ سُوءِ مابُشِّرَ بِهِ أيُمْسِكُهُ على هُونٍ أمْ يَدُسُّهُ في التُّرابِ ألا سَاءَ ما يَحْكُمُونَ ﴾ [النحل ١٦/٥٨ ـ ٥٩] .

وقد كان البعض من العرب يهتمون بالمرأة ويعتنون بتنشئة بناتهم ، وقد ملكت بعضهن الأموال الطائلة والشرف الرفيع ، وأصبح لها حق مناظرة زوجها في حضور بعض عمومتها عند الاختلاف بينها[١٣٩] .

وكان دور المرأة الأساسي إنجاب الأقوياء الذين يدافعون عن شرف القبيلة .

أما حق المرأة في اختيار الزوج المناسب لها ، فإن ذلك من حق النساء الحرائر فقط . أما سائر النساء كن يخضعن لقرار آبائهن وإخوتهن الكبار في موضوع الزواج . وغالباً ما كان الزوج يختار زوجته ، لا لأنه أعجب بها ، بل اعتماداً على صورة ذويها الجسدية والاجتماعية . لأن المرأة كانت متحجبة ومحجوبة عن الرجل في أكثر الأحيان .

وكان الأب يأخذ من مهر ابنته . وغالباً ما كان المهر سبباً من أسباب الثروة .

وكان الزواج من الأقارب على نوعين :

الأول ـ زواج الأباعد : وهو أدعى إلى إنجاب النجباء من الأولاد ، وإن مثل هذا الزواج كان مقصوراً على رؤساء القبائل ويعود لأسباب سياسية ، أو لكي يصاهروا مع من هو كفء لهم . وقد يتزوج الخلفاء مثل هذا الزواج .

الثاني ـ الزواج الداخلي ـ وهو الزواج الشائع عند العرب . فالقبيلة ترغب في المحافظة على انسجامها ووحدتها . ويتم عادة بأن يخطب الرجل البنت من أبيها . وليس من الضروري أن تكون

---

(١٣٩) الدكتور أسعد زغلول عبد الحميد ، مصدر سابق ، ص ١١٧

موافقتها بالنطق، بل إن سكوتها يكون دليلاً على رضاها، وقد تخطب الفتاة عند الطفولة وتكون ملزمة أدبياً بالزواج عندما تكبر[١٤٠].

ثانياً ـ المهر

يدفع الخطيب المهر لأبيها. ويختلف مقدار المهر باختلاف مركز الخطيب ومركز أبيه، أو الفتاة وأبيها. وقد تعطى المرأة هدية سموها صداقاً. ولا يحق للرجل استرداد الصداق، ولكن يحق له استرداد المهر إذا لم يتم الزواج، بل إن الزوج كان أحياناً يطلب رد المهر إذا ماتت زوجته، أو قد يطلب من أبيها أن يزوجه بأختها بعد موتها تعويضاً له عن خسارته[١٤١].

ثالثاً ـ أنواع الزواج

أنواع الزواج هي:

أ ـ زواج الصداق

يخطب الخطيب ابنة الرجل بعد أن يتفقا على مهر يعقد الزواج على أساسه. وهذا النوع هو المفضل.

ب ـ زواج الضيزن أو الميراث

إذا مات الرجل كان لابنه الأكبر أن يتزوج زوجة أبيه كجزء من ميراثه، كما يرث الرجل أرملة أخيه أو يرثها أقرب الرجال إلى زوجها. وفي هذه الحالة لا يدفع الزوج مهراً.

جـ ـ زواج الرهط أو المشاركة

يشترك في هذا الزواج عدة رجال بزوجة واحدة، ولعل أصله الأسرى وصعوبة توزيعهن، وقد يكون سببه الصعوبات المالية في الزواج فيشترك الإخوة في زوجة واحدة. وقد يكون بسبب الوراثة، أن يرث الأولاد زوجة أبيهم فيشتركون فيها. ويتم بأن يدخل الرجال ما دون العشرة على المرأة كلهم يصيبونها فإذا حملت ووضعت أرسلت إليهم فتقول لهم قد عرفتم الذي كان من أمركم وقد ولدت فهو ابنك يا فلان، تسمي من أحبت، فيلحق به ولدها ولا يستطيع أن يمتنع منه الرجل.

---

(١٤٠) الدكتور حسين الحاج حسن، مصدر سابق، ص ١٢٦

(١٤١) الدكتور حسين الحاج حسن، مصدر سابق، ص ١٢٨

د - زواج المبادلة أو الشغار

وهو زواج المقايضة يتم بلا مهر ، يزوج فيه الرجل ابنته أو موليته لرجل على أن يتزوج هو ابنة هذا أو موليته .

هـ - زواج الأسر

وهو أن يتزوج الرجل من السبية التي يأسرها . وقد رغب العرب في هذا النوع من الزواج لأنه يتم بلا مهر .

د - زواج الإماء

وهو أن يتزوج الرجل من أمة . ويبقى أبناء الإماء عبيداً إلا إذا أنجبوا فيلحقهم قومهم بهم .

ز - زواج المتعة أو الزواج المتقطع

ويتم هذا الزواج بالاتفاق بين الرجل والمرأة إلى أجل محدد بالتراضي بينهما ، مقابل صداق معين . فإذا انقضت المدة فليس عليها سبيل . أما إذا أنجبت في هذه الفترة فالأولاد منها لهم حق الانتساب وحق الأرث ، فهم أولاد شرعيون كأولاد الزواج الدائم[١٤٢] .

ح - تعدد الزوجات

عرف العرب نظام تعدد الزوجات . فقد أعطي للرجل الحق في أن يتزوج بأكثر من واحدة . وكان لتعدد الزوجات أهمية في تكثير الأولاد وتصريف النساء الفائضات . وحل مشاكل العقم عند بعضهن[١٤٣] .

رابعاً - الطلاق

عرف العرب الطلاق قبل الإسلام . وهو أن يفترق الرجل عن المرأة وتحرم عليه . إلا أنه كان من حق المرأة والرجل على السواء .

وأنواع الطلاق هي :

---

(١٤٢) الدكتور حسين الحاج حسن ، مصدر سابق ، ص ١٢٨

(١٤٣) تفسير الطبري ، الجزء الرابع ، ص ١٥٧

أ - الطلاق العادي

ويتم الطلاق العادي بالاتفاق بين الزوج وأبي الزوجة على الفصل بين الزوجين . ويسترجع الزوج المهر الذي دفعه للزوجة عند زواجه .

ويتم الطلاق قبل الإسلام بثلاث طلقات .

ب - طلاق الظهار

وهو أن يقول الزوج لزوجته أنت عليَّ كظهر أمي أو أختي . فإذا قال ذلك ، حرمت عليه زوجته[١٤٤] .

خامساً - الذمة المالية

تستقل المرأة بذمة مالية منفصلة عن ذمة زوجها . فإذا كان الزوج مديناً لآخر ، فإن زوجته غير مسؤولة عن دينه ، والعكس صحيح أيضاً[١٤٥] .

سادساً - النسب

إن أكثر ما يتمسك به العربي هو نسبه إلى أبيه وأسرته وقبيلته . فعلى الرغم من الوضع الاجتماعي في اليمن قبل الإسلام وتعدد أنواع النسب ، إلا أن اليمني يحرص على نسبه . ومن النادر أن تظهر حالات اللقطاء قياساً إلى المجتمعات الأخرى .

سابعاً - الميراث والوصية والهبة

تنتقل التركة إلى الرجال دون النساء . وكان الابن الأكبر هو الوارث الوحيد والذي يحل محل أبيه ، وفي مناطق أخرى كانت التركة تنتقل للبنين بالتساوي . وللرجل حق الوصية وهبة أمواله لمن يشاء[١٤٦] .

خصائص الزواج

الزواج في اليمن قبل الإسلام يتمتع بالخصائص التالية :

---

(١٤٤) الدكتور حسين الحاج حسن ، مصدر سابق ، ص ١٢٩

(١٤٥) الدكتور أسعد زغلول عبد الحميد ، مصدر سابق ، ص ١١٧

(١٤٦) الدكتور حسين الحاج حسن ، مصدر سابق ، ص ٨١

أ ـ النظرة إلى المرأة باعتبارها سلعة تقدر بثمن معين ، وليس رغبة أهلها بأن يجدوا لها مكاناً تطمئن إليه .

ب ـ أن أكثر أنواع الزواج كانت سفاحاً ، لا تحفظ العرض والنسب ، ولهذا فإن الإسلام حرمها جميعاً إلا نوعاً واحداً هو المعروف حالياً .

جـ ـ كان الزواج يقوم على رضاء الزوج أو أهله مع أهل الزوجة دون إعتبار لرضاء الزوجة .

د ـ أن الزواج المعترف به هو الزواج الذي كان بين أفراد القبيلة في الدرجة الأولى ، ويأتي بعده الزواج من القبائل الأخرى في الدرجة الثانية ، ثم بعده الزواج من الأسيرات والإماء والجواري وغيرهن . وهذا أقل أنواع الزواج .

ونلاحظ أن نظام الزواج في العراق القديم مشابة إلى نظام الزواج في اليمن القديم .

فالزواج طبقاً لشريعة حمورابي في العراق أن يتزوج الرجل من طبقة الأحرار من طبقته من حيث المبدأ . غير أنه يجوز أن يتزوج الحر من أمة ، أو أن تتزوج الحرة من رقيق تابع للقصر ، كما أجازت زواج الأسيرة ، وتعدد الزوجات ، وأن يكون للزوج خليلة ، وعالجت الشريعة حالة الهدايا التي يقدمها الخطيب لخطيبته ، أو إلى أب خطيبته . كذلك الأموال التي يقدمها الرجل إلى أب المرأة لشرائها من أبيها لأن تكون له زوجة[١٤٧] .

وتتمتع الزوجة في شريعة حمورابي بالأهلية القانونية المنفصلة عن أهلية زوجها ، كما هو الحال في اليمن القديم . وأحكام المهر في شريعة حمورابي تكاد تكون متطابقة مع أحكام المهر في اليمن القديم .

---

(١٤٧) يراجع للتفاصيل عن أحكام الزواج في شريعة حمرابي : الدكتور شفيق الجراح ، مصدر سابق ، ص ٦٤

المبحث الرابع

النظام القضائي والهجرة

تقوم كل دولة بتنظيم السلطة القضائية فيها . وذلك بتأسيس المحاكم المختلفة لتسوية المنازعات بين الأفراد .

وقد شهد اليمن القديم نظاماً قضائياً متطوراً لتسوية المنازعات بين الأفراد أو بين القبائل .

المطلب الأول

النظام القضائي

يتولى الفصل في المنازعات الملوك والمحاكم الرسمية والدينية . وسنتناول هذه الموضوعات في الفقرات الآتية :

أ ـ الملوك

يقوم الملوك بتسوية المنازعات التي تنشأ بين القبائل أو المنازعات التي تنشأ بين الأفراد الذين لهم اعتبارات خاصة لدى الدولة .

ب ـ المحاكم الرسمية (معذرن)

شهد اليمن محاكم رسمية تتولى تسوية المنازعات بين الأفراد أو القبائل . ويذكر الباحثون بأنه تم العثور على نص يرجع لدولة معين في القرن الرابع عشر قبل الميلاد يفيد بأن المعينيين كانوا يحاكمون الأشخاص أمام محاكم رسمية تسمى (معذرن) ، وطبقاً لقواعد قانونية تسمى (سذمرت) . وعندما تصدر القرارات من قبل (المعذر) تعلن للكافة ، وتنفذ باسم الآلهة[١٤٨] .

---

(١٤٨) الدكتور جواد علي ، مصدر سابق ، ص ٥٠٧

ونرى أن هذه المحاكم كانت في المدن الكبيرة فحسب بسبب تواجد السلطة المركزية فيها التي تستطيع تنفيذ ما يصدر منها من قرارات .

جـ - المحاكم الدينية

يقوم الكهان ورجال المعبد بتسوية المنازعات التي تنشأ بين الأفراد[١٤٩] .

المطلب الثاني

التحكيم

يقصد بالتحكيم ، قيام الأطراف المتنازعة باختيار شخص أو مجموعة أشخاص لتسوية النزاع القائم بينهما .

ويعد التحكيم من أكثر الوسائل المعتمدة في اليمن لتسوية المنازعات بين الأفراد ، أو المنازعات الناشئة بين القبائل . ولا يزال التحكيم حتى الوقت الحاضر هو الأساس في تسوية المنازعات ، على الرغم من وجود المحاكم الرسمية .

وقد كان التحكيم يقتصر على الاحتكام إلى الكهان والعرافين أو تفض عن طريق البيوتات المرموقة اجتماعياً أو بحسب الاتفاقات المعقودة بين القبائل ، كحلف الفضول الذي عقدته العرب قبل الإسلام وتعاهدوا فيه على ألا يجدوا مظلوماً إلا قاموا معه ، وكانوا على من تسبب في ظلمه حتى ترد إليه مظلمته[١٥٠]

ويقوم الحكم الذي يتولى ببحث النزاع مع الأطراف المتخاصمة وتقدير التعويض للمتضرر . ويطلق على هذا الاجتماع حالياً باسم (المحضر) أو (الميعاد) . ويشترك بالإضافة إلى المتخاصمين مشايخ وبعض أعضاء الوحدة القرابية .

إن القرارات التي يتخذها المحكمون تقوم على عنصر الإرضاء بين المتخاصمين ، وليست لها قوة إلزامية ، ولهذا يجوز نقل القضية المتنازع عليها إلى هيئة تحكيمية أخرى تعرف باسم الفروع الذين يتم اختيارهم من بين مشايخ القبائل الأخرى ، ويقوم هؤلاء بمراجعة صحة الأحكام التي أصدرتها

---

(١٤٩) الدكتور أحمد عبد الملك بن أحمد بن قاسم ، مصدر سابق ، ص ٢٣٥

(١٥٠) الدكتور أحمد عبد الملك بن أحمد بن قاسم ، مصدر سابق ، ص ١١٢

الهيئة التحكيمية السابقة أو المحكم السابق ، وإذا لم يرض المتخاصمون يستعينون بهيئة تحكيمية ثالثة أو محكم ثالث ممن يعرفون بـ (المراغة الغصابة) التي يكون لها الحكم النهائي . وإذا تمت عملية (تفويض) المحكم من قبل الخصوم ، فإن ذلك يعني الالتزام بالقرارات ، ويبقى للأطراف المتنازعة حرية قبول أو رفض الأحكام الصادرة من المحكين . وفي بعض الأحيان يشترط المتخاصمون تمتعهم بحرية قبول أو رفض الأحكام الصادرة من المحكين وهو ما يعرف بـ (طلب النها) عند هيئة تحكيم أخرى ، وعند ذلك يحال النزاع إلى (المراغة) ، وهي أعلى هيئة قضائية في العرف القبلي اليمني ، والتي تشبه محاكم الاستئناف والتمييز الحالية ، باعتبار قراراتها نهائية[١٥١] .

وقد اشتهر بعض المحكين في اليمن القديم ، ومن هؤلاء الأفعى بن الأفعى الجرهمي في شمال اليمن ، واعتبره بعض المؤرخين من الملوك لعلو قدره وهيبته ونفاذ حكمه . وكان المحكمون يجلسون في الأماكن العامة التي يجلس فيها أهل البلد أو في بيوتهم . وإن مصادر حكمهم الأعراف والتقاليد ، وكانت لهم دراية وخبرة يكتسبونها من تجاربهم وعلمهم بأحوال الأمم الأخرى ، فأثرت في بعضهم مما جعلت لهم ملكة خاصة في القضاء[١٥٢] .

وقد تتفق القبائل على تسوية المنازعات الناشئة عن الثارات وحقن الدماء ، فينتخبون مجلس تحكيم لإصدار قرار يضمن المتخاصمون تنفيذه . وقد يصدرون أحكاماً بإبطال الطالبة ببعض الدماء ، باعتبارها باطلة لا تستوجب دفع الدية . ويقال لذلك (الشدخ)[١٥٣] .

ونتيجة لعدم وجود نظام قضائي شامل وملزم في اليمن قبل الإسلام ، وفشله في تسوية غالبية المنازعات ، فقد بقي مبدأ الأخذ بالثأر شائعاً في الاقتصاص من الجاني ، وهذا ما يزيد في المشكلة ولا يعمل على تسويتها ، كما أن هذه الحالة غالباً ما تنشأ بسببها الحروب الدامية بين القبائل .

---

(١٥١) الدكتور فضل علي أحمد أبو غانم ، مصدر سابق ، ص ٣٦٥

(١٥٢) الدكتور أحمد عبد الملك بن أحمد بن قاسم ، مصدر سابق ، ص ٣٣٦

(١٥٣) الدكتور جواد علي ، مصدر سابق ، ص ٣٦٨

المطلب الثالث

نظام الهجرة

نظام الهجرة ، نظام قانوني معروف في الوقت الحاضر يطلق عليه بالحصانة Immunity سواء على صعيد القانون الدولي أو على صعيد القانون الداخلي . حيث أن هناك بعض الأشخاص يتمتعون بالحصانة من اتخاذ أي إجراء ضدهم بسبب صفتهم الوظيفية كالمبعوثين الدبلوماسيين و رؤساء الدول ورؤساء الحكومات والقضاة وبعض موظفي الدولة . كما توجد بعض المناطق تتمتع بالحصانة ، فلا يجوز دخولها أو القيام بأعمال بها لاتأتلف وطبيعة عملها ، كالسفارات الأجنبية والسفن والطائرات وأماكن العبادة والحرم الجامعي[١٥٤] .

ونظام الهجرة يشبه نظام الحصانة في هذا المجال . وعلى الرغم من أن هذا النظام لا يزال معمولاً به في اليمن في الوقت الحاضر . فإن الباحثين يرون بأن هذا النظام كان معمولاً به في اليمن قبل الإسلام .

ويلعب نظام الهجرة دوراً كبيراً في عملية الضبط السياسي والاجتماعي في المجتمع القبلي . وخاصة في حالات الحرب والمنازعات القبلية التي يتطلب حلها من قبل وسطاء يتمتعون بحصانة معينة تمكنهم من أداء مهمتهم وتضمن لهم عدم الاعتداء عليهم أو التعرض لهم في أوقات السلم والحرب .

ويقوم الأشخاص الذين يتمتعون بصفة (الهجرة) بوقف الحرب وفرض الصلح بين الأطراف المتحاربة بالقوة إن تطلب الأمر ذلك . كما يقومون بفرض الضمانات القوية التي تردع محاولات التهديد أو الاعتداء خلال فترة الصلح والتحكيم .

ونظام (الهجرة) لا يفرض الأشخاص المحكمين . بل إن للأطراف المتنازعة حق اختيار هؤلاء الأشخاص . وإذا ماتم اختيارهم فإنهم يتمتعون بنظام (الهجرة) . وفي العادة يتم اختيار هؤلاء الأشخاص من رجال الدين ومشايخ القبائل .

---

(١٥٤) للتفاصيل يراجع للمؤلف : الحصانة القضائية للمبعوث الدبلوماسي في العراق ، بغداد ١٩٨٠ م ، ص ٨٤ . كذلك يراجع :

Philipe Cahier, Le Droit Diplomatique Contemporin, Génève 1964. p. 6

كذلك تتمتع بعض الأماكن في اليمن بنظام (الهجرة) فلا يجوز الاقتتال فيها أو الاعتداء .
وهذه الأماكن كانت منتشرة في اليمن قبل الإسلام ، تخضع لقواعد ونظام خاص بها ، ومن تلك الأماكن (المهجرة) أماكن العبادة والمقامات التي وجدت على وجه الخصوص في جنوب شرقي اليمن (حضرموت) . وقد ذكر الباحثون أن هناك نوعاً من علامات التشابه بين الأماكن (المهجرة) التي كانت موجودة قبل الإسلام وعلاقتها بالسياسة القبلية في تلك الفترة ، وبين ماهو موجود من معاني ورموز حول بعض الأماكن والهيئات الدينية التي تتمتع بالحصانة ورعاية القبائل اليمنية المعاصرة . وقد اتسع نظام (الهجرة) ليشمل الأماكن التي تتجمع فيها الوحدات القبلية والأشخاص من مختلف القبائل لقضاء حاجاتها وحلّ خلافاتها ، وللتعبير عن أفراحها . وتتمثل تلك الأماكن في الأسواق الأسبوعية العامة وغيرها ، وكذلك المدن والقرى الواقعة على الحدود المشتركة لعدد من القبائل ، أو تلك التي تسكنها العائلات والأسر والأشخاص الذين يقدمون خدمات عامة للقبائل ، مثل الأماكن التي يستقر فيها المشايخ في القبيلة والسادة والقضاة والفقهاء . وهذه الأماكن لايجرؤ أي طرف بالاعتداء على الطرف الآخر بعد الاحتكام أو الاحتماء بالأشخاص (المهجرين) أو بالالتجاء إلى الأماكن (المهجرة)[155] .

ونظام (الهجرة) بهذا المفهوم ماهو إلا تعبير عن نظام قانوني عرفي وأخلاقي وسياسي تستطيع القبائل من خلاله معالجة قضاياها وخلافاتها في جوّ ومكان يسودهما الهدوء والأمان والانضباط . وفي حالة الاعتداء على الأشخاص (المهجرين) أو الأماكن (المهجرة) . فإن مسؤولية توقيع العقوبة على الجاني تقع على جميع رجال القبائل سواء أكان الجاني من داخل وحداتهم السياسية أو من خارجها .

وقد نظم نظام (الهجرة) تثبيت الأمن والسلام في الأسواق الأسبوعية بثلاث أيام متتالية . اليوم السابق لليوم الذي يقام فيه السوق ، ذلك لأن بعض الأفراد يأتون من مناطق بعيدة من السوق فيصلون إلى مكان السوق قبل يوم واحد ، ويطلق عليه (يوم الرايح) أي يوم القادم للسوق ، ثم اليوم التالي له ، وذلك لضمان أمن وسلامة العائد من السوق . ويتحدد المكان الذي يشمله السوق (ضمان السوق) خلال الأيام الثلاثة بالنسبة للفرد أو الجماعة القادمة إلى السوق أو

---

(155) الدكتور فضل علي أبو غانم ، مصدر سابق ، ص ٢٧٢

العائدة منه بنهاية الحدود السياسية للقبيلة أو القسم الذي يقع مكان السوق في أراضيه وضمن حدوده، مهما بعدت أو قربت المسافة بين السوق ونقطة النهاية لحدود القبيلة[١٥٢].

ونظام (تهجير) الأسواق يحقق عدة فوائد. فبالإضافة إلى تبادل وبيع وشراء البضائع والسلع، فإن هذه الأسواق مراكز هامة للعلاقات التجارية، وتبادل الأخبار، وترتيب الاجتماعات، وبحث النزاعات، والإعلان عن قطع العلاقات السياسية، وإعلان الحرب، وطلب حق الحماية، وغيرها من الأمور التي تنظم الحياة والعلاقات القبلية والاقتصادية والسياسية والثقافية[١٥٣].

وبعد تاريخ اليمن متميزاً بنظام (الهجرة)، فلم نجد مثل هذا النظام بالشكل الذي طبق فيه في اليمن مثيلاً له في الحضارات القديمة التي عاصرت حضارات اليمن. ذلك أن القواعد التي وضعت لضبط واستقرار هذا النظام والالتزام به، كانت من الدقة بمكان تدفعنا للقول إنه يعبر عن أصالة العرب وأخلاقهم.

وقد ساعد نظام (الهجرة) في تسوية العديد من النازعات، لما يوفره هذا النظام من أمن واستقرار، تساعد الوسطاء بتسوية النازعات، سواء تلك التي تحدث بين الأفراد، أو تلك التي تحدث بين القبائل. ولهذا نجد أن قبائل اليمن لاتزال حتى يومنا هذا محتفظة بهذا النظام المتطور، رغم وجود المؤسسات الرسمية المختصة بتسوية النازعات بين الأفراد أو بين القبائل:

---

(١٥٢) الدكتور فضل علي أبو غانم، مصدر سابق، ص ٢٢٨

(١٥٣) الدكتور فضل علي أبو غانم، مصدر سابق، ص ٢٢٨

المصادر

أولاً ـ المصادر العربية

١ـ أبو اليزيد علي المتيت ، النظم السياسية والحريات العامة ، الإسكندرية .

٢ـ أحمد سوسة ، ملامح من التاريخ القديم ليهود العراق ، مركز الدراسات الفلسطينية ، بغداد ١٩٧٨ م .

٣ـ الدكتور أحمد عبد الملك بن أحمد قاسم ، قضاء المظالم في النظام الإسلامي وإمكانية تطبيقه في الدولة الإسلامية المعاصرة ، صنعاء ١٩٩٠ م .

٤ـ الدكتور أسعد رزوق ، التلمود والصهيونية ، منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الدراسات والبحوث ، بيروت .

٥ـ ا . ف . ل . فكرة التوحيد عند الحميريين ، دراسات تاريخ الجزيرة العربية ، الندوة العلمية الثانية ، الرياض .

٦ـ الدكتور توفيق حسن فرج والدكتور محمد يحي مطر ، المدخل للعلوم القانونية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ١٩٩٠ م .

٧ـ الجاحظ ، البيان والتبيين ، الجزء الثالث .

٨ـ جرجي زيدان ، العرب قبل الإسلام ، بيروت ١٩٧٩ م .

٩ـ جرجي زيدان ، تاريخ التمدن الإسلامي ، الجزء الأول .

١٠ـ جواد علي ، تاريخ العرب قبل الإسلام ، بغداد ١٩٥٠ م .

١١ـ جواد علي ، أديان العرب قبل الإسلام ، الجزيرة العربية قبل الإسلام ، السعودية ١٩٨٤ م .

١٢ـ جورج رو ، العراق القديم ، ترجمة حسين علوان حسين ، بغداد ١٩٨٤ م .

١٣ـ جورج كونتينو ، الحياة اليومية في بلاد بابل وأشور ، ترجمة طه التكريتي وبرهان عبد التكريتي ، بغداد ١٩٧٨ م .

١٤ـ الدكتور حسن كيره ، المدخل إلى القانون ، ط ٥ ، الإسكندرية ١٩٧٤ م .

١٥- الدكتور حسين الحاج حسن ، حضارة العرب في عصر الجاهلية ، المؤسسة العامة للدراسات والنشر ، بيروت ١٩٨٩ م .

١٦- الدكتور وائل محمد إسماعيل الصلاحي ، الإدارة المحلية في الجمهورية العربية اليمنية ، دار النهضة ، القاهرة ١٩٩٠ م .

١٧- ديتلف نيلسن وآخرون ، تاريخ اليمن القديم ، القاهرة ١٩٥٨ م .

١٨- زيد بن علي عنان ، تاريخ اليمن القديم ، الطبعة السلفية .

١٩- الدكتور رشدي محمد عليان والدكتور سعدون الساموك ، تاريخ الديانات اليهودية والمسيحية ، بغداد ١٩٨٨ م .

٢٠- الدكتور رمسيس بهنام ، الجريمة والمجرم والجزاء ، الإسكندرية ١٩٧٦ م .

٢١- الدكتور رؤوف عبيد ، جرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال ، القاهرة ١٩٧٤ م .

٢٢- الدكتور سعد زغلول عبد الحميد ، تاريخ العرب قبل الإسلام ، دار النهضة العربية ، بيروت ١٩٧٦ م .

٢٣- الدكتور سهيل حسين الفتلاوي ، المدخل لدراسة القانون اليمني ، صنعاء ١٩٩٢ م .

٢٤- الدكتور سهيل حسين الفتلاوي ، المنازعات الدولية ، بغداد ١٩٨٦ م .

٢٥- الدكتور سهيل حسين الفتلاوي ، قانون الحرب ، بغداد ١٩٨١ م .

٢٦- الدكتور سهيل حسين الفتلاوي ، أسرى الحرب ، بغداد ١٩٨٢ م .

٢٧- الدكتور سهيل حسين الفتلاوي ، مبادئ القانون الدولي الإنساني ، دراسة مقارنة بالشريعة الإسلامية .

٢٨- الدكتور السيد عبد العزيز سالم ، دراسات في تاريخ العرب قبل الإسلام ، الإسكندرية ، الجزء الأول .

٢٩- سلطان ناجي ، من تاريخ الحضارة اليمنية ، مجلة اليمن السعيد ، سبتمبر ١٩٧٦ م ، العدد الرابع ، السنة الخامسة ، صنعاء ١٩٧٦ م .

٣٠- الدكتور شوقي ضيف ، تاريخ الأدب العربي بالعصر الجاهلي ، دار المعارف ، مصر .

٣١- الدكتور صابر عبد الرحمن طعمة ، اليهود بين الدين والتاريخ ، القاهرة ١٩٧٢ م .

٣٢- صالح حسين الرويح ، العبيد في العراق القديم ، بغداد ١٩٧٧ م .

٣٣ـ الدكتور عبد الحي حجازي ، المدخل لدراسة العلوم القانونية ، الجزء الأول ـ القانون ، الكويت ١٩٧٢ م .
٣٤ـ الدكتور عبد العزيز سالم ، دراسات في تاريخ العرب قبل الإسلام ، الإسكندرية .
٣٥ـ عبد الكريم فرحان ، أسرى الحرب عبر التاريخ ، بيروت ١٩٧٩ م .
٣٦ـ الدكتور عبده بدوي ، السود والحضارة العربية ، القاهرة ١٩٧٦ م .
٣٧ـ الدكتور عصام العطية ، القانون الدولي العام ، بغداد ١٩٨٥ م .
٣٨ـ الدكتور فضل علي أبو غانم ، البنية القبلية في اليمن ، دار الحكمة اليمانية ١٩٩١ م .
٣٩ـ الدكتور شاب توما منصور ، القانون الإداري ، الكتاب الأول ، الطبعة الأولى ، جامعة بغداد ١٩٨٠ م .
٤٠ـ الطبري ، الجزء الرابع .
٤١ـ الدكتور لطفي عبد الوهاب يحيي ، العرب في العصور القديمة ، بيروت ١٩٧٩ م .
٤٢ـ الدكتور لطفي عبد الوهاب يحيي ، الوضع السياسي في شبه الجزيرة العربية حتى القرن الأول الميلادي ، ندوة الجزيرة العربية قبل لإسلام ، الرياض .
٤٣ـ الدكتور عامر سليمان ، القانون في العراق القديم ، الموصل ١٩٧٧ م .
٤٤ـ الدكتور علي السيد الباز ، الرقابة على دستورية القوانين في مصر ، الإسكندرية ١٩٧٨ م .
٤٥ـ محمد السيد غلاب ، التجارة في عصر ما قبل الإسلام ، ندوة الجزيرة العربية قبل الإسلام ، الرياض .
٤٦ـ محمد عبد الخالق الزبيدي ، دراسات في اللهجة الصنعانية ، الحلقة الثقافية ، مجلة اليمن السعيد ، العدد السابع ، السنة السادسة عشر ، ذي القعدة ، العدد السابع ١٩٨٧ م .
٤٧ـ محمد عبد القادر محمد ، الديانات في شبه الجزيرة العربية قبل الإسلام ، دراسات في تاريخ الجزيرة العربية ، الرياض .
٤٨ـ الدكتور محمد عبد القادر بافقيه ، في العربية السعيدة ، مركز الدراسات والبحوث ، اليمن ١٩٨٧ م .
٤٩ـ الدكتور محمد الحاج حمود ، القانون الدولي للبحار ، بغداد ١٩٩٠ م .
٥٠ـ الدكتور محمود عبد المجيد مغربي ، الوجيز في تاريخ القوانين ، بيروت ١٩٧٩ م .
٥١ـ الدكتور مصطفى أبو ضيف أحمد ، دراسات في تاريخ العرب ، الإسكندرية ١٩٨٢ م .

٥٢- مطهر الإيرياني ، في تاريخ اليمن القديم ، مركز الدراسات اليمنية ، القاهرة ١٩٧٣ م .
٥٣- الدكتور منذر عبد الكريم البكر ، دراسات في تاريخ العرب قبل الإسلام ، تاريخ الدول الجنوبية في اليمن ، جامعة البصرة ١٩٨٠ م .
٥٤- الدكتور ناجي معروف ، أصالة الحضارة العربية ، ط ٣ ، بيروت ١٩٧٥ م .
٥٥- ناصر بن سعد الرشيد ، تعامل العرب التجاري وكيفيته في العصر الجاهلي ، الجزيرة العربية قبل الإسلام ، الرياض ١٩٨٤ م .

ثانياً - المصادر الإنكليزية والفرنسية

56 - Egidio Real. Le Droit DAsile (R.C.A.D.I) 1938 Tom 63
57 - George Vedel. Droit Adminstratif, Presses Universitates de France, Paris 1976
58 - Gerhard Von Glahn, Law Among Nations New York 1965
59 - Ilen. Beaty. The Land of Canan From Haven to Conquest Beirut 1971
60 - James Pakes. A History of Jewish People Weidenfeld, London 1962
61 - Jean Carbonnier, Droit Civil, Presses Universttire de France, Paris 1977
62 - Philipe Cahier. Le Droit Diplomatique Contemporin, Généve 1964
63 - Wade Bradley. Constitutional and Administrative Hon Kong 1987
64 - Wesley L. Gould, Antroduction to International Law, New York 1957

الفهرس